جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة
قسنطينة
كلّية أصول الدّين
قسم الكتاب والسّنة

مذكّرةٌ في مادة:

الدّخيلُ في التفسير

موجهة لِطلبة السّنة الثالثة
تخصّص الكتاب والسّنة
(السّداسيُ الخامسُ)

إعداد الدّكتور/ مراد خنيش

السنة الجامعيّة:
1442 – 1443هـ / 2021 – 2022م

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فهذه مذكّرةٌ متواضعةٌ في مادّة "**الدّخيل في التّفسير**" أَعدَدتُّها لطلبة السّنة الثّالثة، تخصّص الكتاب والسّنة، جَمعتُ مَادّتَها العلميّةَ مِن كُتُب التّفسير قَدِيمِها وحدِيثِها، مُنطلقًا من دراساتٍ وكتاباتٍ مُعاصرةٍ في الموضوع، مستعينًا بها.

والغرضُ الأسمى من دراسة "الدّخيل في التّفسير" هو تعريفُ الطّالب بما اشتَمَلَتْ عليه رِوَاياتٌ إسرائيليّةٌ مشهُورةٌ، وأَحاديثُ موضوعةٌ كثيرةٌ؛ من المعاني الفاسدة التي شَابَت درسَ التّفسير، وذلك ببيان ضعفها أو بطلانها والكشف عن أَوجُه مُخالفتها لشريعتنا، في ضوء أصول التّفسير الصّحيح وقواعده، واستعانةً بتقريرات الأئمّة وأقوال المفسّرين.

وكانت مُفرداتُ المادّة طَويلةً إلى حدٍّ ما، فَحَاولتُ الاختصارَ مَا أَمكنَ، واقتصرتُ على ما يُحقّق الغَرضَ في هذه المرحلة الدّراسيّة، وأشرتُ إلى مظانّ المسائلِ والقضايَا، لِمن رَامَ التّوسّعَ والاستزادَةَ.

وقد وزّعتُ مادّتها – تبعًا لمفرداتها- على قِسمين: نظريّ وتطبيقيّ، فَقصدتُّ في القسم النّظريّ تناول ما يتعلّق بالرّوايات الإسرائيليّة والأحاديث الموضوعة من مفاهيم عامّة، وتَقاسيم هامّة، وبعض الأحكام والأصول الكلّيّة، وملامح منهجيّة علميّة في تعامل المفسّرين مع الرّوايات الدّخيلة، وغيرها من المسائل التي تُقرِّبُ إلى ذِهنِ الدّارسِ الكريم صُورةَ هذا الفنّ ومعالِمَهُ.

وأمّا القسم التّطبيقيّ فقد عني بدراسةِ طائفةٍ مُعتبرةٍ مِن الرّوايات الدّخيلة – الإسرائيليّة والموضوعة- مُوزّعَةً حسب مَوضُوعَاتِها ومجالاتِهَا في حَقلِ التّفسير، وكان العملُ محكومًا بعناصرَ حاضرةٍ في دراسةِ جُلِّ المرويّات المبرمجة، حيثُ يُعرضُ نَصُّ الرّواية الدّخيلة مَعزُوًّا إلى ما تيسّرَ من كُتُب التّفسير، ويُتبَعُ بأقوال العُلماء والمفسّرين في نقدِ الرّوايةِ والحُكمِ عليهَا إجمالاً، لِيَعقُبَهُ نَقدُهُم لِمَعَاني تلك الرّواية أو الرّوايات الدّخيلة؛ وكشفُهُم لفسادها ومُخالفتها، انتهاءً إلى بيانِ المعنى أو التّوجيه الصّحيحِ للآية أو القراءة، وقد تُبحثُ مسائلُ أخرى للحاجة الدّاعية إلى ذلك.

وجديرٌ بالتّنبيه أنّ مفردات هذه المادّة مقتصِرَةٌ على دَخيل النّقل والرّواية، دون دخيل الرّأي، عدا إشارات عامّة وتمثيلات لتفاسير الفرق المنحرفة...

ومن جهة أخرى فإنّ دراسة بعض الموضوعات والمسائل يستدعي بسطًا في القول، ونوعًا من التّمهيد أو التّأسيس لهُ، وهو ما يعسُرُ تحقيقه في جُلّ ما يستدعي ذلك في هذه المرحلة التّعلميّة، كما أنّ بعض الموضوعات والقضايا يناسُبها التّقديم أو التّأخير أملاً في تحقيق تعانقٍ أظهر، واستدعاءً لفائدةً أكثر.

والمأمولُ أن يَتوسَّعَ الدَّارسُ فيما تناولَهُ وبَحثَهُ، وفيما تعلّق بدخيل الرّأي في مراحلَ دراسيّة قادمةٍ، بشكلٍ أدقَّ وتَنَاوُلٍ أعمقَ، ونقاشٍ أَخصَبَ، فتزدادُ المعلومةُ وُضُوحًا، والفكرةُ نُضُوجًا، والمعرفةُ بمباحثِ الدّخيلِ في التّفسير مُتكاملةً... سواء تُلُقِّيَ ذلك تحت عنوان الدّخيل، أو تحتَ مُسمَّيَات أخرى تقتربُ وتتقاطعُ مع هذه المادّة في جوانب منهجيّة، ومسائل تفسيريّة، وأهداف تعليميّة...

واللهَ أسألُ الإخلاص والسّداد في القول والعمل، وأن ينفعَ بهذه المذكّرة المتواضعة الطّلبة الأعزّاء، وصلّى الله على نبيّنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسمُ النّظريُّ

المحاضرة الأولى

أوّلاً: معنى الدّخيل في التّفسير: إنّ تحديد معنى هذا التركيب يستدعي الوقوف على معانيه في اللغة، ثمّ البحث والنظّر في إطلاقاته عند الدّارسين في مجال التفسير.

لغة: من الدّخل، قال ابن فارس: "وهو الولوجُ، يقال: دَخلَ يدخلُ دخولاً... والدّخل: العيبُ في الحسَبِ، وكأنّه قد دخَلَ عليه شيءٌ عابَهُ... ويقال: إنّ المدخول: المهزول؛ وهو الصّحيح، لأنّ لحمَهُ كأنّه قد دُخِلَ. ودَخيلُكَ الذي يُداخلُكَ في أمورك... ويقال: دُخِلَ فلانٌ، وهو مدخولٌ، إذا كان في عقله دخَلٌ، وبَنُو فلانٍ في بني فلانٍ دَخيلٌ، إذا انتسبُوا معهم. ونَخلةٌ مدخولةٌ: عَفِنةُ الجَوف..." [1].

وقال الفيروز أبادي: "(والدَّخيلُ)...والدَّخَلُ، مُحرَّكَةً: مَا دَاخَلَكَ مِن فَسادٍ في عَقلٍ أو جِسمٍ، وقَد دَخِلَ، كفَرِحَ وعُنِيَ، دَخلاً ودَخَلاً، والغَدْرُ والمكْرُ والداءُ والخَديعَةُ، والعَيْبُ في الحَسَبِ، ...ودَخِلَ أمْرُهُ، كفَرِحَ: فَسَدَ داخِلُهُ. وهو دَخيلٌ فِيهِم، أي: من غيرِهِم ويَدْخُلُ فيهم.

والدَّخيلُ: كلُّ كَلِمَةٍ أُدْخِلَت في كلام العربِ، وليسَت منه، ...وهُمْ في بَنِي فُلانٍ دَخَلٌ، محرَّكَةً: يَنْتَسِبونَ مَعَهُم ولَيْسوا منهم. والدَّخْلُ: الداءُ والعَيْبُ والريبَةُ، ويُحَرَّكُ، وما دَخَلَ عَلَيْكَ من ضَيعَتِكَ... ونَخلةٌ مَدخولَةٌ: عَفِنَةٌ..."[2]، وفي تاج العروس للزّبيديّ استشهادٌ لهذه المعاني، فقال: "والدَّخْلُ (بالفتح): الداءُ والعَيبُ والرِّيبَةُ، قالت عَثمَةُ بنتُ مَطرُود: تَرى الفِتيانَ كالنَّخلِ وما يُدريكَ بالدَّخْلِ"[3].

وفي تاج العروس:"... الدّخَلُ: الغَدْرُ والمكرُ والدّاءُ والخديعةُ، يقال: هذا أمرٌ فيه دَخَلٌ ودَغَلٌ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ﴾ [النحل: 94] أي: مكرًا وخديعةً ودَغَلاً وغِشًّا وخِيانةً[4].

فتحصّل من هذين النّصين أنّ الدّخيل: من الدّخَل – مُحرَّكًا بفتحٍ، ويُسكّنُ – الدّخْل–، وله معان تدور حول العيب والفساد والرّيبة والغدر والمكر والدّاء والخديعة والعَفَن.

–اصطلاحًا: عُرّفَ الدّخيل في التّفسير بتعاريف مختلفة، لعلّ أشهرها ما يلي:

1– عرّفهُ الدكتور إبراهيم خليفة بأنّهُ: "ما أُدخِلَ في التّفسير ولم يثبُتْ نقلُهُ أو ثبتَ ولكن على خلاف شرط القبول، أو ما كان من قبيل الرّأي الفاسد"[5].

وهذا التّعريف يبدو واسعًا شاملاً للدّخيل في النّقل والرّأي، لذلك قال الدكتور خليفة عقبه:"و(أو) في هذا التعريف

---

[1]– معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، 2/ 335. (مادة: (دخل).

[2]– القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز أباديّ، ص 1290– 1291. وينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزّبيدي، 28/ 479– 481، (مادة دخل).

[3]– تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزّبيدي، 28/ 479– 481، (مادة دخل).

[4]– تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزّبيدي، 28/ 479– 481، (مادة دخل).وينظر: معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، 2/ 113، وغريب القرآن، لابن قتيبة، ص 248.

[5]– الدخيل في التفسير ، للدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة، ص 40.

كما لا يخفى هي للتّنويع لا للشّكّ، بمعنى: أنّ دخيل التّفسير في الجملة نوعان كما سبق لك تحريرهُ: أحدهما: دخيل في المنقول، والآخر: دخيل في الرّأي..."[1].

2- وعرّفهُ الدكتور عبد الوهاب فايد بقوله: "هو التّفسير الذي لا أصل له في الدّين، علي معنى أنه تسلّل إلى رحاب القرآن الكريم على حين غرة وعلى غفلة من الزّمن بفعل مؤثرات معيّنة حَدَثَت بعد وفاة الرسول ص ﷺ"[2].

3- وعرّفه الدكتور عماد يعقوب حمتو إثر تعقّبه للدكتور عبد الوهاب فايد في تعريفه له، فقال: "وهو تعريف فيه زيادات، والصّواب أن يقال: هو التّفسير الذي لا أصل له في الاسلام، والكلام الذي بعد ذلك بيانٌ وإشارةٌ بإيجازٍ إلى الطّريقة والكيفيّة والأسباب التي أدّت الى وجود الدّخيل، وهو شرحٌ للتّعريف"[3].

4- وعرّفهُ أيضًا الدكتور عماد يعقوب حمتو إثرَ اعتراضه على تعريف الدكتور إبراهيم خليفة، فقال: "وهذا التعريف فيه تناقض حيث قال: "هو ما نقل من التّفسير ولم يثبت نقله..." كيف أنّه نُقل؟ وكيفَ أنّه لم يَثبُت نقلُهُ؟ والصّواب أن يُقال: "هو التّفسير المنقول على خلاف شُروطِ القبول كُلاًّ أو بَعضًا، أو التّفسير بالرّأي الفاسد"، وبهذا يكون الدخيل في التّفسير قسمان: الدخيل في التّفسير بالمأثور، والدخيل في التّفسير بالرأي"[4].

وهناك من قصر دلالة مصطلح الدّخيل في التّفسير على ما التصق بالتّفسير بالمأثور من مرويات فاسدة من إسرائيليات وموضوعات. وهو المعنى الثاني للدخيل ممّا ذكرهُ الدكتور ناصر المنيع، فقد قال: "أمّا المعنى الثاني للدخيل فيقصرُهُ على **الدّخيل الضّارّ السّيّء الذي أساء لبعض كتب التّفسير**، وتمثّل خصوصًا في موضوعين هما: الإسرائيليات، والأحاديث الموضوعة، وإليهما أشار أبو حيان بقوله: "... ذَكَرُوا ما لا يصحّ من أسباب النزول، وأحاديث في الفضائل، وحكايات لا تناسب، وتواريخ إسرائيلية، ولا ينبغي ذكر هذا في التّفسير"[5].

ثانيًا: معنى الأصيل في التّفسير:

- لغة: مصطلح الدّخيل بمعناهُ السّابق يقابله لفظ (الأصيل)، قال ابن منظور: "يقال: رَجُلٌ أصيلٌ، أي: لَهُ أصلٌ يرجعُ إليه، ورأيٌ أصيلٌ: له أصلٌ، ورجلٌ أصيلٌ: ثابتُ الرّأي عاقلٌ[6]. وفي المصباح المنير قال: " أصلُ الشّيءِ أسفلُه، وأساسُ الحائط أصلُهُ، واستأصلَ الشّيءَ ثَبت أصلُهُ وقَويَ، ثُمّ كثُر حتّى قيل: أصلُ كُلِّ شيءٍ ما يَستندُ وجودُ ذلكَ الشّيءِ إليه، فالأبُ أصلٌ للولد، والنّهرُ أصلٌ للجدول، والجمعُ: أُصُولٌ، وأَصُل النَّسَب بِالضَّمِّ أصالَةً: شَرُفَ، فهو أصيلٌ مثلُ: كريم، وأَصّلتُهُ تأصيلًا : جعلتُ له أصلًا ثابِتا يُبنى عليه"[7].

---

[1]- الدخيل في التفسير ، للدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة، ص 40.

[2]- الدخيل في تفسير القرآن الكريم، للدكتور عبد الوهاب فايد، ص13، بواسطة: الدخيل في التفسير، أصوله وضوابطه، للدكتور يعقوب عماد يعقوب حمتو، ص 19.

[3]- الدخيل في التفسير، أصوله وضوابطه، للدكتور يعقوب عماد يعقوب حمتو، ص 19.

[4]- الدخيل في التفسير، أصوله وضوابطه، للدكتور يعقوب عماد يعقوب حمتو، ص 19.

[5] - معالم في أصول التفسير، للدكتور ناصر محمد المنيع، ص 171.

[6]- لسان العرب، لابن منظور، 11/ 16، مادة (أصل).

[7]- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرّافعيّ، لأحمد بن محمد المُقري الفيّوميّ، مج 1، 1/ 16، (مادة أصل). وينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتض الزّبيدي، 27/ 547- 549، (مادة أصل).

–اصطلاحًا: عُرّف الأصيل في التّفسير بتعاريف متقاربة:

1- **عرّفهُ الدكتور عبد الوهاب فايد** فقال:" هو التّفسير الذي له أصل في الدّين، أو بمعنى: هو التّفسير الذي يستمدّ روحه من كتاب الله – عزّ وجلّ– أو من سنّة رسوله، أو من أقوال الصّحابة والتابعين أجمعين"[1].

2- **ونسبَ الدكتورُ عماد يعقوب حمتو للدكتورِ إبراهيم خليفة** أنّه قال: "هو ما كان من قبيل الرأي المحمود، الموافق لكلام العرب في مناحيهم في القول، والموافق للكتاب والسنة، والمراعي لشروط التّفسير"[2]. والحقّ أنّ الدكتور عماد يعقوب حمتو قد نقل كلام الدكتور إبراهيم خليفة في التّفسير بالرّأي المحمود، ولم يذكر الدّكتور خليفة أنّه تعريف للأصيل، وهذا نصّ كلامه: " الرأي قسمان: قسم جارٍ على موافقة كلام العرب ومناحيهم في القول مع موافقة الكتاب والسّنة، ومراعاة سائر شروط التّفسير، وهذا القسم جائزٌ لا شكّ فيه، وعليه يحملُ كلام المجيزين للتفسير بالرّأي، وقسم غير جارٍ على قوانين العربية ولا موافق للأدلّة الشرعيّة ولا مستوفٍ لشرائط التّفسير، وهذا هو موردُ النّهي، ومحطّ الذّمّ..."[3].

3-**وعرّفه الدكتور عماد يعقوب حمتو** بقوله:"التّفسير الأصيل هو: ما كان بالمأثور الصّحيح، أو بالرأي الممدوح المحمود"[4].

ثالثًا: بيان علاقة القرآن الكريم بغيره من الكتب السّماوية، ومنزلته منها، وهيمنته عليها:

تقوم جميع الكتب السماوية، على الدّعوة إلى الإيمان وتوحيد الله تعالى، وقد اتفقت في أصول العقيدة والشريعة، كما قال تعالى: ﴿مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [الشورى: 13].

أمّا تفصيلات الشرائع العليّة، فتختلف فيها الكتب السّماوية اختلافًا يتلاءم مع زمان كلّ منها، ويتفق مع مصالح أتباعها ، فما يصلح لزمان قد لا يصلح لزمان آخر، وما يلائم طبيعة قوم قد لا يلائم طبيعة قوم آخرين، مصداق ذلك قوله تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾[المائدة: 48] .

والقرآن الكريم باعتباره خاتم الكتب، والمنزل على خاتم الرسل؛ جاء يجدّد دعوة الكتب السماوية السابقة إلى أصول العقيدة والشريعة، ثمّ هو بعد ذلك يخالف كلّ ما سواه من الكتب المنزلة، بما ينفردُ به من نظم التشريع، وألوان العبادات، وكيفيات المعاملات التي تلائم عصره[5].

وكان طبعيّا أيضًا أن يختصّ ويتميّز عن سائر الكتب في تنزيله وحفظه ، وتشريعاته وهيمنته عليها، كلّ ذلك يدلّ على فضله عليها، ومنزلته بينها، ولعلّ من وجوه ذلك[6]، ما يأتي:

1- أنّ الله عزّ وجلّ قد حفظه من التّحريف والتبديل:

---

[1]- الدخيل في تفسير القرآن الكريم، للدكتور عبد الوهاب فايد، ص 13، نقلا عن: الدخيل في التفسير، أصوله وضوابطه، للدكتور عماد يعقوب حمتو، ص 16.

[2] – الدخيل في التفسير، أصوله وضوابطه، للدكتور عماد يعقوب حمتو، ص 18.

[3] ينظر: الدخيل في التفسير، للدكتور إبراهيم خليفة، 287/1.

[4] – الدخيل في التفسير، أصوله وضوابطه، للدكتور عماد يعقوب حمتو، ص 18.

[5]- الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور محمد حسين الذهبي، ص 11- 13.

[6]- فضائل القرآن الكريم، للدكتور عبد السلام بن صالح بن سليمان الجار الله، ص 304- 386- باختصار-

2- إحكامه وعدمُ نسخه:

3- شموليته في خطابه ورسالته ودعوته وإصلاحه، واشتماله على العلوم الكثيرة[1]:

4- نزوله بأشرفِ لُغةٍ على أشرفِ مُرسَل لأشرَفِ أُمّةٍ: وأمّا شرف المرسَل...[2].

5- هيمنَتُهُ على الكتب السّابقة: أخبر الله عزّ وجلّ ووصف كتابه العظيم بالهيمنة على الكتب السابقة فقال جلّ وعلا: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾[المائدة: 48]، وللمفسّرين أقوال وعبارات في تفسير هيمنة القرآن على الكتب السابقة، لا تعارض بينها؛ بل يجوز أن تُحمَلَ عليها الهيمنةُ جميعًا، وإنّما الاختلاف فيها اختلاف تنوّع، وأبرزُ أقوالهم وعباراتهم في ذلك:

1- أَمينٌ على ما قبله من الكُتُب المتقدّمة، فما وافقه منها فهو حقٌّ، وما خالفه منها فهو باطلٌ، أو: هو مؤتَمَنٌ.

2- الشّاهد على ما قبله من الكتب.

3- الحاكم على ما قبله من الكتب.

4- الحافظُ والرقيب عليها.

5- المصـدِّق لها.

6- العالي المرتفِع عليها.

ولَمَّا ذَكَرَ الحافظ ابن كثير الأقوال الثلاثة الأولى؛ قال:"وهذه الأقوال كلّها متقاربة المعنى، فإن اسم (المهيمِن) يتضمَّنُ هذا كلّه، فهو أمينٌ وشاهدٌ وحاكمٌ على كُلّ كتاب قبله، جَعَلَ الله هذا الكتاب العظيم، الذي أنزلَهُ آخرَ الكُتُب وخاتَمَها، أشملها وأعظمها وأحكمها، حيث جَمَعَ فيه محاسِنَ ما قَبْلَهُ، وَزادَهُ من الكَمَالات ما ليس في غيره؛ فَلهذا جَعَلَهُ شاهدًا وأمينًا وحاكمًا عليها كلّها. وتكفَّل تعالى بحفظه بنفسه الكريمة، فقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:9][3]. وقال البغويّ وقد ذكر جلّ تلك المعاني عن بعض السلف: "والمعاني متقاربة، ومعنى الكلّ: أنّ كلّ كتاب يشهد بصدقه القرآن فهو كتاب الله تعالى، ومَا لَا فَلَا "[4].

ومن خلال المعاني السابقة يمكن استخراج بعض وجوه هيمنة القرآن الكريم على ما قبله، وأبرزها[5]:

1- شهادة القرآن الكريم بأنّ هذه الكتب نزلت من عند الله، وثناؤه عليها، وهذه الشهادة إنما هي لأصولها، لا ما حُرّف منها، وشهدَ أيضًا بتحريف ما حُرّف منها كالتوراة والإنجيل.

---

[1]- جامع البيان، للطبري، 1/ 31- 85، وينظر: فضائل القرآن الكريم، للدكتور عبد السلام بن صالح الجار الله، ص 348.

[2]- فضائل القرآن الكريم، للدكتور عبد السلام بن صالح الجار الله، ص 358.

[3]- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، 3/ 127- 128.

[4]- معالم التنزيل، للبغوي، 3/ 65، وتنظر الأقوال في: تفسير جامع البيان، للطبري، 10/ 377- 382، وزاد المسير، لابن الجوزي، 2/ 370- 371. وينظر: فضائل القرآن الكريم، للدكتور عبد السلام بن صالح الجار الله، ص 383- 384.

[5]- فضائل القرآن الكريم، للدكتور عبد السلام بن صالح الجار الله، ص 384- 386 - بتصرف -

2– شهادته وتصديقه لما أخبرَتْ به، سواء ما أخبرَتْ به عن الله تعالى، أو ما أَخبرَتْ به من أركان الإيمان الأخرى، كالإيمان بالرسل واليوم الآخر، فجاءَ القرآنُ مُقرّرًا لما قرّرته في مسائل الإيمان، وزاد في إيضاح ذلك وتفصيله، وقرّره بالأدلّة والبراهين الكثيرة.

3– أنّه أمين على الكتب السابقة وحاكمٌ عليها، فما وافق القرآن الكريم مما جاء فيه فهو حقّ، وما خالفه فهو باطل سواء في الأحكام أو الأخبار.

4– أنّ القرآن حوى ما في الكتب السابقة من الهداية والقصص والمواعظ وجميع العلوم، وزاد عليها في تفصيل القضايا التي شارك الكتب السابقة في طرحها وتناولها، كما تزيد سور القرآن عمّا في التوراة والإنجيل والزّبور مُجتمعةً،كما جاء في الحديث: (أُعطيتُ مكان التّوراة السّبع،وأُعطيتُ مكان الزّبور المِئين، وأُعطيتُ مكان الإنجيل المثاني، وفُضّلتُ بالمُفصَّل).

المحاضرة الثانية

أولا: معنى الإسرائيليات:

– لغة: جمع مفردهُ إسرائيليّة، نسبة إلى النبيّ إسرائيل، وإسرائيل كلمةٌ عبرانية مركّبة من (إسرا) و (إيل)، وقد ذُكرت في الكلمة مركّبَةً معانٍ، لعلّ أشهرها:

قيل: أنّ (إسرا) هو العبد، و(إيل) اسم من أسماء الله تعالى، فكأنّهُ: عبدُ الله.

وقيل: معنى (إسرا): صفوة، و(إيل): الله تعالى، فمعناه: صفوة الله. وإسرائيل هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام، ومن ذُرّيّته كانت اليهود. وذكر أبو حيان معانٍ أخرى، وضعّف بعضها[1].

– اصطلاحًا: تقاربت تعاريف العلماء للإسرائيليات، ومن أشهرها:

1– عرّفها الشيخ ابن عُثيمين بأنّها:" الأخبار المنقولة عن بني إسرائيل من اليهود وهو الأكثر، أو من النصارى"[2].

2– وعرّفها الدكتور محمد حسين الذهبي: " وهي قصّة أو حادثة تُروى عن مصدر إسرائيليّ"[3].

وقال عقب ذلك: "لفظ الإسرائيليات – وإن كان يدلّ بظاهره على القصص الذي يُروَى أصلاً من مصادر يهودية – يستعمله علماءُ التّفسير والحديث ويُطلقونهُ على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودي ، فهو في اصطلاحهم يدلّ على: **كلّ ما تطرّق إلى التّفسير والحديث من أساطير منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهوديّ أو نصرانيّ أو غيرهما**، بل توسّع بعض المفسّرين والمحدثين فعدُّوا من الإسرائيليات ما دَسَّهُ أعداءُ الإسلام من اليهود وغيرهم على التّفسير والحديث من أخبار لا أصل لها في مصدرٍ قديمٍ، إنّما هي أخبارٌ من صُنع أعداء الإسلام، صنعوها بخُبثِ نِيّةٍ ، وسُوءِ طويّةٍ، ثم دسُّوهَا على التّفسير والحديث، لِيُفسِدُوا بها عقائد المسلمين، كقصّة الغرانيق، وقصة زينب بنت جحش وزواج الرسول ﷺ.

وإنّما أطلق علماء التّفسير والحديث لفظ الإسرائيليات علة كلّ ذلك من باب التغليب للّون اليهوديّ على غيره، لأنّ غالب ما يروى من هذه الخرافات والأباطيل يرجع في أصله إلى مرجع يهوديّ"[4].

3– أمّا الدكتور مساعد الطيار فقد نقل كلام الدكتور الذّهبي السابق، ونبّه لما فيه من التوسّع، ثمّ أفادَ أنّه يذهبُ إلى أنّ "الإسرائيليات: كلّ ما أُخذ عن بني إسرائيل (اليهود والنصارى)". وقال عقبه: "وهذا ما ذهب إليه كثير من المعاصرين..."[5].

4– وعرّفها الدكتور ناصر المنيع بقوله: "الإسرائيليات: الأخبار المنقولة عن أهل الكتاب الواردة في كتبهم،

---

[1]– البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسيّ، 1/ 277– 278، وينظر: تفسير التابعين للدكتور محمد بن عبد الله الخضيري، 2/ 875– 876.

[2]– أصول في التفسير، لمحمد بن صالح العثيمين، ص 53.

[3]– الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 19

[4]– الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 19– 20.

[5]– تفسير القرآن بالإسرائيليات – نظرة تقويميّة–، للدكتور مساعد بن سليمان الطّيار، ص 13– 15.

وخاصة التوراة وشروحها"[1].

ثانيا: كيف تسرّبت الإسرائيليات إلى التّفسير؟

يمكن أن نرجع دخول الإسرائيليات في التّفسير إلى عهد الصحابة رضي الله عنهم، وذلك لعدة أسباب منها؛ نجملها في نقاط في الآتي[2]:

1– وجود جماعات من اليهود في جزيرة العرب قبل الإسلام، ممّا كان له أثر ثقافيّ على العرب في جاهليتهم؛ بما حملوُهُ معهم من كتبه، وما يتّصل من شروح، وما توارثوهُ عن أنبيائهم وأحبارهم...

2– ثم جاء الإسلام، وكانت دعوته أول ما ظهرت وانتشرت في الجزيرة العربية، وكانت عاصمة الإسلام دار الهجرة النّبوية، وفي المسجد النبويّ كانت تعقد مجالس رسول الله ﷺ لتعليم أصحابه، وفي المدينة وما حولها وعلى بُعدٍ منها؛ كانت تقيمُ طوائف يهوديّة، كبني قينقاع، وبني قريضة، وبني النّضير، ويهود خيبر، وتَيْمَاء، وفَدَك.

3– وكانت بحكم هذا الجوار بين اليهود والمسلمين تتمّ لقاءات بينهم، فتحصلُ مناقشات ومجادلات، وتقع فيها سؤالات واستفسارات، كلّ ذلك لا يخلو عادةً من تبادل العلوم والمعارف، فكان النّبيّ ﷺ يلقى اليهود وغيرهم من أهل الكتاب ليعرض عليهم دينه، وكان اليهود يلقونَهُ ﷺ ليُحكّموهُ فيما شجر بينهم، أو ليسألوهُ عن بعض ما يعنُّ لهم ، إمّا تحدّيًا وتعجيزا، وإمّا امتحانًا واختبارًا لصدق نبوّته، كما حكى القرآن كثيرا من ذلك.

4– دخولُ جماعات من علماء اليهود وأحبارهم في الإسلام، كعبد الله بن سلام، (وقصّة إسلامه بين يدي النبيّ ﷺ مشهورة في البخاري)، وتميم بن أوس الدّاري، ومثل كعب الأحبار، ووهب بن منبّه، وغيرهم ممّن كان لهم علم غزير، وكانت لهم عند المسلمين بعد إسلامهم مكانة مرموقة ومركز ملحوظ.

وكان هؤلاء يحدّثون المسلمين بما جاء في كتبهم وتلقّوهُ عن علمائهم، كما كان الصحابة يسألونهم في بعض الأحيان في تفاصيل بعض القصص القرآنيّ المجمل، وبعض الجزئيّات التي وردت مفصّلة في الكتب السابقة.

5– وجودُ مؤلفات تاريخية للمفسّرين عنيت بذكر تاريخ بني إسرائيل وأنبيائهم عناية واضحة، وتناولت ما جرى بينهم ولهم من أحداث ووقائع، فربّما انتقلت هذه القصص الإسرائيلية إلى كتب التّفسير، وبعض ما يذكر من ذلك لا أصل له، كـ: تاريخ الرسل والملوك، للطبري، والبداية والنهاية، لابن كثير، وقد كتب الطبّري في جامع البيان، كما كتب ابن كثير: تفسير القرآن العظيم.

6– الاتفاق الواقع بين القرآن والتوراة والإنجيل في ذكر بعض المسائل، والقصص مع فارق الإيجاز في القرآن، والبسط والإطناب في التوراة والإنجيل، فأحيانًا كان الصّحابيّ إذا مَرَّ على قصة من قصص القرآن يجدُ من نفسه ميلاً إلى أن يسأل عن بعض هؤلاء النّفر الذين دخلوا في الإسلام، وحملوا إلى أهله ما معهم من ثقافة دينيّة، فألقوا إليهم ما ألقوا من الأخبار والقصص الدّينيّ. وهم مع ذلك لم يسألوا أهل الكتاب عن كلّ شيء، ولم يقبلوا منهم كلّ شيء، بل كانوا يسألون عن أشياء لا تَعْدُوا أن تكون توضيحاً للقصّة وبياناً لما أجمله القرآن منها، مع توقُّفِهم

[1]– معالم في أصول التفسير، للدكتور ناصر بن محمد المنيع، ص 172.

[2]– ينظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 22– 25، ومعالم في أصول التفسير، للدكتور ناصر المنيع، ص 173.

فيما يُلقى إليهم، امتثالاً لقول الرسول ﷺ: (**لا تُصَدِّقوا أهل الكتاب ولا تُكَذِّبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾**[المائدة: 59] الآية، كما أنّهم لم يسألوهم عن شيء مما يتعلق بالعقيدة أو يتصل بالأحكام... [1].

قال الدكتور الذهبيّ: "وإذا نحن تتبعنا هذه الموضوعات التي اتفق في ذكرها القرآن والتوراة، أو القرآن والإنجيل، ثم أخذنا موضوعًا منها، وقارنَّا بين ما جاء في الكتابين وجدنا اختلاف المسلك ظاهراً جلياً.

فمثلاً قصة آدم عليه السلام، ورد ذكرها في التوراة، كما وردت في القرآن في مواضع كثيرة، أطولها ما ورد في سورة البقرة، وما ورد في سورة الأعراف. وبالنظر في هذه الآيات من السورتين، نجد أن القرآن لم يتعرض لمكان الجنة، ولا لنوع الشجرة التي نُهِيَ آدم وزوجه عن الأكل منها، ولا بيَّن الحيوان الذى تقمصه الشيطان فدخل الجنة ليزل آدم وزوجه، كما لم يتعرَّض للبقعة التي هبط إليها آدم وزوجه وأقام بها بعد خروجهما من الجنة ... إلى آخر ما يتعلق بهذه القصة من تفصيل وتوضيح.

ولكن نظرة واحدة يحيلها الإنسان في التوراة يجد بعدها أنها قد تعرَّضت لأكثر من ذلك، فأبانت أن الجنة في عدن شرقاً، وأنّ الشجرة التي نُهيا عنها كانت في وسط الجنة، وأنها شجرة الحياة، وأنها شجرة معرفة الخير والشّرّ، وأن الذى خاطب حواء هو الحيَّة، وذكرت ما انتقم الله به من الحيَّة التي تقمصّها إبليس، بأن جعلها تسعى على بطنها وتأكل التّراب... إلى آخر ما ذُكر فيها مما يتعلّق بهذه القصة.

ومثلاً نجد القرآن الكريم قد اشتمل على موضوعات وردت في الإنجيل، فمن ذلك قصة عيسى ومريم، ومعجزات عيسى عليه السلام، كلّ ذلك جاء به القرآن في أسلوب موجز، يقتصر على موضع العظة، ومكان العبرة، فلم يتعرَّض القرآن لِنَسَبِ عيسى مُفصَّلاً، ولا لِكَيفيةِ ولادته، ولا للمكان الذى وُلِدَ فيه، ولا لِذِكْرِ الشّخص الذى قُذِفت به مريم، كما لم يتعرّض لنوع الطّعام الذى نَزَلَتْ به مائدة السماء، ولا لِحَوادثَ جزئية؛ مِن إبراء عيسى للأكمه والأبرص، وإحياء الموتى.

مع أنّنا لو نظرنا في الإنجيل لوجدناهُ قد تعرَّض لِنَسَبِ عيسى، ولكيفية ولادة مريم له، ولذِكرِ الشّخص الذى قُذِفت به مريم، ولِنَوعِ الطّعام الذى نزلت به مائدة السماء، ولِحوادث جزئيّة؛ من إبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى، ولِكثيرٍ من مثل هذا التّفصيل الموسَّع الذى أعرض عنه القرآن فلم يذكرهُ لنا...[2].

وقد تعرّض ابنُ خلدون في مقدمته لمبدأ دخول الإسرائيليات في التّفسير، وأرجعَ أسبابَ ذكرها إلى سببين: أحدهما: دينيّ، والآخر: اجتماعيّ"[3]، فعدّ من الاعتبارات الاجتماعية غلبة البداوة والأُميّة على العرب وتشوّقهم لمعرفة ما تتشوَّق إليه النّفوس البَشرية، من أسباب المكوّنات وبدء الخليقة وأسرار الوجود، وهم إنّما يسألون في ذلك أهل الكتاب قبلهم، وعدَّ من الاعتبارات الدّينية التي سوَّغت لهم تلقّي المرويات في تساهل وعدم تَحَرٍّ للصّحّة "أنّ مثل هذه المنقولات ليست ممّا يرجع إلى الأحكام فيُتحرَّى فيها الصّحة التي يجب بها العمل"[4].

---

[1]- التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي، 1/ 169.

[2]- التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي، 1/ 167- 169.

[3]- ديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون، ص 545- 555. وينظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص32- 33.

[4]- التفسير والمفسرون، للدكتور الذهبي، 1/ 178، والإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 32- 34.

هذا بوجه عامّ عن دخول الإسرائيليات وتسرّبها إلى واحـة التّفسير ومتعلّقاته، أما عن دخول الموضوعات إلى التّفسير فسيظهر للقارئ عند الحديث عن نشـأة الوضع، وأسبابه إن شاء الله.

ثالثا: معنى الموضوعات:

– لغة: الموضوع هو اسم مفعول، من الوضع، ويستعمل الوضع في اللغة لمعانٍ عدّة، منها:

الحـطُّ: يقال: وضَعَهُ، يَضَعَهُ، –بفتحِ ضادهما– وضعًا ومَوضِعًا، ويفتح ضادُهُ، وموضوعًا: حَطَّهُ"[1]. وقال ابن فارس: "الواو والضّاد والعين: أصلٌ واحدٌ يدلُّ على الخفض للشّيء وحطّه، ووضعته بالأرض وضعًا، ووضعت المرأة ولَدَهَا "[2].

الإسقاطُ: يقال: وضعَ عنه الدَّينَ والدّمَ وجميع أنواع الجناية، يضعه وضعًا: أسقطَهُ عنه[3].

الاختلاق: يقال: وضعَ الشّيء وضعًا: اختلَقَهُ[4].

الإلصاق: يقال: وضع فلانٌ على فلان كذا، أي: ألصقه به[5].

– اصطلاحًا: عُرّف بعدة تعريفات متقاربة:

1– أنّه: "الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ عمدًا أو خطأً "[6]. وخصّهُ بعضُهم بالعمـد دون الخطأ[7]، فقال الشيخ محمد بن حسن المشّاط المالكيّ في شرح قول الناظم البيقوني:

والكذِبُ الُمختلَقُ المصنُوعُ ... على النّبيِّ فذلكَ الموضوعُ

قال:"(وَالكذب) أَي: والحديثُ المكذوبُ بِهِ على النَّبِيّ ﷺ (المختلق) أَي: المفترى عَلَيهِ عَمْدًا، فَهُوَ صفة مؤسّسة"[8].

2– وعرّفه الشيخ أبو شهبة – وقد وسّع دلالة هذا المصطلح – بقوله: " هو الحديث المختلقُ المصنوعُ المكذوبُ على رسول الله ﷺ أو على من بعدَهُ من الصّحابة والتّابعين، ولكنّهُ إذا أُطلقَ ينصرفُ إلى الموضوع على النّبيّ ﷺ؛ أمّا الموضوعُ على غيره فَيُقَيَّدُ، فيُقالُ مثلاً: موضوعٌ على ابن عباس، أو على مجاهد مثلاً "[9].

وهذا الذي ذهب إليه الشيخ أبو شهبة قد سبقه إليه جماعة، منهم الشّيخ حسن بن محمد المشاط المالكيّ في شرحه لمنظومة البيقوني، فقد قال: "وَقيَّدَ الكَذِب على النَّبِي ﷺ نظرًا للغالِب، وَإلّا فكذلِكَ الكَذِب على غَيرِهِ

---

[1]– القاموس المحيط، للفيروز آبادي، 1/ 741، واختصار علوم الحديث، لابن كثير، ص 181.

[2]– معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، 6/ 117 (مادة وضع)، وفتح المغيث، للسخاوي، 2/ 98.

[3]– لسان العرب لابن منظور، 15/ 326 (مادة: وضع).

[4]– تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزّبيدي، 22/ 340.(مادة: وضع).

[5]– فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ شمس الدين السّخاوي، 2/ 98.

[6]– توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائريّ، 2/ 574، وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لجمال الدين للقاسمي، ص 150. وينظر: الوضع في الحديث، للدكتور عمر بن حسن فلاتة، 1/ 107– 108.

[7]– الوضع في الحديث، للدكتور عمر بن حسن فلاته، 1/ 108.

[8]– التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، لحسن بن محمد المشاط المالكيّ، ص 120.

[9]– الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 14.

كالصّحابيّ والتّابعيّ"[1].

والناظر في كتب التّفسير، والباحث في مجال الدّخيل، يجد عددا كبيرا من الرّوايات الموضوعة المختلقة المصنوعة على الصحابة والتابعين، وهو واقع سيّءٌ لا يُنكر، يسوّغُ هذا التوسّع في تعريف الموضوع، ليشملَ كلّ المكذوبات عن النّبيّ ﷺ وعن الصحابة والتابعين، باعتبار المرويّ عنهم عمدةً وأصلاً عند المفسّرين في البحث عن معاني القرآن وعلومه.

ولعلّ نظرة هؤلاء في توسيع دلالة مصطلح الموضوع على المكذوب عن الصّحابة والتابعين لها تعلّق بخصوصيّة البحث والتناول في مجال التّفسير.

رابعا: كيف نشأ الوضع وتسرّبت الموضوعات إلى التّفسير؟

لا يمكن الحديث عن الوضع في التّفسير وأسبابه على استقلال، لكون التّفسير بابا من أبواب الحديث في زمن الرواية، فكانت تُروى الأحاديث في بيان معاني القرآن، وفضائله، وأسباب نزوله، وقصصه، وأحكامه، كما تُروى في سائر الأبواب، فمع اتّساع دائرة الوضع، كان ذلك شاملاً للتفسير وغيره، كما يشهدُ به واقعُ المؤلفات في الموضوعات.

وقد اختلفَ الباحثون في بدايات الوضع في الحديث عمومًا، فمنهم من أرجعها إلى حياة النبيّ ﷺ، ومنهم من أرجع بداياته إلى الأيام الأخيرة من خلافة عثمان بن عفان ﷺ أو في النصف الأخير من خلافته، ومنهم من جعل بدأ الوضع نتيجة للفتنة التي أودت بالخليفتين الثالث والرابع، وكانت سببًا في انقسام الأمّة الإسلاميّة شيعًا وأحزابًا...[2].

وقد ناقش الدكتور عمر فلاتة هذه الأقوال والآراء، واختار الثلث الأخير من القرن الأوّل حقبةً وُجدت فيها محاولات الكذب على رسول اله ﷺ، حيث قال: "والذي يظهر لي والله أعلم، أنّ الوضع في الحديث – أعني: الكذب على رسول الله ﷺ– بدأ متأخرًا عن هذه الفترة، ويمكن تحديده بالثلث الأخير من القرن الأوّل، حيث الأدلّة قامت على وجود محاولات للكذب على رسول الله ﷺ في تلك الحقبة، إلاّ أنّ هناك أمورًا تفشّت في الأمّة الإسلامية عقب اختلافها وتمزّقها يمكن اعتبارها توطئة وتمهيدًا لهذه الجريمة البشعة النكراء، التي انتهكت حرمة الرسول ﷺبالتّقوّل عليه، والإخبار عنه بما لم يقل أو يفعل "[3].

ومهما يكن من أمر، فإنّ ثمّة فرقًا بين الوضع في بداياته وبعد أن صار ظاهرةً...، لذا كان الشيخ أبو شهبة ممّن أرجع بداياته إلى عهد ابن سبأ الذي وضع على رسول الله ﷺ حديثَ: (لِكُلِّ نَبِيٍّ وصيٌّ، وَوَصِيِّي عَلِيٌّ)، وكذلك الشيخ أبو زهو الذي جعل مبدأهُ فيما عزا للعلماء أنّه سنة إحدى وأربعين للهجرة، وذلك كلّه محتملٌ، ولعلّ هذا التحديد إنّما هو لظهور الوضع في الحديث[4].

وليس المقام مقام بحث وتحقيق في نشأة الوضع وتاريخه وأسبابه وكيف تسرّب إلى التفسير درسًا وكتُبًا، وإنّما الغرض

---

[1]– التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، لحسن بن محمد المشاط المالكيّ، ص 120.

[2]– الوضع في الحديث، للدكتور عمر بن حسن فلاتة – بتصرف يسير–، 1/ 184.

[3]– الوضع في الحديث، للدكتور عمر بن حسن فلاته، 1/ 202 ، وينظر أيضًا، 1/ 212– 213.

[4]– الوضع في الحديث، للدكتور عمر بن حسن فلاته، 1/ 202 ، وينظر أيضًا: 1/ 200.

عرضٌ مجملٌ لآفة الوضع وأسبابه، لذا فقد لخّصتُ من كلام الشيخ أبي شهبة في هذا الموضوع، مع شيء من الاختصار أو التقليص، وبعض الإضافات لتكتمل الفكرة، وتتّضح الصّورة ويحصل الغرض فقد ذكر أنّهُ:

كان من أثر اتساع رقعة الإسلام: **دخولُ كثير من أبناء الأمم المغلوبة فيه، فمنهم الفارسيّ، ومنهم الرّوميّ، ومنهم المصريّ، ومنهم المخلِصُ للإسلام، ومنهم المنافِقُ الذي يُكنُّ في نفسه الحقدَ على الإسلام ويتظاهر بحبِّهِ،** ومنهم الزّنديقُ الذي يسعى بشتّى الوسائل لإفسادِهِ وتشكيك الناس فيه، ومنهم اليهوديّ الذي لا يزال مشدودًا إلى يهوديّته، ومنهم النّصرانيّ الذي لا يزال يحنُّ إلى نصرانيّته.

وقد انتهزَ أعداءُ الإسلام من المنافقين، والزّنادقة[1]، واليهود سماحَةَ الخليفة عُثمان بن عفان ﷺ ودماثةَ خُلُقه، فَبَذَرُوا البُذور الأولى للفتنة، فكان ابنُ سبأ اليهوديّ الخبيث يطوفُ في الأقاليم، ويؤلِّبُ عليه النّاس، وقد أَخفى هذه السّموم التي كان ينفُثُها تحت سِتَارِ التّشيّع، وحُبِّ سيّدنا عليّ ﷺ وآل البيت الكرام، فصار يزعُمُ أنّ عليًّا ﷺ هو وصيُّ النّبيّ عليه السّلام، والأحقُّ بالخلافة حتّى مِن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وَوَضَعَ على النّبيّ ﷺ حديثَ: (لِكُلِّ نَبِيٍّ وصيٌّ، وَوَصِيِّي عَليٌّ).

لم يقفِ الأمرُ عند حدِّ هذه الدّعوة، بل ادَّعى أُلوهيّتَهُ، وقد طَارَدَهُ سيّدُنا عثمان فهرَبَ، فلمّا كان عهد سيّدنا عليّ طارَدَهُ وأحلَّ دَمَهُ.

وفي عصر التّابعين ومَن جَاء بَعدَهُم **ضَعُفَت الخاصّيّة التي كانت في العصر الأوّل وهي التّثبّتُ والتّحرّي في الحديث، فكثرت الرّوايةُ وانتشرَ الحديثُ، وفَشَا الكذبُ على رسول الله ﷺ وبعضِ صحابته،** وبعد أن كان الخُلفاء الرّاشدون المهديّون يَدْعُونَ إلى التّحوُّطِ، والتّثبُّت في المرويات، أضحى الأمراء والخلفاء في شُغلٍ عن ذلك بالملك والسّياسة.

وكذلك كان لنشأة الفرق الكلامية وغيرها؛ أثـرٌ كبيرٌ في إذكاء حركة الوضع، فقد حاول ضُعفاء الإيمان، وأرِقّاء الدّين منهم أن يُؤيّدُوا بعضَ مذاهبهم وآرائهم بالأحاديث، وقد وُضعَت أحاديثُ في نُصرة بعضِ هذه المذاهب، أو في الرّدّ على بعضها الآخر، بحيثُ لا يشكّ النّاظر فيها أنّها مختلَقَةٌ مَوضُوعة، وذلك مثل ما رُوي: (الإيمان قولٌ وعملٌ، ويزيدُ وينقصُ)، ومثل: (الإيمانُ قولٌ، والعملُ شرائعُهُ، لا يزيدُ ولا ينقصُ) ومثل ما رُوي أنّ رسول الله ﷺ قال – وقد سُئلَ عن الإيمان هل يزيدُ وينقصُ؟ فقال: (لا، زيادتُهُ كُفرٌ، ونقصانُهُ شركٌ)، وإنَّ أُصبع الإرجاء لَتَظهَرُ واضحةً في مثل ما رُوي:(كما لا ينفعُ مع الشّرك شيءٌ، كذلك لا يضرُّ مع الإيمان شيءٌ)، إلى غير ذلك من الأحاديث التي يظهر عليها أثر الصّنعة والاختلاق.

وكذلك كان للخلافات الفقهيّة أثرٌ في إذكاء حركة الوضع، فَوُضِعَت أحاديثُ في فضائل بعض الأئمّة، كما وُضعَت أحاديثُ أخرى في ذمِّ بعضهم، وكذلك وُضعَت أحاديثُ في الاستشهاد لبعض الفُروع الفقهيّة ليس عليها شيءٌ من نُورِ النّبوّة، وإنّما هي أقربُ إلى قواعد الأصوليين والفقهاء، وكُتُب التّخاريج لبعض كُتُب الفقه فيها من ذلك شيءٌ غيرُ قليل.

[1]– ينظر: فضائل القرآن الكريم، للدكتور عبد السلام بن صالح الجار الله، ص 194– 195.

وكذلك وَجَدَ القُصَّاصُ وأمثالُهُم من جَهَلة المتصوّفة الذين استجَازُوا وَضعَ الأحاديث حِسْبَةً لله تعالى...

وكذلك وُجدت أحاديثُ استُغلّت للوضع كفتنة خلق القرآن، وكحركة الشّعوبيّة، والتعصّب للجنس، أو اللّون، أو اللغة، أو المكان...

وقد استمرَّت حركةُ الوضع إلى عُصُورٍ متأخّرة، فابنُ الجوزي يذكرُ في كُتُبه ما كان من قُصّاص زمانه.

ومَهمَا يَكُن مِن استمرَارِ سُوقِ الوَضعِ قُرُونًا، فقد نَاهَضَها العُلماءُ ولا سيّما أئمّةُ الحديث وجهابذتُهُ، الذين ألَّفُوا الكُتُب، ودوَّنُوا الدَّواوين: وميّزُوا فيها بينَ الصّحيح، والحَسن، والضّعيف، والموضوع، وكذلكَ وَضَعُوا في التّنصيص على الأحاديث الموضوعة كُتُبًا لا يُحصِيهَا العَدُّ، وكَشَفُوا عن عُوارها، وحذّرُوا النّاسَ مِن الاغترار بها، فَجازاهم الله أعظم ما جازى عُلماءَ أُمّة[1].

ومن جهة أخرى – ومع تفشّي ظاهرة الوضع والكذب على خير البريّة ﷺ– فقد اشتغل العلماء بأحاديث النّهي عن الكذب على رسول الله ﷺ، وقعّدوا في الباب قواعد كلّية مستقاة من تلمك النّصوص النّبويّة وأجمعوا على أنّ تعمّدَهُ عليه من كبائر الذنوب، وقد لخّص القولَ في المسألة الدكتور عمر فلاتة بقوله:"أجمع الأئمّة على أنّ تعمّد الكذب على رسول الله ﷺ كبيرة من الكبائر، لأنّه ذنب تُوُعِّدَ فاعله بالتّبوّؤ في النار، فقد تواتر النقل عنه ﷺ قوله: (**من كذبَ عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعدهُ من النّار**)، وقوله ﷺ: (**لا تكذبوا عليّ، فإنّه من يكذب عليّ يلِجُ النّار**)، فلا يجوز بحال من الأحوال الكذب عليه ﷺ مهما كان الموجب لذلك، إذ يترتّب على الكذب عليه مفسدة عامة تُلحقُ ضررا بالدين، ولا تقتصر عليه ﷺ، لأنّ كلّ ما يتعلّق به يُتّخذُ شريعة، ولذا أشار ﷺ إلى ذلك بقوله: (**إنّ كذِبًا عليّ، ليس ككذبٍ على أحدٍ**...) الحديث"[2].

وهذا الذي تقرّر عند الأئمّة شامل لأبواب الدين والعلم كلّها، فتعمُّدُ الكذب عليه ﷺ كبيرة من الكبائر سواء كان الوضع والكذب في التّفسير أو في الأحكام الشرعية أو في الفضائل والترغيب والترهيب أو غيرها.

ويدلّ لشدّة الوعيد وخطر الوضع والكذب على رسول الله ﷺأنّ هذا الحديث متواترٌ لفظا ومعنى، وخصّه له ابن الجوزي في الباب الثاني لحديث الرسول ﷺ: من كَذَبَ علي متعمّدا)، فذكر سبب وروده وطرقه وأنّه رواهُ من الصحابة عن رسول الله ﷺ أحد وستُّون نفسًا)، ودلالاته، وردّ تأويلات قوم من الكذّابين له[3].

وأمّا رواية الموضوعات، ونقلها من الكتب، فهو أيضا محرّم، إلاّ لبيان وضعها، وفسادها، والتحذير والتنفير منها، وكادت تطبق كلمة الأئمة على هذا الحكم، ومن أقوالهم وعباراتهم في ذلك ما يلي:

قال ابن الصّلاح: " ولا تحلُّ روايتُهُ لأحدٍ عَلِمَ حالَهُ في أيِّ معنًى كانَ إلاَّ مَقرُونًا ببيَانِ وَضعِهِ"[4]، **وقال ابن**

---

[1]– الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 20– 25 – باختصار –، وينظر: الوضع في الحديث، للدكتور عمر بن حسن فلاتة، 1/ 218– 284، وأثر التطور الفكري في التفسير في العصر العباسي، للدكتور مساعد مسلم آل جعفر، ص 109– 113، ينظر: أصول الدخيل في تفسير آي التنزيل، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد النّجّار، ص 155– 165.

[2]– الوضع في الحديث، للدكتور عمر بن حسن فلاته، 1/ 317، وينظر: فضائل القرآن الكريم، للدكتور عبد السلام الجار الله، ص 363– 365.

[3]– الموضوعات، لابن الجوزي، 1/ 55– 99.

[4]– علوم الحديث، لأبي عمرو ابن الصلاح، ص 201.

الملقّن في تعريفه وحكم روايته: " الموضُوع وَهُوَ المختلق الْمَصْنُوع وَشرّ الضَّعِيف، وَلَا تحلُّ رِوَايَتُهُ مع العلم بهِ فِي أَيِّ معنًى كان إلَّا مقرُونًا ببيانِ وَضعِهِ"[1].

وعقد الإمام أبو الحسنات عبد الحيّ اللّكنوي فصلاً في كتابه: (الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة)، عنون له بـ: (حرمة رواية الحديث الموضوع) ، ثمّ قال: " اعلَم أنّه قد صرّح الفقهاء والمحدّثون بأجمَعِهِم في كُتُبِهم بأنّه تحرُم روايةُ الموضوع وذكرُهُ ونقلُهُ والعملُ بما أَفَادَهُ مع اعتقادِ ثُبُوته؛ إلاَّ مع التّنبيه على أنّه موضُوعٌ، ويَحرُمُ التّساهُل فيه سواء كان في الأحكام والقصص أو التّرغيب والتّرهيب أو غير ذلك، ويَحرُمُ التّقليدُ في ذكرِهِ ونقلِهِ إلاّ مقرُونًا بِبَيَانِ وَضعِهِ "[2].

هذا وقد عُرفتْ تفاسير ضمّت أحاديث موضوعة، وذكر الدكتور ناصر المنيع طائفةً منها[3]، استنادًا إلى أحكام الإمام ابن تيمية، فهو يقول: "... فقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنّه لا يجوز الاستدلال بمجرّد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي والنّقّاش والواحديّ، وأمثال هؤلاء من المفسّرين؛ لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفًا بل موضوعًا"[4]. **وقال عن الثعلبيّ**: "والثعلبيّ هو نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التّفسير من صحيح وضعيف وموضوع، والواحديّ صاحبه كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن السّلامة، واتّباع السلف، والبغويّ تفسيره مختصر من الثعلبيّ، لكن صان تفسيرهُ عن الأحاديث الموضوعة، والآراء المبتدعة"[5].

وقد ذكر ابن تيمية تفاسير أخرى فقال أيضًا: "وإذا كان تفسير الثعلبيّ وصاحبه الواحديّ ونحوهما فيها من الغريب الموضوع في الفضائل والتّفسير ما لم يَجُـزْ معه الاعتمادُ على مُجرّد عزوه إليها، فكيف بغيره كتفسير أبي القاسم القشيريّ، وأبي اللّيث السّمرقنديّ، وحقائق التّفسير، لأبي عبد الرحمن السّلمي، الذي ذكر فيه عن جعفر ونحوه ما يُعلَم أنّه من أعظم الكذب؟!"[6]. **وقال** ابن تيميّة عن الزّمخشريّ وتفسيره:" وكالزمخشريّ وغيرهم من المفسّرين الذين يذكرون من الأحاديث ما يَعلمُ أهل الحديث أنّه موضوع"[7].

وتضاف لهذه التّفاسير تفاسير الشّيعة التي مُلئت بالموضوعات في فضائل آل البيت وما يخدم مذهبهم، وكذا في الطّعن في غيرهم وادّعاء المثالب عليهم...

خامسا: خطورة الإسرائيليات والموضوعات على عقائد المسلمين وقدسيّة الإسّلام: لا شكّ أن الرّوايات الإسرائيلية المخالفة لما في شرعنا، الفاسدة في معانيها، الحاوية للخرافات والأباطيل؛ قد نُسب كثير منها إلى رسول الله ﷺ وإلى صحابته الكرام ﷺ، وهو ﷺ وصحابته برءاؤُ منها، وإنّ اتّخاذها مرجعًا ومادّة يرجع إليها في تأسيس المعاني، وشرح غوامض التنزيل؛ وهي بهذه الحال وتلك الصورة؛ لا شكّ أنّها تشكّلُ خطرًا بالغًا على عقائد المسلمين، وتشوّهُ

---

[1]- المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن، 1/ 232، وتدريب الراوي، للسيوطي، 1/ 423، وفتح المغيث، للسخاوي، 2/ 99.

[2]- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لعبد الحيّ بن محمد اللكنويّ، ص 21.

[3]- معالم في أصول التفسير، ص 199- 200.

[4]- منهاج السنة النبويّة في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية، 7/ 13.

[5]- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 13/ 354.

[6]- تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرّدّ على البكري، 1/ 59.

[7]- منهاج السنة النبويّة في نقض كلام الشيعة القدرية، 7/ 91.

دين الإسلام وتهدم قدسيّته، وسأجملُ الحديث مركّزًا على أخطر آثارها هنا:

1– أنّها تفسدُ على المسلمين عقائدَهُم، بما تنطوي عليه من تشبيه وتجسيم لله سبحانه، ووصفه بما لا يليق بجلاله وكماله، وبما فيها من نفي العصمة عن الأنبياء والمرسلين، وتصويرهم في صورة من استبدّت بهم شهواتهم، ودفعتهم ملذّاتهم ونزواتهم إلى قبائح وفضائح، لا تليق بمن دون الأنبياء منزلة وحالاً، فضلاً عن أن يكون نبيًّا، وما فيها من معرضات للقرآن في عصمة نبيّنا ﷺ فيما يبلغه عن الله تعالى من الوحي، كما في قصّة الغرانيق المشهورة، التي تفيد من تمكّن الشّيطان على لسان النّبيّ ﷺ وهو يتلو ما نزّل الله عليه، فزعموا أنّه ألقى على لسانه: (**تلك الغرانيق العلا وإنّ شفاعتنّ لترتجى**)، وهي قصّة في غاية البطلان.

ومن أمثلته أيضًا ما جاء في قصّة نبيّ الله سليمان عليه السّلام وبنائه الصّرح الممرّد مع ملكة بلقيس في سورة النّمل، وسوف يأتي الحديث مُفصّلاً عن بعض هذا في القسم التطبيقيّ من هذه المطبوعة.

2– أنّ طائفة من الرّوايات تُصوّر الإسلام دينًا خُرافيًّا، يعنى بتُرّهاتٍ وأباطيل لا أصل لها، ولا تكادُ تصدّقها العقول الصحيحة، مثل ما يروى في صفة آدم عليه السلام من أنّ رأسه كان يبلغ السّحاب أو السماء ويحاكّها، فاعتراهُ لذلك صلع، ولما هبط على الأرض بكى على الجنّة حتّى بلغت دموعه البحر وجرَت فيها السّفن، وكذلك ما يروى في توبه واستغفار داود عليه السلام من أنّ سجد لله تعالى أربعين ليلة، وبكى حتّى نبتَ العُشب من دُموع عينيه، ثمّ زَفَرَ زفرةً هاج لها ذلك النّبات.

3– أنّ نسبة تلك الرّوايات الإسرائيلية الفاسدة في معانيها إلى بعض السّلف من الصحابة والتّابعين، ممّن هم عُمَدٌ في التّفسير، معروفون بالثقة والعدالة، قد كانت سببًا في اتّهامهم بأبشع الاتّهامات، وعدّهم بعض المستشرقين مُضَلّلينَ مدسوسين على الإسلام وأهله، ومن أكثر هؤلاء السلف نيلاً منه وتحاملاً عليه: أبو هريرة، وعبد الله بن سلام، وابن عباس، وكعب الأحبار ووهب بن منبّه رضي الله عنهم جميعًا[1].

[1]– الإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور الذهبي، ص 39– 44، وينظر: التفسير والمفسرون، للدكتور الذهبي، 1/ 130.

المحاضرة الثالثة

أولا: حكم رواية الإسرائيليات:

تناول العلماء والباحثون حكم رواية الإسرائيليات ونقلها، وقد اختلفت أنظارهم وآراؤهم في ذلك بسبب ما توهمه بعض نصوص القرآن والسنة من التعارض والاختلاف، فمنها ما يفيد منع ذلك، ومنها ما يفيد إباحته، وسنتناول المسألة بشيء من الاختصار مع بيان أدلّة كلّ قول، وذلك فيما يأتي[1]:

الأوّل: القول بالمنــع: وتدلّ له آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وآثار عن الصّحابة.

1/ فمن القرآن: قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ **[العنكبوت: 51]**، قال الألوسيّ في سياق الحديث عن القول بالمنع: " وعليه تكون الآية دليلاً لمن منع تتبّع التوراة ونحوها. وروي هذا المنع عن عائشة رضي الله تعالى عنها..."[2].

وقد أخرج ابن جرير في تفسيره من طريق يحي بن جعدة: أنّ ناسًا من المسلمين أتوا النبيّ بكتب قد كتبوا فيها بعض ما يقول اليهود ، فلمّا نَظَرَ فيها ألقاها، ثمّ قال: **(كفى بها حماقة – أو ضلالة قومٍ – أن يَرْغَبُوا عمّا جاءهم به نبيُّهُم إلى ما جاء به غيرُ نَبِيِّهِم إلى قوم غيرهم) فنزلت: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ﴾** "[3].

2/ ومن السنّة: أحاديث عدّة تفيد منع الرجوع إلى التوراة وسؤال أهلها، منها:

– ما أخرجه البخاريّ عن أبي هريرة ﷺ، قال: كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسّرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: **(لا تصدّقوا أهل الكتاب ولا تكذّبوهم، وقولوا: ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة: 136] الآية.** وقد علّق الدكتور محمد حسين الذّهبيّ على هذا الأثر بقوله:"ومعنى عدم الثقة يحدّث به أهل الكتاب عن التّوراة، وكذا عن غيرها من باب أولى، وما لا يُوثق به لا تجوز روايته".

– ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس ﷺ، قال: قال:**(يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أُنزل على نبيّه ﷺ أحدث الأخبار بالله، تقرءونه لم يُشَبْ، وقد حدّثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله وغيَّرُوا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هو مِن عِند الله لِيَشتَرُوا به ثمنًا قليلًا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مُسَاءَلَتِهِم؟ ولا، والله ما رَأَيْنَا منهم رَجُلاً قطُّ يَسألُكُم عن الذي أُنزل عليكم).**

– ما أخرجه الإمام أحمد عن جابر بن عبد الله: **(أنّ عمر بن الخطاب، أتى النّبيّ ﷺ بكتاب أَصَابَهُ مِن بعض أهل الكتب، فقرأهُ على النّبيّ ﷺ فَغَضِبَ، وقال: (أَمُتَهَوِّكُونَ فيها يا ابْنَ الخطّاب، والذي نفسي بيده لقد جِئتُكُم بها بيضاءَ نقيّةً، لا تَسألُوهُم عن شيءٍ فيُخبِرُوكُم بحقٍّ فَتُكَذِّبُوا به، أو بِبَاطِلٍ فتُصدّقُوا به، والذي**

---

[1]– الإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور الذهبي، ص 55– 70، وموقف الصحابة ﷺ من رواية الإسرائيليات في التفسير، إعداد الطالبة نور بنت محمد باصمد، (رسالة ماجستير متاحة للقراءة على موقع المكتبة الرقمية للقراءة لجامعة أم القرى)، ص 56– 63.

[2]– روح المعاني، للألوسي، 11/ 08.

[3]– جامع البيان، للطبري، 20/ 53، وينظر: روح المعاني، للألوسي، 11/ 08.

نفسي بيده لو أنّ موسى كان حيًّا، مَا وَسِعَهُ إلاّ أن يَتَّبِعَنِي)"[1].

الثاني: القول بالجواز: وتدلّ له آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وآثار عن الصحابة،

أمّا القرآن، فتلك الآيات الدّالة على جواز الرّجوع إلى أهل الكتاب وسؤالهم عَمَّا في أيديهم، منها:

– قوله تعالى: ﴿ **فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ ...** ﴾ **[يونس: 94]**، فقد أباح الله لنبيّه ﷺ أن يسأل أهل الكتاب، وكذلك أباح لأمّته أن يسألوهم لما هو مقرّرٌ شرعًا من أنّ أمر الله لنبيّه ﷺ أمرٌ له ولأمّته، ما لم يقم دليل على الخصوصية، والأمر هنا للإباحة كما هو ظاهر.

– قوله تعالى – مخاطبًا نبيّه ﷺ–: ﴿ **كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلّٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُۗ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٩٣ فَمَنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٩٤** ﴾ **[آل عمران]**، وهذا صريح في جواز الرّجوع إلى التوراة والاحتكام إليها.

– ومنها الآيات التي أخبر الله تعالى فيها عن بني إسرائيل، وقصّ من قصصهم الكثير، ففيه دليل على جواز الإخبار عن بني إسرائيل كما أخبر الله تعالى عنهم، فقد قصّ الله علينا قصّة قتيل بني إسرائيل في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٦٧** ...﴾ [البقرة: 67-74]. وقصّ علينا قصّة ابنَي آدم في قوله تعالى:﴿ **وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِۖ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٢٧** ...﴾ [المائدة: 27- 31]. وهكذا سائر القصص كقصة أصحاب الأخدود في سورة البروج، وغيرها كثير...

ومن السنة: أحاديث عدّة تفيد إباحة الرجوع إلى التوراة وسؤال أهلها، منها:

– ما أخرجه البخاريّ عن عبد الله بن عمرو أنّ النّبيّ ﷺ، قال: (**بلّغوا عنّي ولو آية، وحدّثُوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومَن كَذَبَ عليَّ متعمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النّار**).

– ومنها ما ورد في السنّة من قصّ قصص بني إسرائيل والإخبار عنهم، كحديث الأبرص، والأعمى، والأقرع عند البخاريّ عن أبي هريرة: أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: (**إِنَّ ثَلاَثَةً فِي بَنِي إِسرَائِيلَ: أَبرَصَ وَأَقرَعَ وَأَعمَى، بَدَا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا...**) **الحديث**.

– ومن ذلك أيضًا الحديث الذي أخرجه البخاري في الثلاثة الذين أَوَوْا إلى الغار عن عبد الله بن عمر ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال:(**بَينَمَا ثَلاَثَةُ نَفَرٍ مِمَّن كَانَ قَبلَكُم يَمشُونَ، إِذ أَصَابَهُم مَطَرٌ، فَأَوَوْا إِلَى غَارٍ فَانْطَبَقَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّهُ وَاللَّهِ يَا هَؤُلاَءِ، لاَ يُنجِيكُمْ إِلَّا الصِّدْقُ، فَلْيَدْعُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ صَدَقَ فِيهِ، ... فَفَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَخَرَجُوا**) **الحديث**.

– ومن ذلك أيضا حديث تبرئة الله تعالى لموسى ممّا آذاهُ به قومه، وهو ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة ﷺ

[1]– أخرجه أحمد في المسند، عن جابر بن عبد الله ﷺ، 23/ 349– 350، والحديث ضعّف إسناده الشيخ شعيب الأرناؤوط، وحسنّه بشواهده الشيخ الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، 6/ 34.

قال: قال رسول الله ﷺ:(**إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيِيًّا سِتِّيرًا، لاَ يُرَى مِن جِلدِهِ شَيءٌ استِحيَاءً مِنهُ، فَآذَاهُ مَنْ آذَاهُ مِنْ بَنِي إِسرَائِيلَ فَقَالُوا: مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّستُّرَ، إِلَّا مِن عَيبٍ بِجِلدِهِ: إِمَّا بَرَصٌ وَإِمَّا أُدْرَةٌ وَإِمَّا آفَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يُبَرِّئَهُ مِمَّا قَالُوا لِمُوسَى...فَذَلِكَ قَولُهُ:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ﴾**.

الثالث: التوفيق بين أدلّة القولين: إنّ أدلّة القولين السّابقة تنقسم إلى قسمين:

منها ما يفيدُ منعَ سؤال أهل الكتاب، ومطالعة كتبهم، والأخذ عنهم، ومنها ما يجيزُ ذلك، وكلامُ الأئمّة جامع بين أطراف هذه الأدلّة، مزيل للاختلاف المتوهّم، فسلكوا مسالك للتوفيق بينها، منها:

1- حملُ نصوص النهي عن التّحديث عن بني إسرائيل على ما علمنا ضعفَهُ وكذبَهُ ومخالفَتَهُ، وحملُ نصوص الإباحة والجواز على ما علمنا صحّتَهُ وصدقَهُ وموافَقَتَهُ، وحمل النّصوص التي تُفيد التوقّف في ذلك على ما لم يُعلَم صدقُهُ من كذبِهِ، وصحتُهُ من ضعفِهِ.

2- حملُ نصوص النّهي عن سؤالهم والأخذ عنهم على سؤال مَنْ لَمْ يُؤمِنْ مِنهم، وحملُ نصوص الإباحة والجواز على سُؤال مَنْ آمَنَ مِنهم[1].

ثانيا: أقسام الإسرائيليات: إنّ البحث في حكم رواية الإسرائيليات، وذكر أدّلة القولين، يلمح إلى أقسام الرّوايات والأخبار الإسرائيليّة، وقد اشتهر لدى العلماء والدّارسين تقسيم الإسرائيليات باعتبار موافقتها لما في شرعنا ومخالفتها إلى ثلاثة أقسام، وهذا التّقسيم الثّلاثيّ هو أشهر التقسيمات، وأكثرها دورانًا في الكتابات المتخصّصة.

أمّا الدكتور محمد حسين الذهبيّ فقد زاد قسمين آخرين باعتبارين: أحدهما باعتبار القبول والرّدّ، والآخر باعتبار موضوع الخبر الإسرائيليّ.

لكنّها عند الدراسة والتأمّل تعود جميعها إلى الأقسام الثلاثة المشهورة، وهي[2]:

القسم الأوّل: الموافق لما في شرعنا: وهو ما علمنا صحّتَهُ ممّا بأيدينا من القرآن والسّنة، فما وافقهما فهو حقّ وصدق، قال تعالى:﴿ **وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ٤٨** ﴾.

وهذا القسم صحيح، وفيما عندنا غُنيةٌ عنه، ولكن يجوز ذكرهُ، وروايته للاستشهاد به، ولإقامة الحجّة عليهم من كتبهم، وذلك مثل ما يتعلّق بالبشارة بالنّبيّ ﷺ وبرسالته، وأنّ التوحيد هو دين جميع الأنبياء، ممّا غفلوا عن تحريفه، أو حرّفوه، ولكن بقي شعاع منه يدلّ على الحقّ.

---

[1]- ينظر في هذا المعنى: البداية والنهاية، لابن كثير، 1/ 7- 8، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، 13/ 334، وموقف الصحابة ﷺ من رواية الإسرائيليات في التفسير، إعداد الطالبة نور بنت محمد باصمد، (رسالة ماجستير متاحة للقراءة على موقع المكتبة الرقمية للقراءة لجامعة أم القرى)، ص 56- 63، والإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور الذهبي، ص 55- 70.

[2]- تنظر: مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، ص 100، والإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور الذهبي، ص 49- 51، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 106- 108، وأصول التفسير وقواعده، للشيخ خالد عبد الرحمن العك، ص 261- 262، ومعالم في أصول التفسير للدكتور ناصر المنيع، ص 174- 175.

وفي هذا القسم ورد قوله: ﷺ: (**بلِّغُوا عنّي ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمدا فليتبوَّأ مقعده من النّار**)، قال الحافظ في الفتح:"أي: لا ضيق عليكم في الحديث عنهم؛ لأنه كان تقدم منه ﷺ الزّجر عن الأخذ عنهم، والنّظر في كتبهم، ثم حصل التّوسّع في ذلك، وكان النّهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية، والقواعد الدّينية؛ خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك، لما في سماع الأخبار التي كانت في زمنهم من الاعتبار، وقيل: معنى قوله: (لا حرج): لا تضيق صدوركم بما تسمعونهُ عنهم من الأعاجيب... وقيل: لا حرج في أن لا تُحدّثوا عنهم ...وقيل: رفع الحرج عن حاكي ذلك لما في أخبارهم من الألفاظ الشّنيعة..."[1].

ومثالُ هذا القسم ما رواهُ البخاريّ ومسلم عن أبي سعيد الخدريّ قال:قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (**تَكُونُ الأَرْضُ يَوْمَ القِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً، يَتَكَفَّؤُهَا الجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَكْفَأُ أَحَدُكُم خُبزَتَهُ فِي السَّفَرِ، نُزُلًا لِأَهْلِ الجَنَّةِ، فَأَتَى رَجُلٌ مِنَ اليَهُودِ فَقَالَ: بَارَكَ الرَّحمنُ عَلَيكَ يَا أَبَا القَاسِمِ، أَلاَ أُخبِرُكَ بِنُزُلِ أَهلِ الجَنَّةِ يَومَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: تَكُونُ الأَرضُ خُبزَةً وَاحِدَةً، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَينَا ثُمَّ ضَحِكَ حَتَّى بَدَت نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَلاَ أُخبِرُكَ بِإِدَامِهِم؟قَالَ: إِدَامُهُم بَالاَمٌ وَنُونٌ، قَالُوا: وَمَا هَذَا؟ قَالَ: ثَورٌ وَنُونٌ، يَأكُلُ مِنْ زَائِدَةِ كَبِدِهِمَا سَبعُونَ أَلفًا**).

القسم الثاني: المخالفُ لما في شرعنا: وهو ما علمنا مخالفته وكذبه ممّا بأيدينا من القرآن والسّنة، وذلك مثل: ما ذكروه في قصص الأنبياء، من أخبار تطعن في عصمة الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام، كقصة يوسف، وداود، وسليمان و...، فهذا لا تجوز روايته وذكرُهُ إلاّ مُقترنًا ببيان كذبه، وأنّه ممّا حرّفوهُ، وبدّلُوهُ، قال تعالى:﴿**يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ**﴾.

وفي هذا القسم ورد النّهيُ عن النّبيّ ﷺ للصّحابة عن روايته، والزّجر عن أخذه عنهم، وسؤالهم عنه، قال الإمام مالك في حديث: (**حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**): المرادُ جوازُ التّحدُّث عنهم بما كان من أمرٍ حَسَنٍ، أمّا ما عُلِمَ كَذِبُهُ فَلاَ.

ويظهر أنّ هذا القسم هو المراد ممّا أخرجه البخاري عن ابن عباس ﷺ قال:(**يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أنزل على نبيّه ﷺ أحدث الأخبار بالله، تقرؤونه لم يُشَبْ، وقد حدّثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟ ولا، والله ما رأينا منهم رجلاً قطُّ يسألكم عن الذي أُنزل عليكم**).

وأمثلة هذا القسم كثيرة، بل يعدُّ منهُ جميع الرّوايات والأخبار المخالفة للقرآن أو السنّة الصحيحة، أو لأصل من أصول الاعتقاد المتعلقة بالإيمان بالله تعالى وصفاته، أو المتعلقة بعصمة الأنبياء والرسل من الوقوع في كبائر الذنوب والمنكرات، والأمور الخسّيّة، وكذا الملائكة الكرام، وكلّ ما تضمّنَ خرافات وأباطيل لا تجيزها العقول.

فممّا ورد منها قادحًا في ذات الله الكريم وصفاته ما جاء في الإصحاح الثاني من سفر التكوين: (فأكملت السموات والأرض وكلّ جندها، وفرغ الله في اليوم السابع من عمله الذي عمل، فاستراح في اليوم السابع من جميع

[1]- فتح الباري شرح صحيح البخاري(ط/ المعرفة)، 6/ 498.

عمله الذي عمل، وبارك الله اليوم السابع وقدّسه، لأنّه فيه استراح من جميع عمله الذي عمل الله خالقًا)، وهذا الخبر ينافي ويصادم نصوص القرآن والسنّة التي أثبتت الكمال المطلق لله تعالى، ونفت عنه كصفات النقص والعيب، من ذلك نفي التّعب عنه سبحانه جلّ جلاله، قال تعالى:﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ ﴾[ق: 38].

ومن أمثلة هذا القسم ما جاء مخالفًا لشريعتنا طَاعِنًا في عصمة الأنبياء من الوقوع في الكبائر ما جاء في الإصحاح التاسع عشر من سفر التكوين في قصة لوط عليه السلام وابنتيه: (**وقالت البكر للصغيرة: أبونا قد شاخ، وليس في الأرض رجلٌ ليدخل علينا كعادة كلّ الأرض، هَلُمَّ نسْقِي أَبَانَا خمرًا ونضطجع معه، فنحيي من أَبِينَا نسلاً، فسقتا أباهما خمرا، وزنا بهما، وحملتا منه، وولدت كلّ منها ابنًا**).

وهو مخالف لما أخبر به القرآنُ من براءته وأهله من كلّ فاحشة، بل أخبر عنه أنّه كان شديد النّكير على قومه في ارتكابهم الفواحش، قال تعالى:﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٥٦﴾ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٥٧﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾ **[النّمل: 54- 58]**، وقد أجمع العلماء على عصمة الأنبياء من الوقوع في الكبائر والمنكرات.

ومن أمثلة هذا القسم التي وردت طاعنةً في الملائكة الكرام، ما ورد في قصّة هاروت وماروت في سورة البقرة [101- 102] من نسبة المعصية للملائكة الكرام والمخالفة لأمر الله تعالى. وسيأتي الحديث عن هذه القصّة مفصّلا في القسم التطبيقيّ في هذه المطبوعة.

القسم الثالث: ما هو مسكوتٌ عنه، لا من هذا، ولا من ذاك، فلا نؤمِنُ به، ولا نكذّبه، لاحتمال أن يكون حقًّا فَنُكذّبهُ، أو باطلاً فنصدِّقهُ، ويجوزُ حكايَتُهُ لما ورد من الإذن في الرّواية عنهم. ويظهرُ أنّ هذا القسم هو المرادُ بما أخرجه البخاريّ عن أبي هريرة ﷺ قال:(كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسّرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: (**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة: 136] الآية**. ومع هذا: فالأولى عدم ذكره، وأن لا نضيّع الوقت في الاشتغال به، وفي هذا المعنى وَرَدَ الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد، عن جابر بن عبد الله: (**أنّ عمر بن الخطاب، أتى النّبيّ ﷺ بكتاب أَصَابَهُ مِن بعض أهل الكتب، فقرأه على النّبيّ ﷺ فغضب، وقال: (أَمُتَهَوِّكُونَ فيها يا ابْنَ الخطّاب، والذي نفسي بيده لقد جِئتُكُم بها بيضاءَ نقيّةً، لا تَسألُوهُم عن شيءٍ فيُخبِرُوكُم بحقٍّ فَتُكَذِّبُوا به، أو بِبَاطلٍ فتُصدّقُوا به، والذي نفسي بيده لو أنّ موسى كان حيًّا، مَا وَسِعَهُ إلاّ أن يَتَّبِعَنِي)**"[1].

ورجاله موثقون؛ إلاّ أنّ في مجالد – أحد رواته– ضعفًا، وأخرج البزار أيضا من طريق عبد الله بن ثابت الأنصاري:

---

[1]– أخرجه أحمد في المسند، عن جابر بن عبد الله ﷺ، 23/ 349- 350، والحديث ضعّف إسناده الشيخ شعيب الأرناؤوط، وحسنّه بشواهده الألباني في إرواء الغليل، 6/ 34. وقد ذكرهُ البخاري في الترجمة فقال: (باب قول النّبيّ ﷺ: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيءٍ)، وسبق في المتن أنّ ابن حجر نبّه إلى أنّ للحديث أصلاً صحيحًا؛ ما دام البخاريّ قد استعمله في الترجمة. ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، 13/ 334، والإسرائيليات والموضوعات، لأبي شهبة، ص 108.

أنّ عمر نسخ صحيفة من التوراة، فقال رسول الله ﷺ: (**لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء**)، وفي سنده جابر الجعفيّ؛ وهو ضعيف، قال الحافظ في الفتح: واستعمله: – يعني: البخاريّ– في الترجمة: يعني عنوان الباب، لورود ما يشهد بصحّته من الحديث الصّحيح[1].

وأمثلة هذا القسم كثيرة جدّا، ترجع إلى تفاصيل القصص المجمل في القرآن، أو إلى ما أبهمه الله تعالى من المعاني وأسماء الأشخاص والأماكن، والمقادير، وغيرها، فهذه تحتمل الصّدق كما تحتمل الكذب، كالأخبار الواردة في تعيين البعض الذي ضرب به قتيل بني إسرائيل عند قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾ **[البقرة: 72– 73]**، فقد وردَ أنه ضُرب بفخذ البقرة، وورد أنّه ضرب بالعظم الذي يلي الغضروف، وورد أنه ضُرب بالبَضْعَةِ التِي بَين الكَتِفَينِ[2].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية فيما يندرج تحت هذا القسم: "وغالبُ ذلك ممّا لا فائدة فيه تعود إلى أمر دينيّ؛ ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرا. ويأتي عن المفسّرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، ...وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشّجرة التي كلّم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾ ﴾[الكهف: 22]..."[3].

---

[1]– فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، 13/ 334، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 108.

[2]– تنظر الرويات في: الدر المنثور، للسيوطي، 1/ 194.

[3]– مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، ص 100– 102.

المحاضرة الرابعة

أولا: أشهرُ من عُرف برواية الإسرائيليات من الصّحابة ﷺ: قبل الحديث عن هذه المسألة، لا بُدّ من الإشارة إلى مسألة أخرى – على سبيل الإيجاز – تدفع كثيرا من الظّنّ بصحابة رسول الله ﷺ، ألا وهي طريقة الصّحابة ﷺ في التّعامل مع الإسرائيليات.

وحاصلُ القول أنّ الصّحابة يسألون من أسلم من أهل الكتاب عَمَّا تشوّقت إليه نفوسهم من الأحداث والتفاصيل التي طواها القرآن، فيجيبونهم بما يعرفون من ذلك، غير أنّ رجوعهم إلى مسلمة أهل الكتاب كان قليلا جدًّا محدّدًا بما لا ليس مجاله العقائد والأحكام، مع ردّهم ما يخالف شرعنا، وتوقّفهم فيما يحتمل الصدق والكذب[1].

وخلاصة القول أنّ الصحابة ﷺ لم يخرُجُوا عن دائرة الجواز التي حدّها لهم رسول الله ﷺ فيما يتعلّق بالرواية عن بني إسرائيل، ملتزمون بضوابط الأخذ عنهم، والتوقّف فيما لم يرد النصّ الشرعي بردّه، ولم يُحِلِ العقلُ وُجودَهُ[2].

فإذا تقرّر ما سبق، فإنّ واقع كتب التّفسير يشهد أنّ عددًا من الصحابة الأجلاء ﷺ قد عُرف في هذا الباب – أعني: الرّواية عن بني إسرائيل– أكثر من غيره، أو نسبت إليهم روايات كثيرة.

فالفكرة في أساسها صحيحة مقبولة، لكن اتهامهم بالأخذ عن أهل الكتاب مطلقًا، والقول بتوسّعهم في ذلك وتسامحهم، أو الحكم عليهم –أحيانا– بالغفلة؛ والطّعن في دينهم وعدالتهم، بل الطّعن في صحبتهم، وأحيانا في إسلامهم؛ كلّ ذلك مردودٌ، لما فيه من الشّطط والبعد عن التحقيق، والتنكّر لجهودهم ومنازلهم في العلم والفهم، والمخالفة للنصوص المجيزة لذلك – وفق قيود وشروط–.

وقد صوّب بعض الطاعنين من المستشرقين وأذنابهم سهام الطّعن نحو جلّةٍ من الصحابة الأجلاء، واتهموهم بالأخذ المطلق للأخبار الإسرائيلية، وتصديقها، ونشرها.

وقد ذكر عدد من الباحثين أشهرَ الصّحابة رواة الإسرائيليات[3] منهم: أبو هريرة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن سلام، وتميم بن أوس الدّاري ﷺ.

وإليك تراجم مختصرة لهم، مع عرض لأهمّ الشّبه المثارة حولهم في هذا الباب، ثمّ تفنيدها وردّها فيما يأتي:

1– أبو هريرة ﷺ: وهو من مشاهير الصحابة الكرام، وقد اختلف في اسمه اختلافا كثيرا، والأشهر أنه عبد الرحمن بن صخر، أسلم عام خيبر، وشهدها مع رسول الله ﷺ، ثمّ لزمه وواظب عليه رغبة في العلم، فدعا له ﷺ. قال البخاري: روى عن أبي هريرة أكثر من ثمانمائة رجل من صاحبٍ وتَابعٍ، فمن الصّحابة: ابن عباس، وابن عمر، وجابر، وأنس... سكن المدينة، وبها كانت وفاته. قيل: سنة 57 هـ، وقيل:سنة 58 هـ، وقيل: سنة 59 هـ[4].

---

[1]– الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 74، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، 1/ 103.

[2]– معالم في أصول التفسير، للدكتور ناصر المنيع، ص 176– 178.

[3]– ينظر: أصول الدخيل في تفسير آي التنزيل، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد النّجّار، ص 92– 122.

[4]– ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، 5/ 318– 321.

وقد أُثِيرَت حول مروياته شُبهات، أشهرها فما زعمهُ محمود أبو ريّة في كتابه: (أضواء على السنة المحمديّة):" أنّ أبا هريرة والعبادلة ومعاوية وأنس وغيرهم، قد رَوَوْا عن كعب الأحبار اليهوديّ الذي أظهر الإسلام خداعًا، وطوى قلبه على يهوديّته، **ويبدو أنّ أبا هريرة كان أكثر الصحابة انخداعًا به، وثقة فيه، وروايةً عنه وعن إخوانه، كما كان أكثرهم رواية للحديث،** ويتبيّن بالاستقراء أنّ كعب الأحبار قد **سلّط قوّة دهائه على سذاجة أبي هريرة لكي يستحوذَ عليه،** ويُنيمَه ليُلقِّنهُ كلّ ما يريدُ أن يبثّهُ في الدّين الإسلاميّ من خرافاتٍ وأوهامٍ، وكان له في ذلك أساليب عجيبة، وطرق عجيبة"[1].

وفي الجواب عنها يقال:

أوّلًا: أمّا كلامه الجارح الطاعن في كعب الأحبار وأنّه قد أظهر الإسلام خداعًا؛ فسيأتي دفعُهُ وردّهُ ببيان صحّة إسلامه عند الترجمة له، وذكر الشبهات حول مروياته.

ثانيًا: وأمّا اتهامه أبا هريرة بالسّذاجة، فمدفوعٌ، فكيف يكون ساذجًا مغفّلاً مَن كَانَ يَتَصَدَّى للفتوى، ويجلسُ له مشاهير الصّحابة، ويأخذون عنه حديث رسول الله ﷺ، كحبر الأمة عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك[2]؟ وكيف يكون ساذجًا مغفلًا من جعله رسول الله ﷺ حارسا على أموال الزكاة[3]، ومن ولاهُ عمر ﷺ إمارة البحرين مرّة، وعرضها عليه أخرى فأبى[4]، وعمر هو عمر العبقريّ الملهَمُ، كما شهد له رسول الله ﷺ فيما أخرجه البخاري عن أبي هريرة ﷺقال: قال رسول الله ﷺ: (لقد كان فيما قبلكم من الأمم مُحَدَّثُونَ، فإن يَكُ في أمّتي أحدٌ، فإنّه عمر) ، ومعنى: (محدَّثُونَ) في قول الأكثر أي: مُلهمُونَ[5].

ثالثًا: وأمّا قول أبو ريّة طاعنًا في أبي هريرة ومروياته: (وأنّ كعبًا سلّط دهاءَهُ على سذاجة أبي هريرة لكي يستحوذ عليه وينيمه، ليلقّنه كلّ ما يريد أن يبثّه في الدّين الإسلاميّ من خرافات وأوهام!) فقد ردّهُ العلامة عبد الرحمن المعلمي بأمرين:

أحدهما: أنّ أبا هريرة كان جامعًا بين العلم بالقرآن والسنّة، واليقظة والفطنة لما في التوراة، فيكفيه شاهدا عليه شهرته بلزوم مجالس النّبيّ ﷺ، وكثرة الرواية عنه...**الآخر:** أنّه قد وردت الرّوايات الشّاهدة على أنّ الصّحابة ﷺ، ومنهم أبو هريرة كان لا يسلّم لكعبٍ ولا لغيره فيما رأى وعلم خلافه في شريعتنا، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (**خيرُ يوم طلعت فيه الشّمسُ يوم الجمعة، فيه خُلقَ آدمُ، وفيه أُهبطَ، وفيه تِيبَ عليه، وفيه مات، وفيه تقوم السّاعة، وما من دابّةٍ إلاّ وهي مُسِيخَةٌ يومَ الجمعة، مِن حينَ تُصبحُ حتّى تطلعَ الشّمسُ شَفَقًا مِن السّاعة، إلاّ الجِنَّ والإنسَ، وفيه ساعةٌ لا يُصادِفُها عبدٌ مسلمٌ وَهُوَ يُصلّي يَسألُ اللهَ حاجةً، إلاّ أعطاهُ إيَّاهَا**)، **قال كعب: ذلك في كلّ سَنَةٍ يَومٌ،**

---

[1]- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو ريّة، ص 207.

[2]- تنظر ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة،لابن الأثير، 5/ 321.

[3]- وحديث ولايته ﷺ على أموال الزكاة طويل، أخرجه عنه البخاري في صحيحه، في كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجل فترك الوكيل شيئًا فأجازهُ الموكّل فهو جائز، (وهو المشهور حديث تعليم الشيطان أبا هريرة آية الكرسيّ).

[4]- أسد الغابة في معرفة الصحابة،لابن الأثير، 5/ 321.

[5]- قال ابن حجر: "قوله: (محدَّثُون) بفتح الدّال، جمعُ مُحدَّث، واختُلفَ في تأويله، فقيل: مُلهَمٌ، قاله الأكثر، ..."، وذكر تفسيرات أخرى . ينظر: فتح الباري، 7/ 51.

فَقُلتُ: بَل في كلِّ جُمعةٍ، قال: فَقرأَ كَعبٌ التّوراةَ، فقال: صَدقَ النّبيّ ﷺ. قال أبو هريرة: ثمّ لَقِيتُ عبدَ الله بنَ سَلاَم، فحدّثتُهُ بمجلِسِي مع كعبٍ، فقال عبدُ الله بنُ سلاَم: قد عَلِمتُ أَيَّةَ سَاعةٍ هِيَ، قال أبو هريرة: فقلتُ له: فأخبرني بها، فقال عبدُ الله بنُ سلاَم: هي آخرُ ساعةٍ من يوم الجمعة، فقلتُ: كيف هي آخرُ ساعةٍ من يوم الجمعة، وقد قال رسول الله ﷺ: (لا يُصادِفُها عبدٌ مسلمٌ وَهو يصلّي)، وتلك السّاعة لا يُصلّي فيها، فقال عبدُ الله بنُ سلاَم: أَلَمْ يَقُل رسولُ الله ﷺ: (مَن جَلَسَ مجلسًا ينتظرُ الصّلاةَ فهو في صلاةٍ حتّى يُصلّي)، قال: فقلتُ: بلى، قال: هُو ذَاكَ) [1]. فهذا الحديث الصحيح دليلٌ على أنّ أبا هريرة لم يكن غرًّا ساذجًا يسلّمُ لمسلمةِ أهل الكتاب بكلّ ما يقولون[2].

يقول العلامة عبد الرحمن المعلّميّ في ردّه على أبي ريّة في اتهامه أبا هريرة بالإكثار عن كعب: "إنّنا نتحدّى أبا ريّة أن يجمع عشر حكايات مختلفة يُثبت أنّ أبا هريرة رواها عن كعب، فأمّا إخوانه فعبد الله بن سلام لا يطعن فيه مسلم، وتميم الداري قريب منه، ولعله لا يثبت لأبي هريرة عن كُلٍّ منهما إلاّ خبرٌ واحدٌ"[3].

2- عبد الله بن عبّاس رضي الله عنهما: هو الصّحابيّ الجليل ابنُ عمّ رَسُول اللّه ﷺ، عَبد اللَّه بن عَبَّاس بن عبد المطلب بن هاشم ، أَبو العَبَّاس القُرشيّ الهاشميّ، كُنّي بابنه العبَّاس، وكان يسمّى البحر، لسعة علمه، ويسمى حبر الأمّة. دَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّتَيْنِ. روى عَنهُ خلقٌ كثير من الصحابة والتابعين. توفّي النَّبِيّ ﷺ وكان لَهُ ثلاث عشرة سنة. وقيل: خمس عشرة سنة. وتوفي سنة 68 هـ بالطّائف، وهو ابنُ سبعين سنة. وقيل: إحدى وسبعين سنة. وقيل: مات 70 هـ[4].

وقد أثار بعض المستشرقين ومن تأثّر بهم وبمنهجهم شبهاتٍ حول مرويات ابن عباس ﷺ، أشهرُها قولهم بـ (رجوع ابن عباس إلى كعب الأحبار، وعبد الله بن سلام، وأهل الكتاب عمومًا، ممّن حذّر الناس منهم، وحذّر من الرّجوع إليهم ابنُ عباس نفسه)، قال جولد زيهر: " وكثيرا ما يذكر أنّه فيما يتعلق بتفسير القرآن كان — يعني ابن عباس- يرجع إلى رجل يسمّى أبا الجلد جيلان بن فروة الأزدي الذي أثنى النّاس عليه بأنه كان يقرأ الكتب..."[5].

ويواصل جولد زيهر فيقول: "ومن بين المراجع المفضلة عند ابن عباس نجد أيضا كعب الأحبار اليهودي، وعبد الله بن سلام، وأهل الكتاب على العموم، ممن حذّر الناس منهم..."[6].

والجواب عن هذا من أوجه:

أوّلاً: سبق تقرير أنّ ابن عباس وغيره من الصحابة الكرام ﷺكانوا إذا سألوا علماء اليهود الذين أسلموا، لم يسألوهم عن شيء يتصل بالعقيدة أو بأصل من أصول الدين، أو بحكم من أحكامه، وإنّما كانوا يسألونهم عن تفاصيل لبعض القصص والأخبار الماضية، ، ومع ذلك لم يقبلوا منهم كلّ ما يروى عنهم، بل امتثلوا الأحاديث الواردة في الباب، وهو

---

[1]- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، عن أبي هريرة، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.

[2]- ينظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 78.

[3]- الأنوار الكاشفة لما في كتاب: (أضواء على السنة) من الزّلل والتّضليل والمجازفة، للعلامة عبد الرحمن المعلمي، ص 180. وينظر أيضًا، ص 124- 125.

[4]- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، 3/ 186- 189، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، 4/ 123- 130.

[5]- المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن الكريم، أجنتس جولد زيهر، ص 65- 66، وينظر: والإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور الذهبي، ص 78– 82.

[6]- المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن الكريم، ص 66- 67.

جانبٌ منهجيّ مشهور عن الصّحابة الكرام.

ثانيًا: وأمّا قول جولد زيهر:" ومن بين المراجع المفضلة عند ابن عباس نجد أيضا كعب الأحبار اليهودي، وعبد الله بن سلام، وأهل الكتاب على العموم، ممّن حذّر الناس منهم، كما أنّ ابن عبّاس نفسه في أقواله حذّر من الرّجوع إليهم ..."[1]. فقد أجاب العلّامة عبد الرحمن المعلميّ عنه بعد أن ساق أثر ابن عباس في تحذيره ونهيه من الأخذ عن بني إسرائيل:" وبالتّدبير يظهرُ مقصُودُهُ، ففي بقيّةِ عِبَارَتِهِ:(لا، واللهِ مَا رَأَينَا رَجُلاً منهم يسألكم عن الذي أُنزل إليكم) فدلّ هذا أنّ كلامه في أهل الكتاب الذين لم يُسلِمُوا، فأمّا الذينَ أَسلَمُوا فَعَمَلُ ابن عبّاس يقتضي أنّه لا بأس للعالم المحقّق مثله أن يسأل أحدَهُم"[2]. وبهذا يتبيّن عدمُ التّناقض بين نهي ابن عبّاس ﷺ وفعله، والله أعلم.

2- عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ: هو الصحابيّ الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي، يكنى أبا محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن. أسلم قبل أبيه، وكان فاضلا عالما قرأ القرآن والكتب المتقدّمة، واستأذن النّبيّ ﷺ في أن يكتب عنه، فأذن له، فقال: يا رسول الله، أكتب ما أسمع في الرضا والغضب؟ قال: (نعم، فإني لا أقول إلا حقا). قال أبو هريرة: ما كان أحدٌ أحفظَ لحديثِ رسول الله ﷺ مني إلاّ عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب ولا أكتب. قال عبد الله ﷺ: حفظتُ عن النّبيّ ﷺ **ألف مثل.... وشهد** مع أبيه فتح الشّام، وكانت معه راية أبيه يوم اليرموك، وشهد معه أيضا صفّين...، اختلف في وفاته، فقيل: سنة 63 هـ، وقيل: سنة: 65 هـ، وقيل: 67 هـ، وقيل:...، فقيل: توفي بالطائف سنة 55 هـ، وقيل بمكة، وقيل: بفلسطين، وقيل: بمصر [3].

وقد ذُكر أنّه من أقطاب الرّوايات الإسرائيلية، وأثيرت حول مروياته شبهات، أبرزها:

أنّهُ قد أُسندت إليه روايات إسرائيلية، وكثيرا ما يقال عن هذه الرّوايات: إنّها أو لعلّها من زاملتيه اللّتين أصابهما يوم اليرموك[4]، وقد اتّهمه محمد أبو ريّة بأنّه مخدوع بخرافات الإسرائيليات وأباطيلها، وذكرَ أيضا أنّ البشارة برسول الله ﷺ وذِكر أوصافه في التوراة خرافة إسرائيلية امتدّت وسَرَتْ إلى أحد تلاميذ كعب الأحبار وهو عبد الله بن عمرو بن العاص!! [5].

وفي الجواب عن هذا يقال:

أوّلاً: حقًّا إنّهُ نُسب إلى عبد الله بن عمرو أنّه أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب يوم اليرموك، وذلك – على فرض صحّته–، لا يقدحُ في علمه، وكان معروفًا بشغفه للكتابة والقراءة[6]، فقد عُرِفَ فاضلًا عالما، قَرَأَ القرآن والكتب المتقدّمة، واستأذن النّبيَّ ﷺ في أن يكتب عنه، فأذن له[7].

---

[1]- المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن الكريم لجولد زيهر، ترجمة الدكتور علي حسن عبد القادر، ص 66.

[2]- الأنوار الكاشفة، للعلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي، ص 77.

[3]- أسد الغابة لابن الأثير، 3/ 245، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البرّ الأندلسيّ، 3/ 956- 959.

[4]- الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 83.

[5]- ينظر: أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، ص 151- 152.

[6]- الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 84.

[7]- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، 3/ 245، والحديث أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب العلم (1/ 187)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، وقال عقبه: " فإذا جاء الحديث عن عمرو بن شعيب، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو فإنه صحيح... ".

فكلّ ما سبق يدلّ على مكانته العلميّة وعنايته بحديث رسول الله ﷺ، ومع كثرة عنايته بحديث رسول الله ﷺ إلاّ أنّ المأثور عنه ليس كثيرا كثرة بالغة؛ إلى الحدّ الذي قد يُثيرُ الظّنَ فيه؛ أنّه كان مُكثرًا عن بني إسرائيل! فكثرت مروياته!! [1]، بل هو قليل مع شهرته بالعناية بالحديث وكتابته؛ فقد ذكر الشيخ الدكتور محمد أبو زهرة أنّ "كلّ ما أحصاهُ أهل الحديث من مروياته سبعمأئة حديث، اتّفق البخاريّ ومسلم على سبعة عشر حديثًا منها، وانفردَ البخاريّ بثمانية، ومسلم بعشرين"[2].

ثانيًا: وأمّا تهمةُ محمود أبي ريّة ورميهِ عبدَ الله بن عمرو بن العاص بأنّه كان مخدوعًا بخرافات الإسرائيليات كالبِشارة برسول الله ﷺ وذِكر أوصافه في التوراة، وأنّها خرافة إسرائيلية سَرَت إليه عن طريق أستاذه كعب الأحبار، فتلك فريةٌ على عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو وكعبٍ ﷺ؛ فيها جحودٌ لصريح القرآن وصحيح السنّة عن رسول الله ﷺ[3].

فقد أخبر الله تعالى في كتابه بأنّ تلك البشارة قد وردت في التّوراة فقال سبحانه: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ ...﴾ [الأعراف: 156- 157]، وفي صحيح البخاري عَن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، قَالَ: (لَقِيتُ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرِو بنِ العاصِ ﷺ، قلتُ: أخبِرْنِي عن صفة رسول اللّه ﷺ في التّوراة؟ قال:(**أَجَلْ، واللَّهِ إنَّهُ لَموصوفٌ في التّوراة ببعض صفته في القرآن:(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا)**[الأحزاب: 45]، **وحِرزًا للأُمِّيِّين، أنت عبدي ورسُولي ...) الحديث.**

3- عبد الله بن سلام ﷺ: هو الصّحابيُّ الجليلُ عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيليّ، ثم الأنصاريّ، يكني: أبا يوسف، سمّاهُ رسول الله ﷺ حين أسلم عبد الله، أسلمَ لمَّا قدِمَ النّبيُّ ﷺ المدينةَ مُهاجرًا، وشهد له ﷺ بالجنّة... مات في قول جميعهم بالمدينة سنة 43 هـ"[4].

"وقد سار أكثر من كتب في أصول التّفسير على عدّه ﷺ من أقطاب رواية الإسرائيليات، ولكن عند العودة إلى كتب السنة وكتب التّفسير لا نجدُ له إلاّ نزرًا يسيرًا من الإسرائيليات، فجَعْلُه من المكثرين أو من الأقطاب مسألة تحتاج إلى إعادة نظر"[5].

وكان من أخطر الشُّبَهِ والتُّهَمِ التي أَلصَقَها به محمود أبو ريّة؛ التشكيك في إسلامه، وأنّهُ كان خِداعًا لينفثَ سُمُومَهُ بين المسلمين، وأنّه من أقوى الكهّان دهاءً وأشدّهم مكرًا. فهو يقول في سياق الحديث عن عداوة اليهود للمسلمين وبغضهم لهم و...:"... فإنّ رهبانهم وأحبارهم لم يجدوا بُدًّا؛ وبخاصّة بعد أن غُلبوا على أمرهم وأخرجوا من ديارهم، من أن يستعينوا بالمكر، ويتوسّلوا بالدّهاء، لكي يصلوا إلى ما يبتغون... **وقد كان أقوى هؤلاء الكهّان دهاءً وأشدّهم مكرًا، كعب الأحبار ووهب بن منبّه، وعبد الله بن سلام،** ولَـمَّا وَجَدُوا أنّ حِيَلَهم قد راجَتْ بما أظهروهُ من كاذبِ الورع

---

[1]- الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 84.

[2]- الحديث والمحدثون، الدكتور محمد محمد أبو زهو، ص 144، والإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 84- 85.

[3]- ينظر: أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، ص 151- 152.

[4]- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، 3/ 160- 161، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البرّ ، 3/ 922- 923، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، 4/ 102- 104.

[5]- معالم في أصول التفسير، الدكتور ناصر بن محمد المنيع، ص 180.

والتقوى، وأنّ المسلمين قد سكنوا إليهم، واغترّوا بهم، جعلوا أوّل همّهم أن يضربوا المسلمين في صميم دينهم، وذلك أن يدسّوا إلى أصوله التي قام عليها ما يريدون من أساطير وخرافات، وأوهام وترّهات لكي تهي هذه الأصول وتضعف"[1].

وقد رُدّت هذه التّهمة من أوجه:

أوّلاً: أمّا التّشكيك في إسلامه فقد ردّهُ العلامة المعلّمي فقال: "... أمّا عبد الله بن سلام فصحابيّ جليل، أسلم مقدم النّبيّ ﷺ المدينة، وشهد له النّبيّ ﷺ بالجنّة كما ثبت في الصّحيحين وغيرهما من حديث سعد بن أبي وقّاص، وحدّث عن النّبيّ ﷺ قليلا جدًّا..."[2].

وقصّةُ إسلام عبد الله بن سلام مشهورةٌ، أخرجها الإمام البخاريّ في صحيحه في قصة مَقدَم النّبيّ ﷺ إلى المدينة عن أنس بن مالك ﷺ قال: (...**فلمّا جاء نبِيُّ اللّه ﷺجاء عبدُ اللّه بنُ سلامٍ فقال: أشهدُ أنّك رسول اللّه، وأنّك جئتَ بحقٍّ، وقد علِمَتْ يهودُ أَنّي سيّدُهم وابنُ سيّدهم، وأعلَمُهم وابنُ أَعلَمِهم، فادعُهُم فاسأَلْهُم عنّي قبل أن يَعلَمُوا أَنّي قد أسلمتُ، فإنّهم إن يعلموا أَنّي قد أسلَمتُ قالوا فِيَّ ما ليس فِيَّ**...) الحديث[3].

ثانيًا: أمّا تهمته بالكذب، ودسّ الخرافات، فقد ردّها الدكتور الذّهبيّ قائلاً: "...كلّ هذا يدلّ على مبلغ علمه، وسلامة دينه، ولهذا لم نجد بين علماء الحديث الذين نقدوا الرجال من ناله بتهمة، أو مسّه بتجريح، وإنّما وجدناهم يعدّلونه ويوثّقونه ولهذا اعتمده البخاريّ وغيره من أهل الحديث..." [4].

ثالثا: وأمّا ما يتعلّق بروايته للإسرائيليات، فلا يمكن أن يقال عنه أكثر مِنْ أَنَّهُ كَانَ ذَا ثقافةٍ واسعةٍ بعلم التّوراة؛ باعتبار كونه يهوديَّ الأصل، وكان يروي أخبارًا إسرائيليّةً، وكان يناقشُهُ بعضُ الصّحابة ﷺ، وهو في الجملة والعموم لا يخرج عن دائرة القدر المباح التّحديثُ به، خاصّة وقد جمع إلى العلم بالتّوراة علمه بالقرآن كما سبق التنبيه إليه.

يقول الدكتور محمد حسين الذهبيّ"...أمّا ما نُسبَ إليه كذبًا من إسرائيليات بقصد ترويجها، فذلك ذنب من نسبها إليه وليس له جناية في هذا، وكم وضع الوضّاعون من أحاديث ونسبوها إلى رسول الله ﷺ، وهو خير منه، فما حَطَّ ذلك من قدره، ولا غضّ من مقامه"[5].

4- تميم بن أوس الدّاري ﷺ: هو الصحابيّ الجليل تميم بن أوس بن خارجة بن سود بن خزيمة، وقيل: سواد بن خزيمة، – واختلف يسيرا في ذلك- يكنى بأبي رقيّة، قدم المدينة فأسلَم، سنة تسع من الهجرة، وكان نصرانيًّا، غزا مع النبيّ ﷺ، وكان يسكن المدينة، ثم انتقل إلى الشام بعد قتل عثمان...[6].

وقد ذُكرَ أنّه من رواة الإسرائيليّات، وعند الرّجوع إلى كتب السّنة وكتب التّفسير التي عنت بالمأثور نجد مرويّات تميم قليلة

---

[1]- أضواء على السنة المحمدية، أبو رية، ص 145، وينظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 88، و ص 90.

[2]- الأنوار الكاشفة، للمعلمي، ص 97.

[3]- ينظر في هذا المعنى: الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 88- 89 .

[4]- الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص 90.

[5]- الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص 90.

[6]- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير،1/ 256- 257، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البرّ الأندلسي، 1/ 93- 94، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، 1/ 487- 489.

في التّفسير وفي غيرها من الأبواب، ومن أجل كونه نصرانيّ الأصل، كان محلّ التّشكيك في مروياته، بل التّهمة في دينه وعدالته، وتلك أخطر تهمة وأكبر شبهة، وهو ممّا أثاره محمود أبو ريّة، فقد قال: "إذا كانت الإسرائيليات قد شوَّهَتْ بهاءَ الدين الإسلاميّ بمفترياتها، فإنّ المسيحيّات كان لها كذلك نصيبٌ ممّا أصاب هذا الدّين، وأوّل من تولّى كِبر هذه المسيحيّات هو تميم بن أوس الدّاري وهو من نصارى اليمن... وكان يحدّث بروايات وقصص عن الجساسة والدّجّال، وإبليس، وملك الموت والجنّة والنّار فملأ الأرض بهذه الرّوايات كما فعل زميلاهُ من قبلُ كعب الأحبار ووهب بن منبه..."[1].

فالذي يهمّ أكثر في هذا النّص تهمة تميم بن أوس الدّاري بالكذب، والطّعن فيه بأنّه (تولّى كبر هذه المسيحيّات، وأنّه ملأ الأرض بهذه الرّوايات كما فعل كعب ووهب).

والجواب عن هذه الشبهة من أوجه:

أوّلاً: لا يمكنُ قبول الطّعن في صحابيّ جليل من صحابة رسول الله ﷺ وتهمته بالكذب، فإنّهم عدولٌ بالإجماع.

وتميم بن أوس الدّاري ثقةٌ مأمونٌ عند رسول الله ﷺ فيما يرويه ويحدّث به من قصص وغيره، فقد شهد لهُ النّبيّ ﷺ بالإسلام ،- كما في حديث الجسّاسة- الذي أخرجه مسلمٌ عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها: (...**إنّي واللهِ ما جَمعتُكُم لرغبةٍ ولا لرهبةٍ، ولكن جَمَعتكم، لأنَّ تميمًا الدّاريَّ كانَ رجُلًا نَصرانيًّا، فجاءَ فَبايعَ وأَسلَمَ...**)[2].

قال الدكتور الذّهبيّ: "... وهل يُتَصوّر من رسول الله ﷺ وهو المؤيَّدُ بوحي السّماء- أن يتقبّل من رجلٍ يُلوِّثُ الإسلام بمسيحيّاته حديثًا كحديث الجسّاسة؟ ثمّ هو لا يكتفي بذلك، بل يجمع أصحابَهُ ويُحدِّثُهُم به، ويُقرّرُ من فَوق منبره صِدقَ حَدِيثِهِ بقوله: (**وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي كُنتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَّالِ**)... "[3].

ثانيًا: أمّا روايته للمسيحيّات أو الخبر الإسرائيليّ؛ فـ" يقينيّ أنّه كان راويةً عزوفًا عن خداع العامّة بترّهات القصص وأباطيلها، فقد ذكر ابن الأثير في أنّهُ كان أوّل مَن قَصَّ، وأنّه استأذن عمر بن الخطّاب ﷺ في ذلك فأَذنَ لَهُ ...وهُو العبقريُّ الملهَم والمتشدّدُ في قبول الرّواية، يَأذَنُ لِتَميم أن يَقُصَّ على النّاس وهو يَبلُو عليه الكذب، بل إنّا لَنَجِدُ عمر ﷺ يصفه بأنّه خير أهل المدينة، ومن كان هذا شأنه لا بدّ أن يكون مترفّعًا في قصصه عمّا يتدلّى إليه غالبُ القصّاص من رواية الغرائب والمناكير التي لا أصل لها"[4].

ثانيا: أشهر من عُرفَ برواية الإسرائيليات من التابعين:

كان المنقول من الإسرائيليات عن التّابعين – خاصة عن متأخّريهم- أكثر من المنقول منها عن الصحابة ﷺ، وقد أرجعت هذه الكثرة إلى كثرة من دخل في الإسلام من أهل الكتاب، وشدّة ميل نفوس القوم إلى سماع التفاصيل لما أجمله القرآن الكريم من أحداث يهوديّة أو نصرانيّة أو غيرها[5].

---

[1]- أضواء على السنة المحمدية، ص 181- 182.

[2]- ينظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذّهبي، ص 91- 92، وتفنيد الشيخ المعلّمي لكلامه حول تميم وحديث الجسّاسة وغيره في: الأنوار الكاشفة، ص 133- 134.

[3]- الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص 93.

[4]- الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص 91- بتصرف يسير-

[5]- ينظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 94، وتفسير التابعين للدكتور محمد بن عبد الله الخضيري، 2/ 875- 889.

وعلى الرغم من هذا التّوسّع في الأخذ إلاّ أنّهم – في العموم– يبقون أقلّ سؤالاً ممّن جاء بعدهم. وكان لهم منهج في نقد وردّ ما جاء عن بني إسرائيل، حيث كانوا يعتمدون على الأصول الشّرعيّة التي قرّرها النّبيّ ﷺ وأصحابه في التّعامل مع مثل هذه الأخبار[1].

وقد اشتهر من التّابعين الذي ينقلون هذه الأخبار الإسرائيلية جماعة[2]، منهم: كعب الأحبار، ووهب بن منبّه، وغيرهم...

وسأترجمُ لهما الترجمة مختصرة مع ردّ بعض الشّبهات والتّهم التي أُلصقت بهما وبمروياتهما، وذلك فيما يأتي:

1-**كعب الأحبار**: هو التّابعيّ الجليل كعب بن ماتِع الحميريّ، يكني أبا إسحاق، أدرك عهد النّبيّ ﷺ ولم يَرَهُ، كان إسلامه في خلافة عمر رضي الله عنه، وقيل: في عهد أبي بكرٍ رضي الله عنه، وقيل: في حياة النّبيّ ﷺ، والأوّل أصحّ وأشهر، قيل: سنة 12 هـ، قدِم من اليمن، كان يهوديًّا عالما بكتب أهل الكتاب، واسع المعرفة بما فيها، روى عن النّبيّ ﷺ، ولكنّه مرسِلٌ؛ لأنّه لم يلقَ النّبيّ ولم يَسْمَع منه، وعن عمر، وصهيب، وعائشة، وروى عنه من الصحابة معاوية، وأبو هريرة، وابن عباس، وبقية العبادية، وعطاء بن أبي رباح، وغيره من التابعين. وقد أثنى أبو الدرداء عليه فقال:(إنّ عند ابن الحِمْيَرِيّة لَعِلمًا كثيرًا)، وقال معاوية: (أَلَا إنّ كعب الأحبار أحد العلماء، إنْ كان عند العلم كالبحار، وإنْ كنَّا فيه لَمُفرِّطِينَ)، مات بحمص سنة 32 هـ، وقيل: 34 هـ"[3].

وقد رُوِيَ عنه ونُسب إليه كثيرٌ من الإسرائيليات، وبعضُ ما نُسب إليه حقٌّ واضحٌ، وبعضُهُ كَذِبٌ فَاضحٌ، وقد رأى بعضُهُم أنّ كلّ مروياته الإسرائيليّة أكاذيب وأباطيل، ورُبّما لكونِه من أصلٍ يهوديٍّ؛ جعله عند بعض النّاس محلّ تشكيك في مروياته، بل التشكيك في إسلامه، وصار اسمه لصيقًا بالإسرائيليات، حاضرًا في مجال الدّخيل.

لقد ذكرهُ – أعني كعب الأحبار – محمود أبو ريّة تحت عنوان: (الإسرائيليات في الحديث) – مع ابن سلام ووهب – وأنّه من أقوى الكهّان وأكثرهم دهاءً، فقال: "... وقد كان أقوى هؤلاء الكهّان دهاءً وأشدّهم مكرًا، كعب الأحبار ووهب بن منبّه، وعبد الله بن سلام، ولَمّا وَجَدُوا أنّ حِيَلَهم قد راجَتْ بما أظهروهُ من كاذبِ الورع والتقوى، وأنّ المسلمين قد سكنوا إليهم، واغترّوا بهم، جعلوا أوّل همّهم أن يضربوا المسلمين في صميم دينهم، وذلك أن يدسّوا إلى أصوله التي قام عليها ما يريدون من أساطير وخرافات، وأوهام وترّهات لكي تهي هذه الأصول وتضعف"[4].

فأخطرُ الشّبه، وأكبرُ التّهم المثارة حول كعب ومروياته اثنتان: إحدهما: التّشكيكُ والطّعنُ في صدق إسلامه، وأنّه أحد أقوى الكّهّان، افتجَرَ لإسلامه سببًا عجيبًا ليتسلّل إلى عقول المسلمين. والأخرى: أنّهُ – وابنُ سلام، ووهب بنُ منبّه– روى الإسرائيليات، وتوسّع في الرواية الكاذبة ممّا أثّرَ في عقيدة المسلمين وعلمهم[5].

---

[1]– معالم في أصول التفسير، للدكتور ناصر المنيع، ص 178– 179– بتصرف يسير–

[2]– ينظر: أصول الدخيل في تفسير آي التنزيل، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد النّجّار، ص 123– 136.

[3]– أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، 4/ 86– 87، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، 1/ 42– 43، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، 5/ 481– 484، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 100– 101.

[4]– أضواء على السنة المحمدية، ص 145.

[5]– ينظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 99– 100.

وفي الجواب عن هذا يُقال:

أوّلاً: أمّا إسلامِ كعب الأحبار وحُسنُهُ، وصدقُهُ فيه؛ فقد اشتَهَرَ في كُتُب التّراجم، ودَافعَ عنه الأئمّةُ والعلماءُ، قال المعلميّ تعليقا على قول أبي ريّة: (افتجر هذا الكاهن لإسلامه سببًا عجيبًا ...فقد أخرج ابن سعد بسند صحيح ... فقال: إنّ أبي كتب لي كتابًا من التوراة... وختم على سائر كتبه... ففتحتها فإذا صفة محمد وأمّته! فجئتُ الآن مسلمًا!): " أقول – المعلميّ –: أمّا السّندُ فليس بصحيح، فيه عليّ بن زيد وهو كما قال ابن حجر في التّقريب: (ضعيف)، ولم يخرِّج له أحد من الشيخين، إلاّ أنّ مسلمًا أخرج حديثًا عن حمّاد بن سلمة عن ثابت البناني وعلي بن زيد، والاعتماد على ثابت وحدهُ. لكن لَمَّا وقع في سياق السَّنَد ذكرَهُ عليُّ بنُ زيدٍ لم يَرَ مسلمٌ أن يحذفه، ولِمُسلمٍ من هذا نظائر.

وأمّا القصّة فلا أدي ما ينكر المسلم منها، وهو يقرأ قوله الله عز وجلّ في كتابه: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ الآية[الأعراف: 157]، وقوله سبحانه: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾الآية [الفتح: 29]، وآيات أخرى معروفة، فلينظر المسلم منِ الأَولى أن يُقال: فَجَر وافتَجَرَ؟"[1]

وقال الدكتور الذهبي: " وجمهور العلماء على توثيق كعب، ولذا لا نجدُ لَهُ ذكرًا في كُتُب الضّعفاء والمتروكين... وإذا كان مسلم بن الحجّاج قد أخرج له في صحيحه، وكذا أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي، فهذا دليل على أنّ كعبًا كان ثقة غير متّهم عند هؤلاء جميعا، وتلك شهادة كافية لردّ كلّ تهمة تلصقُ بهذا الحبر الجليل"[2].

وفي ردّ مقالة أبي ريّة أنّهُ: (لَمَّا قدِمَ كعبٌ إلى المدينة في عهد عمر وأظهر إسلامه، أخذ يعملُ بدهاء ومكرٍ لما أسلم من أجله، من إفساد الدّين وافتراء الكذب على النّبيّ ﷺ)، قال المعلّميّ:" أقول: هذه مكيدة مهولة يُكاد بها الإسلام والسّنة، اخترعها بعض المستشرقين فيما أرى ومشَتْ على بعض الأكابر، وتبّنّاها أبو ريّة وارتكب لترويجها ما ارتكب كما ستعلمه، وهذا الذي قاله هنا رجمٌ بالغيب، وتظنّ للباطل، وحطّ لقوم فتحوا العالم ودبّروا الدّنيا أحكم تدبير إلى أسل درجات التغفيل، كأنّهم ﷺ لم يعرفوا النبيّ ﷺ ودينه وسنّته وهديه فقبلوا ما يفتريه عليه وعلى دينه إنسان لم يعرفه... "[3].

وكذلك صنع الشيخ أبو شهبة، فقد قال:"...والجمهور على توثيقه، ولم نجد له ذكرًا في كتب الضعفاء والمتروكين، ...وتكاد تتّفق كلمة النّقاد على توثيقه،... ولَمَّا ذكر النوويّ جماعة من الصحابة الذين روَوْا عن كعبٍ، ... قال: " واتّفَقُوا على كثرة علمه وتوثيقه"[4].

وأمّا عن روايته للإسرائيليات، فالجواب عن ذلك من أوجه، أهمّها:

الأوّل: أفاد المعلّميّ أنّ "ما كان يحكيه عن الكتب القديمة فليس بحجّة عند أحد من المسلمين، وإن حكاهُ بعضُ السّلف لمناسبته عنده لما ذُكر في القرآن... "

---

[1]- الأنوار الكاشفة، ص 99- 100.

[2]- الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص 96.

[3]- الأنوار الكاشفة، ص 105.

[4]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 101- 102.

الثاني: أنّه مع ذلك" فليس كلّ ما نُسب إلى كعب في الكتب بثابتٍ عنه، فإنّ الكذّابين من بعدهُ قد نَسَبُوا إليه أشياء كثيرةً لم يقُلها. وما صحّ عنه من الأقوال ولم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن ليس بحجّة واضحة على كذبه ..."[1].

وقد دافع أبو شهبة عن كعب الأحبار ودفع عنه تُهمًا، ثمّ قال: "ومهما يكن من شيء، فقد تبيّن لنا أنه ما كان وضّاعًا يَتعمّدُ الكذبَ، وأنّ الإسرائيليات التي رواها، إن كان وقع فيها كذبٌ، وأباطيلُ، فذلك يرجع إلى مَن نقل عنهم من أسلافه الذين حَرّفُوا وبَدّلُوا، وإلى بعض كتب اليهود التي حُشِيت بالأكاذيب والخرافات، وإمّا إلى خَطَئِهِ في التّأويل كما في قصّة ذي القرنين، وزعم كعب أنّه كان يربطُ خيلَهُ في الثُّرَيَّا ويُفسّرُ بعض الآيات الواردة في القصّة بذلك، وإمّا إلى إستناده إلى الظّنّ والحدس من غير دليل، كما في قصّته مع الصّحابيّ الجليل أبي هريرة في السّاعة التي في يوم الجمعة، وزعمه أنّها في جمعة واحدة في السّنة، لا في كلّ جمعة، ثم رجوعه إلى ما رآه أبو هريرة من أنّها في كلّ جمعة من العام..."[2].

2- وهبُ بنُ مُنَبِّه: هو التابعيّ الجليل أبو عبد الله وهبُ بنُ مُنبّه بن كامل بن سِيجِ بن ذِي كِبارٍ الأبناويّ، اليمانِيُّ، مولدهُ في زمنِ عثمان، سنة 34 هـ، ورحلَ، وحجَّ، وأخذَ عن جمع من الصّحابة، كابن عبّاس، والنُّعمان بن بشير، وجابر، وابن عمر...

ورِوايتُهُ للمُسندِ قليلةٌ، وإنَّما غزارةُ علمه في الإسرائيليّات، ومن صحائف أهل الكتاب. قال العِجليُّ: تابعيٌّ، ثقةٌ، كان على قضاء صنعاء. وقال أبو زُرعة، والنَّسائيُّ: ثقةٌ. رُوي أنّه كان عابدًا. ورُويَ عنه فيما ذَكرَ العِجليّ أنّه كان يقول: (كنتُ أقول بالقدر، حتّى قرأتُ بضعةً وسبعينَ كتاباً من كتبِ الأَنبياءِ، فِي كُلِّهَا: (من جعل إلى نفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر، فترَكتُ قولِي)...ماتَ سنةَ: 114 هـ. وقيل: سنة: 113 هـ، وقيل: 110 هـ[3].

وقد كان وهب بن منبّه بحكم أصله اليهوديّ واطّلاعه الواسع على كتب اليهود وصحائفهم ممّن عُرف بالتّحديث بأخبار بني إسرائيل، فاتّهمه أبو ريّة ووصفه هو وكعب بالكهانة، طعنًا منه في دينه وصدقه وعلمه، فقد قال: " ولكي تقف على بعض ما بثّه هذان الكاهنان من الإسرائيليات، وكانت شُبهًا على الإسلام يحتجّ بها عليه أعداؤُهُ، ويضيق بها ذرعًا أولياؤُهُ، والتي أصبحت من المشكلات التي نعاني سيّئاتها، ويعسُرُ علينَا التّخلّصُ منهَا..."، ثمّ ساق من تلك المرويات أكثرها عن كعب وبعضها عن وهب.

وفي سياق حديث أبي رية عن حديث الجساسة ختمه بطعنٍ في وهبٍ واتّهامٍ له، فقال: " فنزولُ عيسى عقيدة أكثرُ النّصارى، وقد حَاولُوا في كُلّ زمانٍ منذُ ظهور الإسلام إلى الآن بَثَّهَا في المسلمين، وممّن حَاوَلاَ ذلك بإدْخَالها في التّفسير وهبُ بن مُنبّه الرّكنُ الثّاني بعد كَعْبٍ الأحبار لتشويه تفسير القرآن بما بثّهُ من الخرافات"[4].

وفي الجواب عن هذا يقال:

أوّلًا: أمّا ما يتعلّق بإسلامه وعدالته: ففي عبارات وأقوال الأئمّة والنّقّاد في توثيقه ما يدفعُ التّهمة والتّشكيك في

---

[1]- الأنوار الكاشفة ، ص98- 99، وينظر دفاعه عنه أيضًا في: ص 105، 106، 107.

[2]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 104- 105، وينظر: الأنوار الكاشفة ،للمعلمي، ص 98.

[3]- الثقات، لابن حبان، 5/ 587- 588، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، 4/ 544- 557.

[4]- أضواء على السنة المحمدية، ص 157- 158.

إسلامه، قال الدّكتور الذهبيّ أيضًا:" ولو أنّنا رجعنا إلى ما قاله العلماء النّقاد في شأن وهبٍ، لَتَبَيَّنَ لَنَا أنّهُ رجلٌ مُنزّهٌ عَمّا رُميَ بِهِ، مُبرّأٌ مِن كلّ ما يخدش عدالته وصدقه، قال الحافظ الذهبيّ:" كان ثقة صادقًا، كثير النقل من كتب الإسرائيليات"، وقال العجليّ: " ثقة تابعيّ، كان على قضاء صنعاء"، وقال ابن حجر: " وهب بن منبّه الصنعاني من التابعين، وثّقه الجمهور، وشذّ الفلاس فقال:كان ضعيفا، وكان شبهته في ذلك أنه كان يتّهم بالقول في القدر"، وقال أبو زرعة والنّسائيّ: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، والبخاريّ نفسه يعتمد عليه ويوثّقهُ[1]، ونرى له في صحيح البخاري حديثًا واحدًا عن أخيه همّام عن أبي هريرة في كتابة الحديث، وتابعه معمر بن همام، ولهمام هذا عن أبي هريرة نسخة مشهورة كثرها في الصحاح رواها عنه معمر..."[2].

وقال أبو شهبة: "ولم أَرَ أَحَدًا طَعَنَ فيه بالوضع، أو الاختلاق، والكذب، إلاّ ما قاله بعضُ المتأخرين كما أسلفتُ... ونحنُ لا ننكر أنّه بسببه دخل في كتب التّفسير إسرائيليات، وقصص بواطل، ولكن الذي ننكرُهُ أن يكون هو الذي وضع ذلك، واختلقه من عند نفسه ..."[3].

ثانيًا: أمّا ما يتعلّقُ بروايته الإسرائيليات؛ فقد قال الدكتور محمد حسين الذهبيّ:" فقد أكثر وهب بن منبّه منها، ونُسِب إليه قصصٌ كثير، فيه الغثّ والسّمين، والصّحيح والعليل، وكان ذلك مثارا للنّيل منه والطّعن عليه، حتى رُميَ بالكذب والتّدليس، وإفساد عقول المسلمين... ولكن الذي أُنكرُهُ ويُنكرُهُ كُلُّ مُنصف أن تكون كلّ هذه الإسرائيليات – ومنها أباطيل كثيرة – صحيحٌ نسبتها إليه، **فَلو أنّنا عرضناها على قواعد المحدثين في نقد الرّواية والرّواة، لَتَبَيّنَ لَنَا أنّ طائفة منها مكذوبة عليه، وأنّ اسمَهُ – لشهرته العلميّة الواسعة بما كتب أهل الكتاب– قد استُغِلّ واتُّخِذَ مطيّةً لترويج الكذب وإذاعته بين النّاس.**

مادام الأمر كذلك **فليس لمنصفٍ أن يتّهمه بشيءٍ من الكذب، ولا أن ينسب إليه إفساد العقول وزعزعة العقائد، ولا أن يحمّله تبعة هذا الرواج للخرافات والأباطيل،** لأنّ غيره هُمُ الذي أفسدوا بإدخالهم في التّفسير ما لا أصل له به، ووضعهم الحديث أو الخبر ثمّ نسبته إليه ترويجًا للموضوع..."[4].

ثالثا: أشهر من عُرِفَ برواية الإسرائيليات من أتباع التابعين:

اشتهر في هذه الطّبقة طائفة[5]، وكان أبرزهم: محمد بن السائب الكلبيّ، وعبد الملك بن جريج، ومقاتل بن سليمان، ومحمد بن مروان السدّي).

وسأذكر لهم ترجمات مختصرات كسابقيهم، وأتبع ذلك بأقوال الأئمّة فيهم جرحًا وتعديلاً، وذلك فيما يأتي:

1– محمد بن السّائب الكلبيّ: هو محمد بن السّائب بن بشر الكلبيّ، أبو النّضر الكوفيّ، المفسّر النّسّابة الإخباريُّ ، توفي سنة 146 هـ، طعن فيه أكثر الأئمّة، وضعّفوه وتركوهُ في الحديث، مع شهرته بالتّفسير، قال ابن

---

[1]– ينظر : سير أعلام النبلاء للذهبي، 4/ 545، والثقات، لابن حبان ، 5/ 587– 588،

[2]– الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 105– 106.

[3]– الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 105.

[4]– الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 104– 105.

[5]– ينظر: أصول الدخيل في تفسير آي التنزيل، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد النّجّار، ص 137– 146.

حجر: قال ابن عديّ: وهو معروف بالتّفسير، وليس لأحد أطول من تفسيره، وقد حدّث عنه ثقات من النّاس ورضوهُ في التّفسير، وأمّا في الحديث ففيه مناكير، ولشهرته فيما بين الضّعفاء يكتبُ حديثه... ". وعند الذهبيّ: " قال ابن عديّ: وقد حدّث عن الكلبيّ سفيان وشعبة وجماعة، ورضوهُ في التّفسير، وأمّا في الحديث فعنده مناكير، وخاصة إذا روى عن أبي صالح، عن ابن عباس".

اشتهر بالتّفسير، وكثرت الرواية عنه، ومن أجل كونه إخباريًّا كثرت رواياته الإسرائيلية في التّفسير والحديث، بل لعلّ أهمّ أسباب إكثاره منها كونه يهوديّ النّزعة، فقد كان من اتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، قال ابن حبّان:"كان الكلبيّ سَبائيًّا من أولئك الذين يقولون: إنّ عليًّا لم يمُتْ، وأنّه راجع إلى الدّنيا ويملؤها عدلاً كما مُلئت جورًا، وإن رَأَوْا سحابةً قالوا: أمير المؤمنين فيها".

وقال البخاريّ: تركه يحي وابن مهدي، وعن يحي بن معين أنّه قال: ليس بشيءٍ،... وقال أبو حاتم: النّاس مجمعون على ترك حديثه، هو ذاهب الحديث، لا يشتغل به، وقال النسائيّ: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، ... والدّارقطني: متروك، وقال الجوزقانيّ: كذّابٌ ساقط"، وقال ابن حبّان: "مذهبه في الدّين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه. يروي عن أبي صالح، عن ابن عبّاس التّفسير. وأبو صالح لم يَرَ ابن عبّاس، ولا سمع الكلبيّ من أبي صالح إلاّ الحرف بعد الحرف، فلمّا احتيج إليه أخرجَتْ له الأرضُ أفلاذ كبدها. لا يحلّ ذكرهُ في الكتب، فكيف الاحتجاج به!"[1].

2- عبد الملك بن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو خالد المكيّ، وقيل: أبو الوليد، أحد الأعلام الثّقات، ولد سنة ثمانين (80 هـ)، وتوفي سنة 150 هـ، وقيل: سنة: 151 هـ. شُهِدَ له بالعلم، فقال الميمونيّ: سَمعتُ أبا عبد الله غير مرّة يقول: كان ابنُ جريج من أوعية العلم. وقال ابن حبّان:كان من فقهاء أهل الحجاز وقرّائهم ومُتقنيهم.

وقال الذهبيّ: وهو في نفسه مجمعٌ على ثقته....ولم يظفَرْ بإجماع العلماء على توثيقه وتثبّته فيما يرويه، وهو أوّل من دوّن العلم بها، وهو لَمْ يَتَحَرَّ الصِّحّةَ فيما جمعَ، كما قال السيوطيّ: "فأمّا ابنُ جُريج فإنّه لم يقصد الصّحّة، وإنّما رَوَى مَا ذُكر في كلِّ آية من الصّحيح والسّقيم"[2]، واعتمد على بعض الإسرائيليات، ولم يكن مكثرا منها كغيره.

وقد اختلفت أنظار العلماء فيه وأحكامهم عليه، وهذه بعض عباراتهم في الثناء عليه وتوثيقه:

قال عليّ بن المديني: نظرتُ فإذا الإسناد يَدورُ على ستّةٍ فَذَكَرَهُم، ثمّ قال: فصارَ علمُ هؤلاء إلى مَنْ صَنَّفَ في العلم منهم من أهل مكّة عبد الملك بن جريج. قال الوليد بن مسلم: سألتُ الأوزاعيَّ وغيرَ واحِدٍ: لمن طلبتُمُ العلمَ فكلُّهُم يقول: لنفسي، غير بن جريج فإنّه قال: طلبتُهُ للنّاس. وقال عليّ بن المديني عن يحي بن سعيد القطان: ابنُ جُريج أثبتُ في نافع من مالكٍ. وقال أحمد: ابنُ جريج أثبتُ النّاس في عطاء. وقال أبو بكر بن خلاد عن يحي بن سعيد: كُنَّا نُسمّي كُتُبَ ابنِ جريج كُتبَ الأمانة، وإن لم يُحدّثكَ ابنُ جُريج من كتابه لم تنتفعْ به. وقال الذّهبيّ: وذكرهُ ابن حبّان في

---

[1]- تنظر تلك لأقوال والأحكام والأخبار عنه وغيرها في: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبيّ، ويليه ذي ميزان الاعتدال، لأبي الفضل عبد الرحيم العراقي، 6/ 159- 161، وتهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلانيّ، 5/ 116- 117. وينظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 107، والإسرائيليات وأثرها في التفسير للدكتور رمزي نعناعة، ص 195- 197.

[2]- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، 2/ 1232.

الثّقات، ...وكان يدلّس. وقال العجليّ: مكّيّ ثقةٌ.

ومع ما سبق من ثناء الأئمّة عليه ومدحهم وتوثيقهم؛ إلاّ أنّ آخرين قد طعنوا فيه ووصفوهُ بالتدليس، وردّوا مرويات له، فالذّهبيّ مع ثنائه عليه، قال: يُدلّسُ، قبل أن يشهد له بالثّقة في نفسه: (وهو في نفسه مجمعٌ على ثقته)، مع كونه قد تَزَوّجَ نَحوًا من سبعين امرأةً نكاحَ المتعة، كان يَرَى الرّخصةَ في ذلك.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلُها ابنُ جريج أحاديث موضوعة. كان ابنُ جريج لا يُبالي من أين يأخذُهَا – يعنى قوله: أُخبِرتُ، وحُدِّثتُ عن فلان. وقال الشافعيّ: استمتَعَ ابنُ جُريج بسبعينَ امرأة. وقال الدارقطنيّ: تجنَّبْ تَدليسَ ابنِ جُريج، فإنّه قبيحُ التّدليس؛ لا يدلّسُ إلاّ فيمَا سَمِعَهُ من مَجرُوحٍ، مثل إبراهيم بن أبي يحيى وموسى بن عبيدة وغيرهما، وقال الذُّهليّ: وابن جريج إذا قال: (حدّثني) و(سمعتُ) فهو محتجٌّ بحديثه، داخلٌ في الطّبقة الأولى من أصحاب الزّهريّ. وسُئلَ عنه أبو زرعة فقال: بخ من الأئمة[1].

3– مقاتل بن سليمان: هو مقاتل بن سليمان البلخيّ، المفسّرُ، أبو الحسن، روى عن مجاهد، والضحاك، وابن بريدة. مات سنة: **150** هـ. وقيل بعد ذلك.

أثنى عليه في التّفسير طائفةٌ: قال ابن المبارك: ما أحسنَ تفسيرَهُ لَوْ كان ثِقةً. وعن مقاتل بن حيّان – وهو صدوقٌ – قال: ما وجدتُ عِلمَ مُقاتِل بن سليمان إلاّ كالبَحر. وقال الشّافعيّ: النّاسُ عِيَالٌ في التّفسير على مقاتل. وقال نعيم بن حماد: رأيتُ عند بن عُيينة كتابًا لمقاتل، فقلتُ: يا أبا محمد تَروِي لمقاتل في التّفسير؟ قال: لا، ولكن أستدلُّ به وأستعينُ"، وقال ابنُ المبارك لـمَّا نظر إلى شيء من تفسيره: يَا لَهُ مِن عِلمٍ لَوْ كَانَ له إسناد..."، وقال العبّاس بن مُصعب في تاريخ مَرْو: وكان حافظا للتفسير لا يضبط الإسنادَ، وكان يَقُصُّ في الجامعِ بِمَرو، فَقَدِمَ جهمٌ فَجَلَسَ إلى مُقاتِل، فوقَعَتِ العصبيّةُ بينهما، فَوَضَعَ كلُّ واحدٍ منهما على الآخر كِتاباً ينقض عليه.

وطعن آخرون في علمه وروايته، وضعّفوهُ واتّهموهُ بالكذب: قال ابن حبّان: كان يأخذُ من اليهود والنّصارى من عِلمِ القُرآن الذي يُوافِقُ كُتُبَهُم، وكان يشبِّهُ الرّبَّ بالمخلوقات، وكان يَكذِبُ في الحديث. وقال أبو حنيفة: أفرط جَهمٌ في نفي التّشبيه، حتى قال: إنّه تعالى لَيسَ بِشيءٍ، وأفرط مقاتلٌ – يعنى في الاثبات– حتّى جَعلهُ مِثْلَ خَلقِهِ. وقال وكيع: كان كذّابًا. قال ابن سعد: "أصحاب الحديث يتّقون حديثه وينكرونه"، وقال البخاريّ: "منكرُ الحديث، سكتوا عنه. وقال في موضع آخر: لا شيء البتّة "، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث". وقال البخاريّ: قال سفيان بن عيينة: سمعتُ مقاتلاً يقولُ: إن لمْ يَخرُجِ الدّجّالُ في سنة خمسين ومِأئة فاعلمُوا أنّي كذّابٌ. وقال النّسائيّ: "كذّابٌ"...[2].

ومع ما بدا من ثناء بعض الأئمّة على تفسير مقاتل؛ إلاّ أنّهُ ليس ثناءً على إطلاقه، فلابدّ أن يبيّن المقصود من ذلك، قال الدكتور الذهبيّ: "والحقّ أيضًا أنّ تفسير مقاتل يحوي من الإسرائيليات والخرافات وضلالات المشبّهة والمجسّمة ما ينكرهُ

---

[1]– تنظر الأخبار عنه، وأقوال الأئمّة وأحكامهم في: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلانيّ، 3/ 501– 503. وميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبيّ، 6/ 505– 507. والإسرائيلات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبيّ، ص 109– 111، ومعالم في أصول التفسير، للدكتور ناصر المنيع، ص 181.

[2]– تنظر الأخبار عنه، وأقوال الأئمّة وأحكامهم في: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلانيّ، 5/ 523– 526، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبيّ، 6/ 505– 507. والإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبيّ، ص 111– 114.

الشرع ولا يقبله العقل، وإذا كان حقًّا ما نُسبَ إلى الشافعيّ من قوله: النّاس عيالٌ في التّفسير على مقاتل، فلستُ ألمح في قوله هذا استحسانًا لتفسيره ولا ثناءً عليه، ولا أعقل من هذه العبارة – وقد بلوتُ تفسير مقاتل– إلاّ أنّ الشافعيّ أراد أنّه كان مرتعًا للمفسّرين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم: وجد فيه المعتدلون الفهمَ السليمَ للنّصّ القرآنيّ فاقتبسوهُ منه، ووجد فيه أصحاب المذاهب الرّديّة كالمشبّهة والمجسّمة ما يوافق هواهم فنقلوهُ عنه، ووجد فيه المولَعون بالقصص ورواية الأخبار معينًا فيّاضًا بالغرائب والأعاجيب، فاستمدّوا منه ما أشبع رغباتهم ووافق ميولهم. وإن كان هؤلاء هم عيال على مقاتل على مائدة تفسيره، فما أكثر المُتخَمين منهم بالمناكير والأباطيل، وما أقلّ من طوى صدرهُ منهم على الحقيقة النّاصعة والرّأي السديد"[1].

4– محمد بن مروان السّدّيّ: هو محمد بن مروان السُّدّيّ الكُوفيّ، وهو السّديّ الصّغير. يَروي عن هشام بن عروة والأعمش ويحيى بن سعيد الأنصاريّ.

اتّهمه الأئمّة بالكذب، وضعّفوهُ وتركوهُ ولم يحتجّوا به، قال الذّهبيّ: "تركوهُ واتّهمهُ بعضُهُم بالكذب، وهو صاحبُ الكلبيّ". قال البخاريُّ: "سَكَتُوا عنه". قال ابنُ عديّ: "الضّعفُ على رِوايَتِهِ بَيِّنٌ". قال ابن معين: "ليس بثقة". وقال يعقوب بن سفيان: "ضعيفٌ؛ غيرُ ثقة". وقال أبو حاتم: "ذَاهبُ الحديثِ، متروكُ الحديثِ، لا يُكتبُ حديثُهُ البَتَّةَ". قال ابن حجر: "قلتُ: وقال البخاريّ: سَكتُوا عنه، لا يُكتَبُ حديثُهُ البَتَّةَ". وقال أحمد: "أدركتُهُ وقد كَبُرَ فترَكتُهُ". وقال ابنُ حبّان: "لا يحلُّ كَتْبُ حَدِيثِهِ إلاَّ اعتبَارًا، وَلا يُحتجُّ به بحالٍ"[2].

ولَمّا ذكر السّيوطيّ أوهى الطّرق عن ابن عباس رضي الله عنهما في التّفسير قال: "وأوهى طرقه طريق الكلبيّ عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضمّ إلى ذلك رواية محمد بن مروان السّدّيّ الصّغير فهي سلسلة الكذب، وكثيرا ما يخرج منها الثّعلبيّ والواحديّ"[3].

---

[1]– الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبيّ، ص 112– 113، وينظر: ص 142.

[2]– تنظر الأخبار عنه وأقوال الأئمة فيه في: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلانيّ، 5/ 279، وميزان الاعتدال، للذهبيّ، 6/ 328، والإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبيّ، ص 115.

[3]– الإتقان في علوم القرآن، 2/ 1232.

المحاضرة الخامسة

أولا: الإسرائيليات في كتب التّفسير: أو: طرائق المفسّرين في إيراد الإسرائيليات وتناولها:

تنوّعت كُتُب التّفسير، واختلفت مناهجها وطرائق أصحابها في التعامل مع الإسرائيليات، والأخبار الموضوعة، ويمكن تقسيم هذه التفاسير من حيث مناهجها في التعامل مع هذه الرويات إلى أنواع[1]:

الأوّل: كتبٌ تعرّضت للإسرائيليات، وأوردت منها المقبول والمردود، ولا تسندها، ولا تنقد السقيم منها: واشتهر من هذا النوع تفسير مقاتل بن سليمان البلخي، وقريب منه تفسير الثعلبيّ : (الكشف والبيان في تفسير القرآن)، وإن كان هذا الأخير أرفع من حيث قيمته العلمية، ولأنّه كان يذكر بعض الأسانيد، ومع ذلك فقد أسرف وتساهل في رواية الإسرائيليات التي يحيلها العقل ويكذّبها الشرع.

الثاني: كتب أكثرت من ذكر الرّوايات الإسرائيلية بأسانيدها، ولا تنقدها إلاّ قليلا: وعُرف في هذا النوع تفسير ابن جرير الطبري، فهذه الرّوايات عند الطبريّ وإن كان حوى الكثير منها أباطيل وخرافات ومخالفات صارخة لما في شرعنا إلاّ أنّه لا يعقّبها، اكتفاءً بإسنادها إلى من نُقِلَت عنه.

الثالث: كتب أكثرت من ذكر الرّوايات الإسرائيلية بأسانيدها في الغالب، مع نقدها وتعقّبها في الغالب أيضًا، ومن هذا النوع تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير الدمشقي، فقد كان يجمل في نقدها وردّها أحيانًا، كما كان يبيّن ويشرح ذلك في أحايين أخرى.

الرابع: كتب تذكر الإسرائيليات ولا تسندها، و لكنّها أحيانا تشير إلى ضعفها، أو تصرّح بعدم صحّتها، وأحيانا ترويها دون أن تنقدها ولو بكلمة واحدة رغم فسادها ومخالفتها القواعد الشرعية: وقد عُرف منها تفسير الخازن: (لباب التأويل في معاني التنزيل)، وقد كان متأثّرا بأبي إسحاق الثعلبي في تفسيره، فأكثر عنه النقل، وربّما قصد النقلَ عن الثعلبيّ فيما أهمله البغويّ، وهذه التفاسير الثلاثة سلسلة متكاملة، فالبغويّ اختصر تفسير الثعلبيّ، وزاد عليه في (معالم التنزيل)، والخازن اختصر تفسير البغويّ وزاد عليه في (لباب التأويل في معاني التنزيل)، وقد كان الخازن واعظا متصوّفًا تأثر إلى حدّ كبير بالتفاسير التي لها عناية بالجانب القصصيّ.

الخامس: كتب لا تذكر من الإسرائيليات إلا قليلاً، دون إسنادها إلى من نقلت عنهم، وربّما أشارت إليها دون سَوْقِ نصوصها في الغالب، وكانت تنتقدها في الغالب الأعمّ، وتكشف عن فسادها إجمالاً أو تفصيلاً: ومن هذا النوع تفسير ابن عطية الأندلسيّ (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، فقد أقلّ من ذكرها، ولم يذكر إلاّ ما لا بدّ منه، كما أفاد في مقدّمته.

وقريب منه تفسير العلامة الألوسيّ (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع الثاني)، فقد كان كثير النقّد للروايات الإسرائيلية بعد أن يسوقها كاملة أو مختصرة، وعزوها إلى مظانّها، وذكر من أخرجها ونقلها إذا احتاج إلى ذلك.

---

[1]- الإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور الذهبي، من ص 119إلى ص194، - بتصرف- ، ويمكن الاستفادة منه في الأمثلة عند كلّ نوع من تلك الكتب، وينظر: معالم في أصول التفسير، للدكتور ناصر المنيع، ص 182- 190، وقد استفاد من الكتاب الأوّل، مع اختصار وتحرير للعبارة، وينظر: أصول الدخيل في تفسير آي التنزيل، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد النّجّار، ص 146- 149.

وهو إذْ ينقدُ هذه الإسرائيليات؛ تارة ينقدها بنفسه، بعبارات مختلفة، وتارة أخرى ينقل أقوال المفسرين في نقدها وردّها كابن كثير وأبي حيّان الأندلسيّ، وفي الجملة فإنّ شخصيّته النقدية لتلك الرّوايات الإسرائيلية مصبوغة بالنزعة الحديثيّة، وهو في ذلك فيما يبدو متأثّرٌ بشخصيّة الحافظ ابن كثير.

السادس: كتبُ حمل أصحابها على المفسرين الذين أكثروا من الإسرائيليات حملة شعواء، ولكنّهم وقعوا فيما عابوهُ على غيرهم، فذكروا منها كثيرا: وعلى رأس هذه التفاسير: (تفسير القرآن الحكيم) المشهور بـ (تفسير المنار)، للشيخ محمد رشيد رضا، فقد كان من أشدّ المفسرين في العصر الحديث إنكارا للإسرائيليات، وأعنفهم على رواتها وناقليها، وربّما دفعه الحماس والغيرة إلى حدّ النّيل من من بعض من تُنسب إليهم زورًا وكذبًا كبعض الصحابة ولتابعين (كعبد الله بن سلام وكعب الأحبار).

وبالرّغم من ذلك فقد أكثر من نقل الرّوايات الإسرائيلية، بل من أسفار التوراة خاصة (سفر التكوين) فيما يتعلّق بقصص الأنبياء والأحداث، ليقارن بين نصوص تلك الرّوايات في كتب التّفسير المنقول، وفي سفر التكوين، – وفي مواضع ليست بالقليلة – كان يثق بنصوص القصص في سفر التكوين، لا بما ورد في كتب التّفسير المنقول. وهو مع ذلك كان له جهد معتبر جدّا في الكشف عن فساد كثير من الإسرايليات، وشرح مخالفتها لما في شريعتنا، واستغراب العقول لها.

ثانيا: اعتذار بعض العلماء عن المفسّرين الذين أدخلوا الإسرائيليات في تفاسيرهم[1]:

تَلَمَّسَ بعضُ العلماء والباحثين اعتذاراتٍ لأولئك المفسّرين؛ الذين أدخلوا في تفاسيرهم أخبار بني إسرائيل ومروياتهم، صونًا لأقدارهم ومنازلهم في التّفسير وعلومه، وحفظًا لجهودهم في خدمة القرآن الكريم، فمن ذلك:

1– أنّ هؤلاء المفسرين قد ذكروا من الروايات الإسرائيلية الصّحيح منها والسقيم، ولهم في ذلك مناهجهم الخاصة في التعامل معها وتناولها وإيرادها، فكلٌّ؛ إمّا أنّه أشار إلى منهجه في مقدّمة تفسيره، أو في مواطن من تفسيره، أو أنّ نقدَهُ لبعض الرّوايات الإسرائيلية يكفي دلالةً على موقفه العامّ منها كلّها.

وكذلك يجب على الدّارس أن يفهم أنّ طائفة منهم ممّن عُنُوا بالإسناد في تفاسيرهم، يرون أنّهم إذا أسندُوا الرّوايات والأقوال فقد برئت ذمّتهُ، سواء كانت الرواية المسندة في باب الإسرائيليات أو في أبواب أخرى في التّفسير، فلا فرق حينئذٍ، وإن كانت المرويات كذبًا، فلا يعزى الكذبُ للمفسّر بل إلى من كذبَ المرويَّ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان، في ترجمة في ترجمة الحافظ الكبير أبي القاسم الطبرانيّ:" بل أكثر المحدّثين في الأعصار الماضية من سنة مأتين وهلُمَّ جَرّا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقَدُوا أنّهم برؤوا من عهدته"[2].

2– وقال الدكتور محمد أبو زهو:" وفي تفاسير كبار الأئمة كثير من الإسرائيليّات المنسوبة إلى كعب ووهب وغيرهما، كما تراهُ في تفسير ابن جرير وغيره، ولا ينبغي أن يُذمّ هؤلاء الأئمّة بذكرها في كتبهم؛ لأنّهم رَوَوْهَا على أنّها إسرائيليّات تُوزنُ بميزان الشرع؛ ولأنّهم قد ذكَرُوا أسانيدَهَا إلى قائليها، تَاركِينَ تَمييزَ صحيحها من باطلها لمن يأتي بعدَهُم، كما فعل المحدِّثُون عند تدوين الحديث؛ ولأنّهم بِذِكرِ الإسناد قد بَرِئُوا مِن عُهدتِهَا؛ لأنّ أحوال الرّجال كانت

---

[1]– الإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور الذهبي، ص 161– 163.

[2]– لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، 3/ 353، وينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، 2/ 100– 101.

معروفةً لـمُعَاصِرِيهم، على خلافِ ما نحنُ عليه اليوم.

هذا وليس كلّ ما يُنسبُ إلى كعب، ووهبٍ وأضرابهما صحيحًا، فقد اختلَقَ عليهم الوضّاعون كثيرا، لِيُرَوِّجُوا باطلَهُم بنسبته إليهم، وتناقل هذه الأخبار المكذوبة بعضُ القصّاص والمؤرّخين والأدباء، وبعض القاصرين من المفسّرين، على أنّها حقائقُ، من غير أن يَتَثَبَّتُوا من صحّة نِسبتهَا إلى من عُزِيَت له، وبدُون أن يفطِنُوا إلى أنّهم كانوا يروُونها على أنّها إسرائيلياتٌ بتقديرِ صِحّتها عنهم، فَضلُّوا وأَضلُّوا، والذّنبُ ليس ذنب كعبٍ ووهبٍ، ولكنّه ذنبُ القُصور والتّقصير"[1].

3– ثمّ هُم في أغلب الأحيان يعلمون أنّ تلك المرويات تحمل معاني فاسدة، تخالف بذلك شريعتنا، وهم مع ذلك لا ينبّهون على مخالفتها وفساد معانيها، وذلك راجع إلى أحد أمرين: إمّا إلى شهرة ضعف ذلك المرويّ وكذبه، فلا يحتاج حينئذ إلى الاشتغال بتزييفه وإبطاله، وإمّا أنّه قد أحرّهُ في الذكر إلى جانبٍ مرويات وأقوال، بعد أن يعتمد ويستظهر ما تقدّمه من تلك الأقوال، وتلك مسائل منهجية تتعلّق بمؤلفاتهم.

4– واعتذر بعضُهُم للمفسّرين بأنّهم قد جمعوا تلك المرويّات من غير تمييز بين صحيحها وسقيمها، تاركين أمر غربلتها لمن بعدهم من النّقّاد، حرصًا على إيصال تلك المعارف لمن بعدهم، لاحتمال أن يكون فيها بعض فائدة في إيضاح بعض ما أجمل من الأنباء في الكتاب الكريم، لا لتكون تلك الرّوايات حقائق في نظر المسلمين، يُراد اعتقاد صحّتها والأخذ بها على علاّتها بدون تمحيص، فلا تثريب على من دوّن الإسرائيليات ما دام قصدُهُ هكذا"[2].

5– لَمَّا تناول الدكتور طاهر محمود محمد يعقوب قصّة زواج النّبيّ ﷺ بزينب بنت جحش رضي الله عنها ضمن الأمثلة التطبيقية لسبب من أسباب الخطأ في التّفسير، وهو: (الاعتماد على المنقول عن كتب التّفسير بدون الاجتهاد في التمييز بين صحيحه وسقيمه)، قال ما نصّه: "...وقد يسألُ سائلٌ عن سبب إيراد الأئمة المفسرين هذه القصة وأمثالها المروية بأسانيد واهية، والمبنية على متون منكرة، في كتبهم؟

والجواب: أنّ هؤلاء الأئمّة الأعلام وعلماء الأنام لم يكن لهم قصد سيّء، ونية فاسدة قطعًا في تدوين هذه الأخبار، وفاتهم التحقيق والتمحيص والاجتهاد في معرفة الصحيح من هذه القصة الخطيرة من سقيمها، وبعضهم – كالطبري وابن أبي حاتم – غير ملومٍ فيما نقله، لأنّه كان ناقلاً بالأسانيد إلى قائليها، بَيْدَ أنّه يؤاخذ على إيراده تلك الرّوايات مجرّدةً عن النقد العلميّ لا سيما وهو على درجة كبيرة ومنزلة مرموقة في العلم والدين.

وإذا كان هذا الخطأ قد وقع منهم دون تعمّد أو حسبان لما ينطوي عليه من مفاسد، فإنّ لهم من المواقف الحميدة والتحقيق العلميّ في مختلف القضايا العلمية ما يجعلهم أئمّة في التّفسير، وهذه هفوة لا تقاس بجانب ما لهم من السّابقةِ والفضلِ وقَدَمِ صِدقٍ"[3].

---

[1]– الحديث والمحدّثون، ص 191.

[2]– الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 195.

[3]– أسباب الخطأ في التفسير، للدكتور طاهر محمود محمد يعقوب، 2/ 609.

المحاضرة السادسة

أولا: ما يجب أن يلتزم به من يفسّرُ كتاب الله تعالى بالنّسبة للرّوايات الإسرائيليّة والأحاديث الموضوعة[1]:

استفدتُّ في هذا الموضع وفيما ينبغي أن يقوم به العلماء من تنقية كتب التفسير – بصورة أظهر – ممّا كتبَهُ الدكتور محمد حسين الذهبيّ، لمناسبته مادّة وأسلوبًا لمستوى جمهور هذه المرحلة الدراسية، ومحصّلهُ ما يأتي:

1– على المفسّر أن يكون يقظا ناقدًا إلى غاية من يصل إليه النّقّاد من دقّة ورويّة؛ حتى يستطيع أن يستخلّص من هذا الهشيم المركوم من الإسرائيليات ما يناسب روح القرآن الكريم ويتفق مع النقل الصحيح والعقل السليم

2– لا يجوز للمفسّر أن يرتكب النقل عن أهل الكتاب إذا كان في سنّة نبيّنا ﷺ بيان لمجمل القرآن، أو تعيين لمبهمه...

3– يجب على المفسّر أن يراعي أنّ الضّروريّ يتقدّر بقدر الحاجة، فلا يذكر في تفسيره شيئا من الإسرائيليات الموثوق بهاإلاّ بقدر ما يقتضيه بيان الإجمال، وما يكفي أن يكون حجّة على من خالف وعاند من أهل الكتاب.

4– إذا اختلف المتقدّمون في شيء من هذا القبيل، وكثرت أقوالهم ونقولهم، فلا مانع من نقل المفسّر لهذه الأقوال كلّها على أن ينّبه على الصحيح منها ويبطل الباطل، وليس له أن يحكي الخلاف ويطلقه دون تنبيه على الصحيح من الأقوال وغير الصحيح منها، لأنّ مثل هذا العمل يعدّ ناقصا لا فائدة فيه ما دام قد خلط الصحيح بالعليل، ووضع أمام القارئ من الأقوال المختلفة ما يسبب له الحيرة والاضطراب.

وخيرٌ للمفسّر أن يمسكَ عمّا لا طائل تحته ممّا يعدّ صارفًا عن القرآن الكريم، وشاغلا عن التدبّر في حكمه وأحكامه، وهذا ولا شكّ أحكم وأسلمُ.

يقول الإمام ابن تيمية فيما يندرج تحت هذا القسم: " وغالبُ ذلك ممّا لا فائدة فيه تعود إلى أمر دينيّ؛ ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرا. ويأتي عن المفسّرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلّم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٞ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءٗ ظَٰهِرٗا وَلَا تَسۡتَفۡتِ فِيهِم مِّنۡهُمۡ أَحَدٗا ٢٢ ﴾ [الكهف: 22].

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا؛ فإنّه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعّفَ القولين الأوّلين، وسَكَتَ عن الثالث، فدلّ على صحّته؛ إذ لو كان باطلا لردّهُ كما ردّهما، ثم أرشد إلى أنّ الاطلاع على عِدّتهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم ﴾ فإنه ما يعلم بذلك إلاّ

---

[1]– الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور الذهبي، ص 201– 203، والإسرائيليات وأثرها في التفسير، للدكتور رمزي نعناعة، ص 434– 438. وينظر للاستزادة وتصور القضية في ضوء أصولها وقواعدها مباحث في كتاب: تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه للدكتور علي بن سليمان العبيد.

قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه؛ فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ أي: لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك؛ فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجْم الغيب..."[1].

5–ولقد كان للشيخ أحمد شاكر موقف شديد من الإسرائيليات التي لا نعرف إن كانت صدقًا أو كذبًا، حيث علّق في كتابه: (عمدة التّفسير) على ما ذهب إليه ابن كثير في تفسيره تبعًا لشيخه ابن تيمية من جواز حكاية ما سكتَ عنه شرعنا وكان محتملاً للصدق والكذب، مستندًا لقوله عليه الصلاة والسلام: **(حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)** فقال:" إنّ إباحة التّحدّث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولاً أو رواية في معنى الآيات، أو في تعيين ما لم يعيَّن فيها، أو في تفصيل ما أُجمل منها، شيء آخر، لأنّ في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله ما يُوهمُ أنّ هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه؛ مبيّنٌ لمعنى قوله سبحانه، ومفصّلٌ لما أجمل فيه، وحاشا لله ولكتابه من ذلك. ولأنَّ رسول الله ﷺ إذ أذن بالتّحدّث عنهم – أَمَرَنا أن نصدّقهم ولا نكذّبهم، فأيّ تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نَقْرِنَهَا بكتاب الله ونضعها منه موضع التّفسير أو البيان؟! اللهمّ غفرا"[2].

ثانيا: دراسة نقدية تحليلية لنماذج من الإسرائيليات في كتب التفسير تعود إلى القدح في عصمة الأنبياء وفي ذات الله تعالى: أو: نماذج عن الدّراسة النّقدية التّحليليّة للإسرائيليات في كتب التفسير، تعود إلى القدح في عصمة الأنبياء، وفي ذات الله تعالى:

والمقصود هنا هو ضربُ أمثلة أو سوق نماذج ممّا اشتهرَ من الروايات الإسرائيلية والموضوعة في كتب التفسير، فصار محلّ نقد واعتراض بل وإبطال عند كثير من العلماء المشهورين والدارسين الجادّين، وذلك في السياقات المختلفة ذبًّا عن كتاب الله تعالى ومعانيه الجليلة، وتصحيحًا لطريقة فهمها، وكشفًا لمعانيها السّيّئة.

وكان من أشهر تلك المواضع: قصّة الغرانيق، وقصة هاروت وماروت، وقصة زواج النّبيّ ﷺ من أمّ المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها، وقصة سيّدنا أيوب عليه السلام.

والحقّ أنّ ذكر هذه النماذج من المواضع الدّخيلة هنا إنّما الغرض منه تقريب فكرة العمل والدراسة في مجال الدخيل، أمّا التفصيلُ في دراستها فسيأتي في القسم التطبيقي من هذه المطبوعة.

ثالثا: نماذج للتفاسير المنحرفة: لقد بحث العلماء والدارسون المتخصّصون في تفاسير الفرق الإسلامية، وكشفوا عن أصولهم مناهجهم وأغراضهم، وأبانوا عن انحرافهم وشططهم – على تفاوت بينهم–، وصنّفوا في ذلك المصنّفات الكثيرة.

قال الدكتور محمد أبو شهبة: "وأصحاب المذاهب المبتدعة: كالشيعة، والمعتزلة، وأضرابهم. قد نَحَوْا بالتّفسير ناحيةَ مذاهبهم، وفي سبيل ذلك قد حرّفوا بعض الآيات وخرجوا بها عن معانيها المرادة، وعن قواعد اللغة، وأصول الشريعة وصار الواحد منهم كلّما لاحت له شاردة من بعيد اقتنصها، أو وجد موضعًا له فيه أدنى مجال لإظهار بدعته وترجيح

[1]– مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، ص 100– 102.

[2]– عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، للشيخ أحمد محمد شاكر، 1/ 15.

مذهبه سارع إليه..."[1].

وهذه نماذج لبعض تفاسير الفرق المنحرفة:

1- نماذج من تفاسير غلاة الصّوفية: فمن تفسيراتهم تفسير محي الدين بن عربي الطائي الأندلسيّ لقوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا ۝٨ رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ... ﴾ قال ما نصّه: " واذكر اسم ربّك الذي هو أنت، أي: اعرف نفسك واذكرها ولا تنسها فينساك الله، واجتهد لتحصيل كمالها بعد معرفة حقيقتها... **(ربّ المشرق والمغرب)** أي: الذي ظهر عليك نوره فطلع من أفق وُجُودك بإيجادك، والمغرب: الذي اختفى بوجودك، وغرب نورهُ فيك واحتجب بك"[2].

ومن ذلك أيضًا ما نقله السّيوطيّ في الإتقان عن بعض جهلة المتصوفة أنّه فسّر قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يَشفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذنِه) فقال: معناهُ: (مَنْ ذَلَّ): مِنَ الذُّلّ، (ذِي): إشارة إلى النّفس، (يَشْفَ): مِنَ الشِّفَا، (عُ) أمرٌ مِن الوَعيِ. وذكر السيوطيّ أنّ شيخ الإسلام سراج الدّين البلقينيّ سُئلَ عن رجلٍ قال أنّ هذا معنى الآية، فأفتى بأنّهُ ملحدٌ[3].

ولما ذكر الشيخ أبو شهبة هذا التّفسير تمثيلًا على تحريفات بعض المتصوفة في كلام الله أورد فتوى الإمام البلقينيّ فيمن فَسَّرَ بهذا، فقال: "وقد سُئلَ الإمام سراج الدين البلقينيّ: عمّن قال هذه: فأفتى بأنَّهُ مُلحِدٌ، وقد قال الله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآ ﴾، قال ابن عباس: هو أن يُوضع الكلامُ على غير موضعه"[4].

2- نماذج من تفاسير الباطنيّة وغلاة الشيعة[5]: من تفسيراتهم: " قولُهُم في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ أنّ الإمام عليًّا وَرِثَ النّبيّ في علمه، ويقولون: الكعبة هي: النّبيّ، والباب هو: عليّ، إلى غير ذلك من أباطيلهم. ومنها: "قولُهُم في قوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ يَلۡتَقِيَانِ﴾ :" أنّ المراد بهما عليّ، وفاطمة، وقوله: ﴿ يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ﴾ : أنّ المراد: الحسن والحسين"، وقولهم في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ ﴾ هي: عائشة، إلى غير ذلك: من تحريفاتهم للنصوص القرآنية".

ومنها ما ورد في تفسير القمّي الرّافضي في قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾ **[البقرة: 02]**، قالوا: (الكتاب) هو عليّ ﷺ، و(المتقين) قال: بيان لشيعتنا"[6].

وفي تفسير العيّاشي: "عن سعدان بن مسلم عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾ قال: كتاب عليّ لا ريب فيه، ﴿ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾، قال: المتقون شيعتنا ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ

---

[1]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 75.

[2]- تفسير القرآن الكريم، لمحي الدين ابن عربي، 2/720- 721، والاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم، للدكتور محمد حسين الذهبي، ص75.

[3]- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، 2/ 1219، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، 77، والاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم للذهبي، ص 82.

[4]- ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، 2/ 1219، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، 77.

[5]- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، 2/ 1209. والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 76.، وينظر في الباطنية ونشأتهم وفرقهم: أصول الدخيل في تفسير آي التنزيل، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد النجار، ص 236- 242، وتنظر نماذج من تأويلاتهم في ص 243-247.

[6]- تفسير القمّي، لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمّي، 30/1.

﴿ يُنفِقُونَ ﴾ وممّا علّمناهم ينبّؤون"[1].

ومن تفسيرات الروافض: قولهم: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ هما: أبو بكر وعمر، وقوله: ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ أي: بين أبي بكر، وعمر، وعلي في الخلافة، وقالوا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ﴾ هي: عائشة وقوله: ﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾: طلحة والزبير، و"قوله: ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾: عليّا وفاطمة، وقوله: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾: الحسن والحسين"[2]، وقوله: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ هو: عليّ، ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو: تصدّقه بخاتمه في الصّلاة وكذلك قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾: نزلت في عليّ لما أُصيب بحمزة"[3].

1- نماذج أخرى للتّفسيرات المنحرفة من أهل الفرق: كالمعتزلة والإباضية، وغيرهم، ومن أجل أنّ الحديث عن تفاسير الفرق طويل جدّا، ولكون تفاسير الفرق ممّا سيدرسُهُ طلبتنا الأعزّاء في مادّة مستقلّة هي" التفسير عند الفرق" ، فإنّي أكتفي بهذه الإشارة مقتبسًا إيّاها من كلام الشيخ محمد أبو شهبة، فيقول عن تفاسير المعتزلة: "...ومن هذه التفاسير تفاسير جليلة خدمت القرآن خدمة جليلة، وذلك كتفسير الكشّاف للإمام الزمخشريّ، ولولا ما فيه من آراء اعتزالية، لكان أجلّ تفسير في بابه. قال الإمام البلقينيّ: استخرجتُ من (الكشّاف) اعتزالاً بالمناقيش، من قوله تعالى في تفسير: ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾[آل عمران: 185]، قال الزمخشريّ: "وأي فوز أعظم من دخول الجنة؟!" أشار به إلى عدم الرّؤية"[4].

وبعد أن ذكر الشّيخ أبو شهبة تلك الفرق المبتدعة ومثّل بنزرٍ يسير من تفسيرات كلّ واحدة منها؛ ختم مقالته بتأكيد انحراف هذه التّفسيرات وبطلانها فقال:" وبحسبنا هذا القدر في هذا المقام، وهي تحريفات، وتحريفات للقرآن الذي أنزله الله بلسان عربيّ مبين، وصَرفٌ له عن ظاهره المراد لغةً وشرعًا، وهؤلاء أضرّ على الإسلام من أعدائه... وقد حاول هؤلاء أن يؤيّدوا آراءهم ومذاهبهم، فافتروا على النّبيّ ﷺ وعلى صحابته الأطهار، فمن ثمَّ دخل في تفاسيرهم من المرويات الباطلة شيء كثيرٌ[5].

وهكذا الأمر والحال بالنسبة لتفاسير أهل الفرق الأخرى، فإنّه قد أُثر عنهم من التّفسيرات المنحرفة شيءٌ كثير، تُعرفُ بالرُّجُوع إلى كُتُبهم، وكُتُب مَن نَبَّهَ على خطئها وانحرافها من أهل التّفسير والحديث...

وقد أشار أبو شهبة إلى انحراف تفاسير هؤلاء فقال عقب ما سبق: "... وكذلك فعل الخوارج والقدرية والمرجئة

---

[1]- تفسير العياشي، 44/1، وتفسير القمّي، 1/ 30.

[2]- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، 2/ 1209.

[3]- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، 2/ 1209، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية، 13/ 359، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 88.

[4]- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، 2/ 1236. وينظر: كلام الزمخشري الذي يفهمُ منه ما ذكرهُ البلقينيّ، وينظر: الكشاف، للزمخشري، 1/ 670، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 75- 76، وينظر: أصول الدخيل في تفسير آي التنزيل، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد النّجّار، ص 224- 231.

[5]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 77.

والكرامية والباطنية وأضرابهم..."[1].

2- أحاديث فضائل سور القرآن: والمقصود هنا التنبيه على مجال من مجالات الدخيل المشهورة، وهو مجال فضائل السّور، ولعلّ أشهرها حديث فضائل السّور سورة سورة، المنسوب لأبيّ بن كعبٍ ﷺ، وهو حديثٌ موضوعٌ باتّفاق أهل العلم، وهو النموذج محل الدراسة في المجال السادس ضمن القسم التطبيقيّ في هذه المذكرة، لذا اكتفيتُ هنا بالإشارة إليه.

وقد ذكر منها أيضًا: الحديث الذي يُروى عن علي بن أبي طالبٍ ﷺ في فضل سور القرآن سورة سورة؛ وهو يختلف عن حديث أبيّ، وهو أسمجُ منه، وعلاماتُ الوضع أظهرُ فيه من حديث أبيّ، وقد ذكرهُ الفيروز أبادي في بصائر ذوي التمييز، ونصّ على وضعه.

كما اختصّت بعض سور القرآن بكثرة الموضوعات في فضلها... وكذا الأحاديث الكثيرة الموضوعة في فضل القرآن الكريم وتلاوته، وفضل أهله وحملته، وفضل آياته...[2].

قال السّيوطي: "وَوُضِعَ في فضائل القرآن أحاديث كثيرة[3].

وإليك بعض الأحاديث الموضوعة الأخرى في فضائل السور، ممّا اشتملت عليه بعض التفاسير، فمن ذلك:

1- الحديث الموضوع الذي ذكرهُ الإمام أبو الليث السّمرقنديّ في فضل سورة البقرة: (لَوْ بَلغَت سورة البقرة ثلاثمائةِ آيةٍ، لَتَكلَّمت)[4] يعني: لَصَارَت بحالٍ تتكلّم.

2- الحديث الموضوع الذي ذكرهُ الثعلبي:(إنّ القوم لَيَبعَثُ الله عليهم العذابَ حَتمًا مقضيًّا فَيقرأُ صبيٌّ مِن صِبيَانِهم في الكتاب:(الحمدُ لله ربّ العالمين) فيَسْمَعُهُ الله عزّ وجلّ فَيرفعُ عنهم ذلك العذاب أربعينَ سنةً)[5].

---

[1]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 87- 89.

[2]- فضائل القرآن الكريم، الدكتور عبد السلام بن سليمان الجار الله، ص 189 - بتصرف يسير-

[3]- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، 4/ 120، وفضائل القرآن الكريم، الدكتور عبد السلام الجار الله، ص 188.

[4]- بحر العلوم، للسّمرقنديّ، 1/ 191، وفضائل القرآن الكريم، الدكتور عبد السّلام الجار الله، ص 225.

[5]- الكشف والبيان، للثعلبي، 1/ 90، وينظر: فضائل القرآن الكريم، الدكتور عبد السلام بن سليمان الجار الله، ص 225- 226، وينظر أيضًا: الفتح السّماويّ بتخريج أحاديث القاضي البيضاويّ، للمناويّ، 1/ 119.

القسمُ التّطبيقيّ:

(تُدرَسُ طائفة من الرّوايات الإسرائيليّة والموضوعة حسب مجالاتها)

المحاضرة السابعة

المجال الأوّل: الدّخيل في تفسير الألفاظ أو تأويل المعاني:

النّموذجُ الأوّل: الدّخيل في تفسير همِّ يوسف– عليه السلام– بامرأة العزيز: وَرَدَت في عدد من كُتُب التّفسير روايات إسرائيليّة في تفسير **همّ يوسف بامرأة العزيز** عند قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ ﴾ [يوسف: 25]، وإليك بيان ذلك فيما يأتي:

أوّلًا: عرض مجمل المرويات الدّخيلة:

أخرج الطّبريّ في تفسيره عن ابن عبّاس ﷺ أنّهُ سُئِلَ في: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا ﴾ قال: (جلس منها مجلس الخاتن، وحلّ الهِميان)، وفي رواية عن ابن أبي مليكة، قال: سألتُ ابنَ عبّاس: (مَا بَلَغَ مِن هَمِّ يُوسُف؟ قال: استَلْقَتْ لَهُ، وَجَلَسَ بَين رِجلَيْهَا)[1].

وفي الدّر المنثور للجلال السّيوطيّ عَن ابن عَبَّاس ﷺ قَالَ:(لمَّا هَمَّت بِهِ تَزَيَّنَت ثُمَّ استَلْقَت على فِرَاشِهَا، وَهَمَّ بِهَا وَجَلَسَ بَين رِجلَيهَا يحلُّ تبَّانَهُ؛ نُودِي مِن السَّمَاء: يَا ابنَ يَعقُوب: لَا تكن كَطَائِرٍ يَنتِفُ رِيشَهُ؛ فَبَقِيَ لَا رِيشَ لَهُ، فَلَمْ يَتّعِظْ على النّداء شَيئا حَتَّى رَأَى بُرهَانَ رَبِّهِ جِبرِيل – عَلَيهِ السَّلَام– فِي صُورَة يَعقُوبَ عَاضًّا على إصبُعيه فَفَزِعَ، فَخَرَجَت شَهوَتُهُ مِن أَنَامِلِهِ، فَوثَبَ إِلى البَابِ، فَوَجدَهُ مغلقاً، فَرَفَعَ يُوسُفُ رِجلَهُ فَضَرَبَ بِهَا البَاب الأدنَى، فانفَرَجَ لَهُ، اتَّبَعَتهُ فَأَدرَكَتهُ، فَوضَعَت يَدَيهَا فِي قَمِيصِهِ فَشَقَّتهُ، حَتَّى بَلَغَت عَضَلَة سَاقِهِ فَأَلفَيَا سَيِّدهَا لَدَى البَابِ)"[2].

وقد أخرج التّفسير وابنُ أبي حاتم الرّازي والسّيُوطيّ في هذا المعنى قريبًا مِن هذا اللّفظ عن مجاهد وسعيد بن جُبير وعكرمة وابن أبي مليكة والقاسم بن أبي أبـزة[3].

ثانيًا: نقد العلماء لأسانيد هذه المرويات إجمالاً: ردّها جمع من المفسرين، أبرزهم:

1– أشار الحافظُ ابنُ كثير إلى ضعفها بقوله: "... وأكثرُ أقوال المفسّرين هَهُنَا مُتَلَقًّى مِن كُتُبِ أهل الكتاب، **فالإعراضُ عنه أَولَى بِنَا** ..."[4].

2– وأمّا الإمامُ الألوسيُّ فقد ضعّف ما نُقل عن ابن عبّاس ﷺ ولم يُبالِ بتصحيح الحاكم لهذا الأثر – فيما ذكَرَ السُّيُوطيُّ في الدُّرّ المنثور[5]– فقال: " وجُلُّ تلك الرّوايات بل كُلُّها مأخُوذٌ من مسألةِ أهلِ الكتاب...نعم قد صَحَّحَ الحاكمُ بعضًا مِن الرّوايات التي استَنَدَ إليها مَن نَسَبَ تلك الشّنِيعَة إليه – عليه السّلام– **لكن تصحيح الحاكم**

---

[1]– جامع البيان، للطبري، 16/ 35– 37، وينظر: الدر المنثور في التفسر بالمأثور، للسيوطي، 4/ 520– 521.

[2]– الدر المنثور في التفسر بالمأثور، للسيوطي، 4/ 520– 521.

[3]– ينظر: جامع البيان، للطبري، 16/ 35– 37، وتفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي، 7/ 2122– 2123، والدر المنثور في التفسر بالمأثور، للسيوطي، 4/ 520– 521.

[4]– البداية والنهاية، لابن كثير، 1/ 234.

[5]– ينظر: المستدرك على الصّحيحين، للحاكم النّيسابوري، 9/ 376، وينظر تصحيح سند الأثر عند الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد وجزمه أنّه مما تُلُقّي عن أهل الكتاب في دراسته وتحقيقه التّفسير من سنن سعيد بن منصور، 5/ 386.

محكُومٌ عليه بعدَمِ الاعتبارِ عند ذَوِي الاعتبار..."[1].

3- وقال أبو حيّان:"... وأمّا أقوال السّلف؛ فنعتقدُ أنّه لا يصحُّ عن أحدٍ منهم شيءٌ من ذلك..."[2].

4- وقال ابنُ تيمية:"... وأمّا ما يُنقَلُ: مِن أنّهُ (حلّ سراويلَهُ، وجلس مجلسَ الرّجُل من المرأة، وأنّهُ رأى صُورة يعقُوب عَاضًّا على يده وأمثال ذلك؛ فكُلُّهُ ممّا لم يُخبِرِ اللهُ بِهِ ولا رَسُولُهُ، وَمَا لم يَكُن كذَلكَ فإنّما هُو مأخوذٌ عن اليهود الذين هُم مِن أَعظَم النّاسِ كَذِبًا على الأنبياء، وَقدحًا فيهم، وَكُلُّ مَن نَقَلَهُ مِن المسلمين فَعَنهُم نَقَلَهُ؛ لَم يَنقُل مِن ذلك أحدٌ عن نّبيِّنَا ﷺ حرفًا واحدًا"[3].

5- نَفَى شَرفُ الدّين الطِّيبيّ صحّة هذه الرّوايات بعد تقريره المعنى الصحيح للهَمِّ؛ حيثُ أَفادَ "أَنَّ أَساطينَ النَقل المُتقِنينَ الذينَ حَمَوْا صَفْوَ مَشَارِبِ النّقل عن كُدُورات الواضِعينَ وتحريفِ الزّائغينَ، مثل الإمامين مالك وأحمد، والشّيخين البخاريّ ومسلم، ومَن تَبِعَهُم مثل التّرمذيّ وأبي داود والنّسائيّ والدّارميّ وابن ماجه..." [4].

6- وقد أَجمَلَ الشّيخُ الشّنقيطيُّ في الحكم بثُبوتِ بعضِ هذه الأخبار، **مع إصراره على أنّها أخبار إسرائيليّة،** وذلك في نصّ قوله: " هذه الأقوال التي رَأَيتَ نِسبتَها إلى هؤلاء العُلمَاء مُنقسمةٌ إلى قسمين: قسمٌ لم يَثبُتْ نَقلُهُ عمَّن نَقَلَهُ عنه بسندٍ صَحيحٍ، وهذا لا إشكالَ في سُقُوطِهِ، وَقسمٌ ثَبَتَ عن بَعضِ مَن ذُكِرَ، ومَن ثَبَتَ عنهُ منهُم شَيءٌ مِن ذلكَ فالظّاهِرُ الغَالبُ على الظّنّ المزاحِمُ لليقين: أنّهُ إنّما تلقّاهُ عن الإسرائيليات، لأنّهُ لا مجالَ للرَّأي فيه، وَلم يُرفَعْ منهُ قليلٌ ولا كثيرٌ إليه ﷺ...."[5].

ثالثًا: نقد العلماء لمعاني هذه المرويّات: تفسيرُ هَمِّ يُوسُف بجُلُوسِهِ بين رِجْلَي امرأة العَزيز وَحَلِّ السَّراويلِ، انتقدهُ المفسّرون بل أبطلوهُ، وكشَفُوا عن فساده، ومحصّل تلك المعاني الفاسدة ما يأتي:

1- أنّ هذه الرّوايات قد تضمّنت قدحًا كبيرًا في عصمة نَبيّ الله يُوسُف عليه السَّلام مِن الوُقُوع في مِثلِ هذهِ الأفعالِ المنكرة، قال أبو حيّان الأندلسيّ: "... وأما أقوال السّلف؛ فنعتقدُ أنّه لا يصحّ عن أحدٍ منهم شيء من ذلك... مع كونها قادحة في بعض فُسَّاقِ المسلمين فضلا عن المقطوع لهم بالعصمة"[6].

2- مُصادمةُ هذه الرّوايات لما صرّح به القرآن من بَرَاءةِ يُوسُف عليه السّلام ممّا نُسِبَ إليه مِنَ الهَمِّ بها، قال الشّيخُ الشّنقيطيّ:"ظاهرُ هذه الآية الكريمة قد يُفهَمُ منهُ أنّ يُوسُف عليه وعلى نبيّنا الصّلاة والسّلام هَمَّ بِأَن يَفعَلَ مَعَ تلك المرأة مِثلَ مَا همَّتْ هِيَ بِهِ مِنهُ، ولكنّ القُرآن العظيم بيَّنَ بَرَاءَتَهُ عليه الصّلاة والسّلام مِن الوُقُوع فيمَا لا يَنبَغِي؛

---

[1]- روح المعاني، للألوسي، 6/ 407.

[2]- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي، 12، / 445.

[3]- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 10/ 296- 297، ودقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية، 2/ 272- 273.

[4]- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب، للإمام شرف الدين الطّيبيّ، 8/ 295- 296.

[5]- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين للشنقيطي، 2/ 214- 215، وينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 96، وينظر صنيع الدكتور بشير حكمت ياسين في: التفسير الصحيح (موسوعة التفسير المسبور)، 3/ 319- 320.

[6]- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي، 12/ 445، وينظر: محاسن التأويل، للقاسميّ، 9/ 214.

حيثُ بيَّنَ شَهادةَ كُلِّ مَن لَهُ تَعَلُّقٌ بالمسألَةِ بِبَرَاءَتِهِ، وشَهادَةَ اللهِ لَهُ بذلكَ واعتِرافَ إبليسَ بِهِ..." [1].

3– ويواصلُ الشّنقيطيُّ في ردّ تلك المرويات إلى أن قال: "... وبهذا تعلمُ أنّهُ لا ينبغي التّجرّؤ على القول في نبيّ الله يوسف بأنّه جلس بين رجلي كافرة أجنبيّة، يريدُ أن يزني بها، اعتمادا على مثل هذه الرّوايات، مع أنّ في الرّوايات المذكورة ما تلوح عليه لوائح الكذب..."[2].

4– أمّا أبو السّعود العماديّ فَبَعدَ أن فَسَّرَ الهمّ بأنّهُ ميلُ الطّبيعة وشهوة الشّباب، وأنّ البرهان هو حُجَّتُهُ الباهرةُ الدّالّة على كمال قُبحِ الزّنا وسُوءِ سبيله قال رادًّا لتلك التّفسيرات الواردة مبطلاً لها: "... إن كُلّ ذلكَ إلاّ خرافاتٌ وأباطيلُ تمجُّها الآذانُ وتردُّها العقُولُ والأذهَانُ، وَيْلٌ لِمَنْ لَاكَهَا ولَفَّقَهَا أو سَمِعَهَا وصَدَّقَها"[3].

رابعًا: التّفسيرُ الصّحيحُ لِهَمِّ يُوسُف – عليه السّلام– في الآية:

لقد تبيَّنَ من خلال أقوال المفسّرين ونصوصهم ضعفُ بل بُطلانُ تفسير هَمِّ يُوسُف بأنّهُ جُلُوسُهُ عليه السّلام بَينَ رِجلَي امرأةِ العَزيزِ وحلّه تِكَّة سَراويلِهِ، وبَقِيَ أن نُبيّن المعنى الصّحيح لهَمِّهِ عليه السّلام الذي أخبَرَ عنهُ القُرآن.

وقد أخبر الإمامان أبو حيّان الأندلسيّ وابنُ جُزي الكلبيّ بالاختلاف الكثير في تفسير همّ يوُسُف عليه السّلام، فقال أبو حيّان: "طوَّل المفسّرونَ في تفسير هذين الهَمَّين... "[4].

وقال ابن جزيّ الكلبيّ:" أكثَرَ النّاسُ الكَلامَ في هذه الآية حتَّى ألّفُوا فيهَا التَّآليفَ، فَمِنهُم مفرِطٌ ومُفرِّطٌ..."[5].

وإن اختلف فيه المفسّرون اختلافًا كثيرا؛ إلاّ أنّ الصّحيح في تفسيره – بعد البحث والدّراسة– يمكنُ حصرُهُ في قولين هما أظهرُ الأقوال، وأسلمُها من الاعتراض، وأجراهَا على قواعد العربيّة، وأوفقُهَا لسِياق الآيات، وأرعَاها لعِصمِة الأنبياء، وأنسَبُهَا لأغراضِ السُّورة:

فإمّا أن يُقال: إنّ المـرَادَ بهَمِّ يوسفَ بِهَا خاطرٌ قلبيٌّ[6]، أو يقال: هو: عبارةٌ عن خَطَرَاتِ القَلبِ، وحديث النّفس[7]، أو: هُو الميلُ الطّبيعيُّ والشّهوةُ الغريزيّةُ المزمومةُ بالتّقوى[8]، وهذا لا معصيَةَ فيه ، ولا مُؤاخذةَ، لأنّهُ أمرٌ جِبلِيٌّ لا يَتعلّقُ به التّكليفُ، كمَا في الحديث عنه ﷺ: (**أنَّهُ كانَ يقسِمُ بين نسائِهِ فَيَعدِلُ ثمَّ يقُولُ: (اللّهُمَّ هذا قسمي فيما أَملِكُ، فَلا تَلُمنِي فِيمَا لَا أَملِكُ)** ، يعني ميل القلب الطبيعيّ.

ومثالُ هَذَا مَيْلُ الصّائم بِطَبْعِهِ إلى الماء البارِدِ، مع أن تقواهُ تمنعُهُ من الشُّرب وهو صائمٌ، وقد قال ﷺ: (**ومن هم**

---

[1]– أضواء البيان، للشنقيطي، 2/ 205.

[2]– أضواء البيان، للشنقيطي، 2/ 214– 215.

[3]– إرشاد العقل السليم، لأبي السعود العمادي، 4/ 266– 267، وينظر: روح المعاني، للألوسي، 9/ 214– ، و215 ، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 220، وتنظر معان أخرى فاسدة فيه ص 227– 229.

[4]– البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي، 12/ 444.

[5]– التسهيل لعلوم التنزيل،لابن جزي الكلبي، 1/ 384.

[6] – أضواء البيان، للشنقيطي، 2/ 210، ومحاسن التأويل، للقاسميّ، 9/ 213. وينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 10/ 296– 297، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب، لشرف الدين الطّيبيّ، 8/ 295– 296، وروح المعاني في للألوسي، 6/ 407.

[7] – ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 4/ 381، ومعالم التنزيل، للبغوي، 4/ 231.

[8]– ينظر: بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيّم الجوزيّة، 2/ 445– 446، وأضواء البيان، للشنقيطي، 2/ 210.

بسيئة فلم يعملها كُتبت له حسنة كاملة)، لأنّه تَرَكَ ما تَمِيلُ إليه نفسُهُ بالطّبع خوفًا من الله، وامتثالاً لأمره، كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾.

والعربُ تُطلقُ الهَمَّ وتُريدُ بِهِ المحبَّةَ والشّهوةَ، فيقُولُ الإنسانُ فيما لا يُحِبُّهُ ولا يَشتَهِيهِ: (هَذا مَا يَهمُّني)، ويقولُ فيمَا يُحِبُّهُ وَيشتهِيهِ: (هَذا أَهمُّ الأشياءِ إليَّ)، بخلافِ هَمِّ امرأةِ العَزِيزِ، فَإنّهُ هَمُّ عَزمٍ وتَصْمِيم، بدليلِ أنّهَا شَقَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وهُو هَارِبٌ عنها، ولَمْ يَمنَعهَا مِن الوُقُوعِ فيما لا ينبغي إلاّ عَجْزُهَا عنه.

ومثلُ هذا التّصميم على المعصية مَعصيةٌ يُؤاخذُ بها صاحبُهَا، بدليل الحديث الثّابت في الصّحيح عنه ﷺ من حديث أبي بكرة: (**إذا التَقَى المسلِمَان بسَيفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ والمقتُولُ في النّار) قالوا: يَا رسُول الله، قد عَرَفنَا القَاتلَ فَمَا بَالُ المقتُول؟ قالَ**: (**إنّهُ كانَ حَرِيصًا على قَتلِ صَاحِبِهِ**)، فَصَرّحَ ﷺ بأنّ تَصمِيمَ عَزمِهِ على قَتلِ صاحبِهِ معصيةٌ أدخلَهُ اللهُ بسَبَبِهَا النّارَ.

وأمَّا تَأويلُهُم هَمَّ يُوسُف بأنّهُ قارَبَ الهَمَّ وَلم يَهمَّ بالفِعلِ، كَقول العَرَب: قَتَلْتُهُ لَوْ لَمْ أَخَفِ اللهَ، أي: قَارَبتُ أن أَقتُلَهُ، كما قالَهُ الزَّمخشريُّ. وتَأويلُ الهمّ بأنّه همّ بضَربِهَا، أو هَمَّ بدَفعهاَ عن نفسِهِ، فكُلُّ ذلكَ غيرُ ظاهرٍ، بل بَعيدٌ مِن الظَّاهِرِ ولا دليلَ عليه[1].

وإمّا يُقالَ: إنّ يُوسُفَ عليه السّلام لم يَقَعْ منهُ همٌّ أصلاً، بل هُوَ مَنفيٌّ لوُجُودِ رُؤيةِ البُرهانِ كَمَا تَقُولُ: (لقَد قَارَفْتَ لَولَا أَن عَصَمَكَ اللهُ)، ولا يُقالُ: إنّ جوابَ (لَولَا) مُتقدّمٌ عليها، وإن كانَ لا يَقُومُ دَليلٌ على امتناعِ ذلكَ، بل نقُولُ: إنّ جوابَ (لَولَا) محذُوفٌ لِدَلالةِ مَا قبلَهُ عليه، كمَا تقُولُ جمهُورُ البصريِّينَ في قول العَرَبِ: أَنتَ ظَالمٌ إن فَعَلتَ، فَيُقَدِّرُونَهُ: (إن فَعَلْتَ فَأنتَ ظالمٌ)، ولا يَدُلّ قولُهُ: (أَنتَ ظَالمٌ) عَلَى ثُبُوتِ الظُّلم، بَل هُو مُثبَتٌ على تقدِيرِ وُجُودِ الفِعلِ، وكذلكَ هُنَا التَّقديرُ: (**لَولا أن رأَى بُرهانَ رَبِّهِ لَهَمَّ بهَا**)، فكَانَ مُوجِدًا الهَمَّ على تقدير انتفَاءِ رُؤيةِ البرهان، لكنّه وُجِدَ رُؤيةُ البُرهانِ فانتَفَى الهَمَّ[2].

وهذَا التّأويلُ والتّقديرُ موجُودٌ في لِسان العَرَب، بَل هو أَجرَى الأقوال على قواعد اللّغة العربيّة، لأنّ الغالبَ في القرآن وفي كلام العَرَب: أنّ الجواب المحذُوفَ يُذكرُ قبلَهُ ما يدلّ عليه، كقوله: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ ، أي: إن كنتُم مُسلمينَ فَتَوَكَّلُوا عليه، فالأوّلُ: دَليلُ الجواب المحذُوفِ لا نفسَ الجواب؛ لأنَّ جوابَ الشّروط وجوابَ (لَولا) لا يَتَقدّم، ولكن يكُونُ المذكُورُ قبلَهُ دليلاً عليه كالآية المذكورة، وكقوله: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، أي: إن كُنتُم صَادقِينَ فَهَاتُوا بُرهَانَكُم.

وعلى هذا القول: فمَعنَى الآية: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾، أي: لَولاَ أن رَآهُ هَمَّ بها، فَمَا قَبْلَ (لولا) هو دليلُ الجوابِ المحذُوف، كَمَا هُو الغَالبُ في القرآن واللّغة.

ونظيرُ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾، فَمَا قَبلَ (لولا) دَليلُ الجوَابِ، أي: (**لولا**

---

[1]- أضواء البيان، للشنقيطي، 2/ 208.

[2]- البحر المحيط لأبي حيان، 12/ 444، وأضواء البيان، للشنقيطي، 2/ 210. وينظر: بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيّم الجوزيّة، 2/ 445-446.

أن ربَطنَا على قلبها لكادت تُبدي به).

واعلم أنّ جماعة من علماء العربيّة أجازوا تقديم جواب (لولا)، وتقديم الجواب في سائر الشّروط، وعلى هذا القول يكون جوابُ (لولا) في قوله: ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾، هو ما قبله من قوله: (وَهَمَّ بِهَا)[1].

قال الشّيخ الشّنقيطيّ عقب هذا ما نقلتُ آنفًا – ملخّصًا – :"...فَبِهَذَينِ الجوابَين تَعلَمُ أنَّ يُوسُف عليه وعلى نبيّنا الصّلاة والسّلام بَرِيءٌ مِن الوقوع فيما لا ينبغي، وأنّه إمّا أن يكونَ لم يقعْ منهُ أصلاً بناءً على أنّ الهَمَّ مُعَلَّقٌ بأدَاةِ الامتناعَ التي هِيَ (لَولَا) على انتفاءِ رُؤية البُرهَان، وقد رَأَى البُرهانَ فانتَفَى المعَلَّقُ عليه، وبانتفائه يَنتفي المعَلّقُ الذي هُوَ هَمُّهُ بها. وإمّا أن يكون همّهُ خاطرًا قلبيًّا صُرِفَ عنهُ وَازِعُ التّقوى، أو هُو الشّهوةُ والميلُ الغريزيُّ المزمومُ بالتّقوى كَما أوضحنَاهُ، فبهذا يَتضِحُ لك أنّ قولَهُ: (وَهَمَّ بِهَا) لا يُعارِضُ ما قَدَّمنَا مِن الآيَات على براءة يُوسُف مِن الوُقُوع فيمَا لا يَنبَغِي"[2].

النّموذج الثاني: الدّخيل في تفسير (الهادي) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: 07]:

أوّلًا: عرض مجمل المرويات الدّخيلة:

أخرجَ الطّبريّ والثّعلبيّ عن ابن عبّاس ﷺ قالَ: لمّا نَزَلَت: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[الرعد: 07]، وَضَعَ ﷺ يَدَهُ على صَدرِهِ فَقالَ: أَنَا المنذِرُ (**ولكلّ قوم هاد**) ، وأومَأَ بِيَدِهِ إلى مَنكِبِ عَلِيٍّ، فَقَالَ: أنتَ الهادي يَا عَليّ، بِكَ يَهتَدِي المهتَدُونَ بَعْدي)[3]. وإسناد الطّبريّ: (حدّثنا أحمد بن يحيى الصوفي قال: حدَّثَنَا الحسَنُ بنُ الحسين الأنصاريّ قال: حدَّثَنا مُعاذُ بنُ مُسلم بيّاع الهرويّ عن عطاء بن السّائب عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس قال: لمّا نَزَلَت ...)[4].

وأخرج نحوَهُ ابنُ أبي حاتم الرّازي في تفسيره عن ابن عبّاس وعليّ بن أبي طالب ﷺ[5].

وأخرج ضياء الدّين المقدسيّ بإسناده عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبّاس في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ قال: رسولُ الله ﷺ: المنذر، والهاد عليُّ بنُ أبي طالب"[6].

ثانيًا: نقد العلماء لأسانيد هذه المرويات إجمالاً: حكم غيرُ واحد من المفسّرين وأئمّة الحديث على هذه الرّواية بالوضع، من هؤلاء:

1- الإمام ابن الجوزي: حيث قال:"... وهذا من موضوعات الرافضة"[7].

---

[1]- أضواء البيان، للشنقيطي، 2/ 210.

[2]- أضواء البيان، للشنقيطي، 2/ 210 – بتصرف يسير–، وينظر: محاسن التأويل، للقاسميّ، 9/ 214، وقريبٌ من بعض هذه المعاني المقرّرة ما في: تيسير الكريم الرحمن، للسّعدي، ص 296.

[3]- جامع البيان، للطبري، 16/ 357، والكشف والبيان، للثعلبي، 5/ 272.

[4]- جامع البيان، للطبري، 16/ 357.

[5]- تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، 7/ 2225.

[6]- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين المقدسي، 10/ 159. وينظر هذا التفسير معزوًّا إلى بعض مظانّه في الدّر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، 4/ 607، وهو ثالث الأقوال التي ذكرها الفخر الرازي في التفسير الكبير، 19/ 14، وكذا ابنُ جزي الكلبي في التسهيل لعلوم التنزيل، 1/ 401.

[7]- زاد المسير، لابن الجوزي، 2/ 484، وتنظر فيه أقوال أخرى، وفي: النكت والعيون، للماوردي، 3/ 96.

2- الحافظ ابن كثير: فقد قال: "وهذا الحديث فيه نكارة شديدة"[1].

3- الحافظ الذّهبيّ: حيث علّقَ على تصحيح الحاكم للخبر الذي أخرجه عن عليٍّ موقوفًا:"بل كذبٌ، قبَّحَ اللهُ واضعَهُ"[2].

ثالثًا: نقدُ المفسّرين لهذا التّفسير:

تفسيرُ (الهادي) في هذه الآية بأنّهُ عليُّ بنُ أبي طالب ﷺ، قد رَدَّهُ كثيرٌ من المفسّرينَ، وكشفوا عن فسادهِ، منهم: ابن عطيّة الأندلسيّ، وأبو حيّان الأندلسيّ، وابن تيمية، وبرهان الدّين الكرمانيّ، ومحمد ثناء الله المظهريّ، والألوسيّ، والقاسميّ، والشّنقيطيّ، وابن عثيمين، ومحمد أبو شهبة[3].

ولعلّ أهمّ معانيه الفاسدة ما يلي:

1- أنّ تفسير الهادي بأنّهُ عليّ ﷺ يَلزَمُ منهُ معنًى في غاية الفساد، وهو تفضيلُهُ ﷺ على النّبيّ ﷺ، وهُو مخالفٌ لما جاءت به نصُوصُ الوَحيين، وأجمعت عليه الأُمّة، وتَقرَّرَ في عقائد المسلمين، أنّ نبيَّنَا ﷺ أفضلُ الرُّسُل على الإطلاق، بل أفضلُ البشرية جمعاء، وهو ما أفادَ الشّيخُ محمد ثناء الله المظهريّ بقوله: " ... قبّح الله الرّافضة يَقُولُون: كَان فى التّنزيل: (ولكلّ قوم هادٍ عليٌّ)، حَذَفَ عثمانُ ﷺ حَسَدًا لَفظَ: (عليّ)- لَعَنَهُمُ اللهُ أَنّى يُؤفكُونَ- يُنكِرُون قولَهُ تعالى: ﴿**وَإِنَّا لَهُ لَحَٰفِظُونَ**﴾ ، وعلى هذا يَلزَمُ فَضلُ عليّ رضى الله عنه على النّبيّ ﷺ، فإنّ معنى الآية على هذا: (إنّما أَنتَ مُنذرٌ ولَسْتَ بِهَادٍ ولكنّ عليّ هادٍ لكلّ قومٍ)، ولا يَخفَى مَا فِيهِ"[4]. وقال ثناء الله المظهريّ أيضا في سياق حديثه عمّا زادَهُ الرافضة في القرآن، وزعموا أنّه محذوفٌ: "... وزادوا في بعض الآيات وبعض الألفاظ كما قالوا فى قوله تعالى: (إنّما أنت منذر ولكلّ قوم هادٍ عليّ)"[5].

2- أنّ هذا التّفسير الموضوع قد تَضَمَّنَ تَنَقُّصًا مِن الصّحابة الثّلاثة الخُلفاء، أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ وعن الصّحابة أجمعين، ودليلُهُ استدلالُ الشّيعة به على أَحَقّيّة عليّ في الخلافة بعد رسول الله ﷺ[6]، وهو مخالفٌ مخالفةً

---

[1]- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، 4/ 434.

[2]- المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، 6/ 146. **وقد درس الشّيخ الألبانيّ** طرق هذا الحديث وَكَشَفَ عن عِلَلِهَا، وحكم عليه بالوضع، وأوردَ من أقوال الأئمّة وعباراتهم الدّالّة على نكارته ووضعه، وردّ شبه الشّيعة في التّمسّك به، **وكذا الشّيخ أحمد شاكر** في ترجمته لرجلين من رجال سنده في هامشه على تفسير الطّبريّ. ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، 10/ 535- 536، وكلام الشيخ أحمد شاكر في الهامش(01) في جامع البيان، 16/ 357.

[3]-ينظر تفاسيرهم على هذا الترتيب: المحرر الوجيز، لابن عطية، 3/ 297، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسيّ، 13/ 33، وينظر: روح المعاني للألوسي، 7/ 103، وشرح مقدمة التفسير لابن تيمية، لابن عثيمين، (إعداد الدكتور عبد الله الطيار)، ص 92- 93، وغرائب التفسير وعجائب التأويل، لبرهان الدين الكرماني، 1/ 561، والتفسير المظهري، لمحمد ثناء الله المظهري، 5/ 217 (وتنظر الروايات الخمس (ذات الأرقام: 5، 6، 7، 8، 9 من سورة الرعد) التي ساقها العياشي في تفسيره للهادي بأنّه عليّ، تفسير العياشي، 2/ 218- 219)، وروح المعاني للألوسي، 7/ 103، ومحاسن التأويل، للقاسمي، 6/ 261، وأضواء البيان للشنقيطي، 2/ 223.

[4]- التفسير المظهري، لمحمد ثناء الله المظهري، 2/ 218- 219.

[5]- التفسير المظهري، لمحمد ثناء الله المظهري، 8/ 301.

[6]- قال القمّي الشيعيّ في تفسيره عند هذه الآية: "وقوله: (ويقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربّه إنما أنت منذر ولكلّ قوم هاد) فإنّه حدّثني أبي، عن حماد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المنذر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والهادي أمير المؤمنين عليه السلام وبعده الأئمة عليهم السلام وهو قوله: (ولكل قوم هاد) أي: في كلّ زمان إمام هاد مبين، وهو ردّ علة من ينكر أن في كلّ عصر وزمان إماما، وأنه لا تخلو الأرض من حجة، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تخلو الأرض من إمام قائم بحجة الله، إما ظاهر مشهور، وإما خائف مقهور، لئلاّ يبطل حجج الله وبيّناته. والهدى في كتاب الله عزوجل على وجوه: فمنه الأئمة عليهم السلام وهو قوله: (ولكل قوم هاد) أي: إمام مبين... ". تفسير القمّي، لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمّي، 1/ 360- 361.

صارخةً لما عليه جماهير أهل السنّة والجماعة سلفًا وخلفًا من تفضيل أبي بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ عليّ ﷺ أجمعين، وقد نَبَّهَ على هذا المعنى الفاسِدِ العلّامةُ الألوسيُّ بعدَ أَن عرَا هذا الحديث إلى بعض مَظَانِّهِ؛ فقال:" ... واستدلّ بذلك الشّيعة على خلافة عليّ –كرّم الله وجهه– بعد رسول الله ﷺ بلا فصلٍ. وأُجيبَ: بأنّا لا نُسلّمُ صحّةَ الخبر، وتصحيح الحاكم محكوم عليه بعدم الاعتبار عند أهل الأثر، وليس في الآية دلالة على ما تضمّنَهُ بوجهٍ من الوُجُوهِ..."[1].

خامسًا: التّفسير الصّحيح للهادي:

قد رُويت في تفسير (الهادي) وجوهٌ، ووقَعَت للمُفَسّرينَ فيها اختياراتٌ، وأشهرُ الوُجُوه: الأوّل : أنّه النّبيّ ﷺ، فيكون المعنى: (**إنما أنت منذرٌ وهادٍ لكلّ قومٍ**) هداية البيان والتّبليغ، والثّاني: هو اللهُ عزّ وجلّ، ويكون المعنى: (**إنما أنت منذرٌ، واللهُ هادٍ لكلّ قوم**) هداية التّوفيق، والثّالث: إنّما أنت مُنذرٌ، ولكلّ قومٍ نبيٌّ يَدعُوهُم، والرّابع: إنّما أنتّ منذرٌ ولِكُلِّ قومٍ داعٍ.

والمتأمّل في هذه الوجوه يمكنُهُ إرجاعها إلى معنى واحد، أو إلى معنيين متقاربين، لأنّ القولين الثالث والرّابع يؤولان إلى قول واحد، لأنّه ما نبيٌّ قومٍ إلاّ وهو داعٍ لهم، وليس كلّ داعٍ لقومٍ نبيّ لهم، وكلاهما يهدي النّاس ببيان الحقّ الذي يجب اتّباعُهُ.

وأمّا القولان الأوّل والثّاني فلا تعارض بينهما أيضًا، لتعلّق الأوّل بهداية البيان والتّبليغ، وتعلّق الثّاني بهداية التّوفيق، وهي خاصّة بالله تعالى، فهدايةُ نبيّنا ﷺ لأمّته، وهداية أيّ نَبيٍّ لِقَومه، وهداية أيّ داعٍ لقومه، هي هداية تبليغ وبيان، وهي متوقّفة على توفيق الله تعالى لهؤلاء الأقوام المدعوين لقبول ذلك البيان والتّبليغ، والله أعلم.

وقد ذهبَ طائفة من المفسّرين إلى أنّ الحمل على العموم أولى، كابن عطية[2]، وأبي حيّان[3]، والألوسيّ[4]، وابن عثيمين[5]، وذلك لا يُصادمُ ما عزاهُ السّمعانيّ لأكثر أهل التّفسير قائلاً: "الأَكثرُونَ أنّ معناهُ: ولكُلّ قَوم نبِيّ يَدعُوهُم إلى الله..."[6].

قال ابن عطيّة: " والذي يُشبهُهُ– إن صَحَّ هَذَا– أنّ النّبيّ ﷺ إنّما جعل عليًّا ﷺ مثالاً من علماء الأمّة وهُداتها إلى الدّين، كأنّهُ قال: أنتَ يا عَليّ وَصنفُكَ، فيدخُلُ في هذا: أبو بكر وعمر وعثمان وسائر علماء الصّحابة، ثمّ كذلك مِن كُلِّ عَصرٍ، فَيكُونُ المعنَى– على هذا–: إنّما أنتَ يَا محمد، وَلكلِّ قومٍ في القَدِيمِ والحديثِ دعاةٌ وهداةٌ إلى الخير"[7].

---

[1]– روح المعاني، للألوسي، 7/ 103.

[2]– المحرر الوجيز، 3/ 297.

[3]– البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، 6/ 355، وينظر: روح المعاني، للألوسي، 7/ 103.

[4]– روح المعاني، للألوسي، 7/ 103.

[5]– شرح مقدمة التفسير لابن تيمية، لمحمد بن صالح العثيمين، (إعداد وتقديم الدكتور عبد الله الطيار)، ص 93.

[6]– تفسير القرآن، لأبي المظفّر السمعاني،3/ 79، وينظر: أضواء البيان، للشنقيطي، 2/ 223، ومحاسن التأويل، للقاسمي، 6/ 261.

[7]– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 3/ 297.

وقد نقل عنه هذا التّوجيه أبو حيّان الأندلسيّ[1]، ونَقَلَ الألوسيُّ مقالة أبي حيّان صراحةً[2].

وبهذا يتبيّن أنّ جمهور من المفسّرين لم يذكروا أنّ عليّا هو الهادي[3]، تفضيلاً له على النّبيّ ﷺ، أو على غيره من الصّحابة، كما أرادهُ الشّيعة[4].

[1]- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، 13/ 33، وينظر: روح المعاني، للألوسي، 7/ 103.

[2]- روح المعاني، 7/ 103.

[3]- ينظر: تفسير القرآن، للسمعاني، 3/ 79، و غرائب التفسير وعجائب التأويل، لبرهان الدين الكرماني، 1/ 561.

[4]- سبق التنبيه إلى الروايات الخمس التي ساقها العياشي في تفسيره للهادي بأنّه عليّ. ينظر: تفسير العياشي، 2/ 218- 219.

المحاضرة الثامنة

المجال الأوّل: الدّخيل في تفسير الألفاظ أو تأويل المعاني: (تابع)

النموذج الثالث: الدّخيل في قصّة هاروت وماروت: وردت في جملة من كتب التّفسير روايات إسرائيليّة في تأويل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ ...﴾ الآيات [البقرة: 102– 104].

أولًا: عرض مجمل المرويات الدخيلة:

قد كثرت طرقُ هذه الرّوايات، وتعدّدت أسانيدها ، لكنّها – في الجملة – تكاد تجتمع ألفاظها ومعانيها فيما أخرجه الإمام الطبريّ في تفسيره، وغيره من المفسرين، لذا فقد اكتفيتُ بذكر هذا اللفظ عند الطبري بإسناده، مع أنّه أخرجها من طُرُق وأسانيد أخرى، وبألفاظ متقاربة.

قال أبو جعفر الطّبريّ: "حدّثني المثنّى بن إبراهيم قال، حدّثنا إسحاق قال، حدّثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الرّبيع قال: لم وقع النّاس من بعدِ آدم فيما وَقعُوا فيه من المعاصي والكفر بالله، قالت الملائكةُ في السّماء: أَيْ ربّ، هذا العالَم إنّما خَلقْتَهم لعبادتك وطاعتك، وقد رَكِبُوا الكفرَ وقَتْلَ النّفس الحرام وأكلَ المال الحرام والسّرقةَ والزّنا وشربَ الخمر! فَجعلُوا يَدعُون عليهم ولا يعذرونهم، فقيل لهم: (إنّهم في غَيبٍ)[1]، فلم يعذروهم، فقيل لهم: اختاروا منكم مَلَكَيْنِ آمُرهُمَا بأمري وأنّاهما عن معصيتي، فاختارُوا هاروتَ وماروتَ، فَأُهْبِطَا إلى الأرض، وجُعِلَ بهما شهواتُ بني آدم، وأُمِرَا أن يعبُدَا الله ولا يُشركَا به شيئًا، ونُهِيَا عن قتل النّفس الحرام، وأكلِ المال الحرام، والسّرقة، والزّنا، وشُرب الخمر. فَلَبِثَا على ذلك في الأرض زمانًا يَحْكُمَانِ بين النّاس بالحقّ، وذلك في زمان إدريس، وفي ذلك الزّمان امرأةٌ حُسْنُهَا في سائر النّاس كَحُسنِ الزّهرة في سائر الكواكب، وأنّها أَتَتْ عَلَيْهِمَا، فَخَضَعَا لها بالقول، وأَرَادَاهَا على نفسها، وأنّها أَبَتْ إلاّ أن يكونا على أَمْرِهَا ودِينِهَا، وأنّهما سَأَلاَهَا عن دينها التي هي عليه، فأَخرَجَتْ لهما صَنَمًا وقالت: هذا أَعبُدُ، فقالاَ لا حاجةَ لنا في عبادة هذا! فَذَهَبَا فَغَبرا (أي: مَكَثَ وبَقِيَ) ما شاء الله[2]، ثمّ أَتَيَا عليها فَخَضَعَا لها بالقول وأرادَاها على نفسها، فقالت: لا؛ إلاّ أن تَكُونَا على مَا أنا عليه، فقالا: لا حاجةَ لنا في عبادة هذا! فلمّا رَأَتْ أنّهما أَبَيَا أن يَعبُدَا الصّنَمَ، قالت لهما: اختَارَا إحدى الخلال الثّلاث: إمّا أن تعبُدَا الصّنَم، أو تقتُلاَ النّفسَ، أو تَشرَبَا الخمر، فقالاَ: كلّ هذا لا ينبغي، وأهوَنُ الثّلاثة شُربُ الخمر، فَسَقَتْهُمَا الخمرَ، حتّى إذا أَخَذَتِ

---

[1]– علّق الشّيخ أحمد شاكر على هذه العبارة قائلاً: "ما أدري ما يعني بقوله: (إنهم في غيب)، إلاّ أن يكون أراد الغيب: وهو ما غيّبك من الأرض، لبعده وانقطاعه، وهبوطه عما حوله. كأنه يقول: إنّهم في مكان غيّبهم عمّا تشهدون أنتم – أيها الملائكة – من آيات ربّكم". جامع البيان، للطبري، 2/ 432.

[2]– علّق الشيخ أحمد شاكر على هذه العبارة شارحًا قائلاً: "في المطبوعة: "فصبرا ما شاء الله"، وفي ابن كثير: "فعبرا". وغَبَرَ: مَكَثَ وبَقِيَ". جامع البيان، للطبري، 2/ 432.

الخَمْرَ فيهمَا وَقَعَا بِهَا، فَمَرَّ بهما إنسانٌ، وهُمَا في ذلك، فَخَشِيَا أن يُفْشِيَ عليهما فقتلاهُ، فلمَّا أن ذَهَبَ عنهما السّكر، عَرَفَا ما وقَعَا فيه من الخطيئة، وأرادَا أن يَصْعَدَا إلى السّماء، فَلَمْ يَسْتَطِيعَا، فَحِيلَ بينهما وبين ذلك، وكُشِفَ الغطاءُ بينهما وبين أهل السّماء، فَنَظرَتِ الملائكةُ إلى ما وَقَعَا فيه من الذّنب، فَعجِبُوا كلّ العَجَب، وعَلمُوا أنّ مَن كَانَ في غَيْبٍ فهُوَ أقلُّ خشيةً، فَجَعَلُوا بَعدَ ذلكَ يَستغفِرُونَ لِمَن في الأرض، وأنّهما لَمَّا وَقَعَا فيما وَقَعَا فيه من الخطيئة، قِيلَ لهما: اختَارَا عذابَ الدّنيا أو عذابَ الآخرة! فقالا: أمّا عذابُ الدّنيا فإنّه ينقطعُ، وأمّا عذابُ الآخرة فلا انقطاع له، فَاخْتَارَا عذابَ الدُّنيا، فَجُعِلاَ بِبَابِل، فَهُمَا يُعذَّبَانِ)". وفي رواية أخرى لابن عباس عند الطبريّ: (قال: فأوحى اللهُ إلى سليمان بن داود أن يُخيِّرَهُما بين عذاب الدّنيا وعذاب الآخرة، فاختارا عذابَ الدّنيا، فَكُبِّلاَ مِن أَكْعُبِهِمَا إلى أَعنَاقِهِمَا بِمِثلِ أَعْنَاقِ البُخْتِ، وَجُعِلا بِبابِلَ.) [1].

وفي رواية عن عليّ بن أبي طالب ﷺ: (كانت الزُّهَرَة امرأة جميلة من أهل فارس، وأنّها خَاصَمَت إلى الملَكين هاروت وماروت، فَرَاوَدَاهَا عن نفسِها، فَأَبَتْ إلاَّ أن يُعلِّمَاهَا الكلامَ الذي إذَا تُكُلِّمَ بِهِ يُعْرَجُ بِهِ إلى السّماء، فَعَلَّمَاهَا، فَتَكَلَّمَتْ بِهِ، فَعَرَجَتْ إلى السّماء، فَمُسِخَتْ كَوكبًا) [2].

وقد رُويت هذه القصّة من طرق عدّة عن (علي، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وكعب الأحبار، والسدي، والكلبي[3]، وعن مجاهد، والربيع، رواها ابن جرير الطبري في تفسيره، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والحاكم، وابن المنذر، وابن أبي الدنيا، والبيهقي، والخطيب في تفاسيرهم وكتبهم)[4].

ثانيًا: نقد العلماء لأسانيد هذه المرويات إجمالاً: انتقد أسانيد هذه القصة بل أبطلها جمع من الأئمّة، ولهم في ذلك عبارات شديدة، لا تترك أدنى ارتياب في كونها من أكاذيب بني إسرائيل وأخبارهم الملفّقة، وكان من أبرز هؤلاء الأئمّة انتقدوها وأبطلوها: القاضي ابن العربي، والقاضي عياض، والفخر الرازي، وابن كثير، وأبو السعود، والقاسمي، وأبو شهبة[5]. وإليك بعض أقوال ونصوص هؤلاء:

1- قال القاضي عياض:" وما ذكَرَ فيها أهلُ الأخبار ونقلةُ المفسّرين وما روي عن علي وابن عباس في خبرهما وابتلائهما، فاعلم – أكرمك الله– أنّ هذه الأخبار لم يُرْوَ منها شيءٌ لا سقيمٌ ولا صحيحٌ عن رسول الله ﷺ...". **وقال عياض أيضًا:** "... وهذه الأخبار من كتب اليهود وافترائهم كما نصه الله أول الآيات من افترائهم بذلك على

---

[1]- جامع البيان، للطبري، 2/ 228.

[2]- جامع البيان، للطبري، 2/ 229. وتنظر القصة بأسانيدها وألفاظها المتفاوتة في : جامع البيان، للطبري، 2/ 427- 435، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم الرازي، 1/ 189- 192، والكشف والبيان، للثعلبي، 164/1- 166، ومعالم التنزيل، للبغوي، 1/ 128- 131، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 1/ 352- 362، والتفسير الكبير للفخر الرازي، مج 2، 3/ 199، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود، 1/ 252- 254 .

[3]- ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 2/ 284- 285، والإسرائيليات والموضوعات، لأبي شهبة، ص 159- 160.

[4]- ينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 159- 160.

[5]- تنظر تفاسيرهم على الترتيب: أحكام القرآن، لابن العربي، 1/ 46، والشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض اليحصبي، 2/ 175- 176، والتفسير الكبير، للفخر الرازي، 3/ 631. وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 1/ 360. وإرشاد العقل السليم لأبي السعود العمادي، 1/ 138، ومحاسن التأويل، للقاسمي، 1/ 366، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 162، وص 163.

سليمان وتكفيرهم إياهُ، وقد انطوت القصة على شنع عظيمة..."[1].

2- قال الفخر الرازي في ردّها: " وَاعلَم أنّ هذه الرِّوايةَ فاسدةٌ مردودة غيرُ مقبولةٍ..."[2] .

3- قال الحافظ ابن كثير: "...وقَصَّهَا خلقٌ من المفسّرين من المتقدّمين والمتأخّرين، وحاصلها راجعٌ في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل، إذ ليس فيها حديثٌ مرفوعٌ صحيحٌ متّصلٌ الإسناد إلى الصّادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وظاهرٌ سياق القرآن إجمالُ القصّة من غير بسطٍ ولا إطنابٍ فيها، فنحنُ نُؤمنُ بما ورد في القرآن على ما أرادهُ الله تعالى، والله أعلم بحقيقة الحالِ"[3].

4- قال أبو السعود:"...فمِمّا لا تعويل عليه لما أنّ مدارَهُ رواية اليهود مع ما فيه من المخالفة لأدلّة العقل والنقل..."[4].

5- قال الشيخ أبو شهبة: "...ولا ينبغي أن يشكّ مسلمٌ عاقلٌ فضلاً عن طالب حديث في أنّ هذا موضوعٌ على النّبيّ ﷺ مهما بلَغَتْ أسانيدُهُ من الثّبوت، فما بالُكَ إذا كانت أسانيدُها واهيةً، ساقطةً، ولا تخلو من وضّاعٍ، أو ضعيفٍ، أو مجهولٍ؟ ونصَّ على وَضعِهِ أئمةُ الحديث"[5].

ثالثًا: نقدُ العلماء لمعاني هذه المرويّات وإبطالها:

لقد تضمّنتِ القصّةُ بروَاياتها مَعانٍ فاسدة تُخالِفُ ما في شرعنا؛ ممّا تقرّر في باب الاعتقاد وغيره، أهمّها:

1- أنّها تضمّنت معنى فاسدًا يتعلق بطبيعة الملائكة، فقد ورد في القصة أنّ الملكين قد وقعا فيما حرّم الله تعالى، فشربا الخمر، وفَعَلاَ الفاحشة في امرأة يقال لها الزهرة ، وقتلا نفسًا حرّم الله قتلها[6]، بل ذكر الثّعلبيّ عن الرّبيع بن أنس قال:(سَجَدَا للصّنَم، فَمَسَخَ اللهُ الزّهرةَ كوكبًا)[7]. قال ابن كثير:"...وهذا السّياق فيه زيادات كثيرة، وإغراب ونكارة، والله أعلم بالصّواب"[8]. فإذا عرفنا أنّ هذه الذنوب والموقبات تناولت جنسًا كرّمه الله تعالى وجبله على الطّاعة ، فلا يَعرف إلى المعصية طريقًا، ولا إلى الذنوب سبيلا، جنسًا قال الله في حقّه: ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: 06]، وقال: ﴿ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾[الأنبياء: 19-20]، وقال أيضا: ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ **[الأنبياء: 26- 27]**؛

---

[1]- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، 2/ 175- 176.

[2] - التفسير الكبير، للفخر الرازي، 3/ 631. وينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 2/ 284- 285، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، 2/ 377- 378، وكتاب الغمّاز على اللُمّاز في الموضوعات المشهورات، لنور الدين أبي الحسن السمهوديّ، ص 230.

[3] - تفسير القرآن العظيم، 1/ 360.

[4]- إرشاد العقل السليم، 1/ 138، وينظر: محاسن التأويل، للقاسمي، 1/ 366. (إلاّ أنّ القاسميّ لا يرى أنّ هاروت وماروت ملكان من ملائكة الله الكرام، بل ذهب إلى أنّهما رجلان صالحان، وهو أحد الأقوال في الملكين)، ينظر: محاسن التأويل، 1/ 365.

[5]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 162، وص 163.

[6] - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير،1/357- 358.

[7] - الكشف والبيان، لأبي إسحاق للثعلبي، 165/1.

[8] - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 358/1.

إذا عرفنا ذلك؛ أَدْرَكنَا بطلانَ هذه القصّة[1].

2– أنّ الإقرار والتصديق بما وردَ في القصة من أحداثها ممّا يدور حول الملكين، وهما من ملائكة الله تعالى، وأنّهما قد وقعا فيما حرّمه الله تعالى، من شرب الخمر، وفعل الفاحشة يقال لها الزهرة، وقتل نفسٍ حرّم الله قتلها! أو أنّهما عَبَدَا صَنَمًا كان معها!! كلّ ذلك يخالف إجماع المسلمين على أنّ الملائكة مؤمنون مكرّمون، "وقد اتفق أئمة المسلمين على أنّ حكم المرسلين منهم حكم النبيّين في العصمة والتبليغ، واختلفوا في غير المرسلين منهم، والصّواب عصمتهم جميعًا، وتنزيه مقامهم الرفيع عن جميع ما يحطّ من رتبتهم ومنزلتهم"[2].

3– أنّ القصة تضمّنت أنّ الله تعالى خلق كوكب الزّهرة بعد أن فُتِنَ الملكان بهذه المرأة الحسناء ومَسخِ اللهِ لها لَمَّا أرادت الصّعود إلى السماء، وهو معنى باطلٌ، "لأنّ الله تعالى خلق النّجوم والكواكب ومنها الزهرة حين خلق السّماء، وفي ذلك يقول القرطبي:" وممّا يدُلُّ على عدم صحّته أنّ اللّه تعالى خلق النُّجومَ وهذه الكواكبَ حين خلق السّماءَ، ففي الخبر:(أنَّ السّماء لمّا خُلقت خُلِقَ فيها سبعةُ دَوَّارةٍ زُحلُ والمشتَرِي وبَهرَامُ وعُطَارِدُ والزُّهَرَةُ والشّمسُ والقمرُ)، وهذا معنى قول اللّه تعالى:﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ، فثبتَ بهذا أنّ الزُّهَرَةَ وَسُهيلًا قد كانا قبل خلقِ آدم"[3]، وقال الألوسيّ:"...والزّهرة كانت يومَ خلق اللهُ تعالى السّماوات والأرض، والقولُ بأنّها تمثّلَت لهما فكانَ ما كانَ ورُدّت إلى مكانها غيرُ معقول ولا مقبول"[4].

4– أنّه قد ورد في القصّة أنّ الملكين يعذّبان إلى يوم القيامة، وبالأحرى أنّهما اليوم في عذاب، وذلك أنّ الله تعالى خيّرهما (بين عذاب الدنيا، وعذاب الآخرة، فاختارا عذاب الدنيا على عذاب الآخرة، فأوحى الله إليهما: أن ائتيا بابل، فانطلقا إلى بابل، فخسف بهما، فهما منكوسان بين السماء والأرض، معذّبان إلى يوم القيامة)، وهذا المعنى في غاية الفساد، والبعد عن المنقول والمعقول، لذا فقد نقل العلامة الألوسيّ عن شهاب الدين العراقيّ القول بكفر من اعتقد هذا في الملكين، فقال:" ونصّ الشهاب العراقيّ، على أنّ من اعتقد في هاروت وماروت أنهما ملكان يُعذَّبَانِ على خَطيئتهما مع الزّهرة فهو كافر بالله تعالى العظيم، فإنّ الملائكة معصومون ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٦﴾ [التحريم: 06]، ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾[الأنبياء: 19- 20]"[5].

خامسًا: التّوجيه الصّحيح لمعاني آيات القصّة:

قبل الحديث عن تأويل هذه الآيات يحسن التذكير بأن هذه الآية من أشكل الآيات عند المفسرين، واختلفوا في تفسيرها اختلافا عظيما، قال الزجاج في سياق تفسيره وإعرابه للآية: "...واللَّهُ – أعلم بحقيقة تفسير هذه الآية– فإنّ

---

[1]– عمدة التفسير للشيخ أحمد شاكر، 1/ 147، هامش رقم: (01) وينظر: إبطال قصة هاروت وماروت، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد النجار، وهو على الرابط: **https://old.uqu.edu.sa/page/ar/160078**

[2]– الشفا بالتعريف بحقوق المصطفى، للقاضي عياض ، 2/ 174– 175، وينظر: بحث: التحقيق في قصة هاروت وماروت المذكورة في سورة البقرة، للدكتور أحمد بن عبد العزيز القصير، على الرابط: **library.mediu.edu.my/books/MAL01764**، ص 06.

[3] – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 2/ 284– 285.

[4] – روح المعاني، للألوسي، 1/ 339– 340.

[5]– روح المعاني، 1/ 339– 340، وينظر: التفسير الكبير، للفخر الرازي، 3/ 631.

النّحويّين قد تَرَكَ كثيرٌ منهم الكلامَ فيها لِصُعُوبتها، وتكلَّمَ جماعةٌ منهم، وإنَّما تكلَّمنَا على مَذاهبهم"[1]. وقال الواحديّ: "هذه الآية قد أشكل علمُ إعرابها ومعناها على كثيرٍ من النّاس، حتّى تَرَكَ أكثرُ أهل العلم والنّحو الكلام فيها لصُعوبتها، وتكلّم آخرُون فيها"[2]. وقال الشّيخ تقي الدّين الهلاليّ المغربيّ:"لا أعلم آيةً في كتاب الله تحيّرتُ في تفسيرها فيهَا كَمَا تَحيّرتُ في تفسيرِ هذه الآية، لأنّ النّاس مِن زَمانِ الصّحابة إلى يومنا هذا اختلفُوا في تفسيرها، وأنا أَستعينُ بالله وأختارُ القول الذي أراهُ صحيحًا مُطابقًا للأصول، وما أبرّئُ نفسي من الخطأ..."[3].

ولتوجيه الآيات توجيهًا سليمًا؛ لابدّ أن يتقدّمه الحديثُ عن ثلاث مسائل فيما يأتي:

الأولى: القول في (ما) من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾: اختلف المفسرون في (ما) في هذا الموضع؛ هل هي موصولة بمعنى (الذي)، أو هي نافية بمعنى (لم)، قال الماوردي:"وفي (مَا) ها هنا وجهان: أحدهما: بمعنى الذي , وتقديره: الذي أنزل على الملكين. والثاني: أنها بمعنى النفي, وتقديره: ولم ينزل على الملكين"[4].

وقد ذكر القولين كلّ من الطبري، وابن عطية، والسمعاني، والبيضاوي، وابن كثير[5]، وغيرهم. وذكر الشيخ تقي الدين الهلالي أنّ القول بأنّها موصولة هو قول أكثر المفسّرين[6]، وذكر ابن حجر أنّه قول الجمهور[7].

وأمّا القول بأنّ ما نافية، بمعنى: أنّ الله عزّ وجلّ لم ينزل السّحر على الملكين ببابل، ضعيفٌ، لدلالة تتمّة الآية على أنّه سبحانه أنزله، وهي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.

2/ القول في (الملَكينِ) أنهما هاروت وماروت: اختلفوا في هاروت وماروت هل هما ملكان أم لا؟ وهذا مبنيّ على اختلافهم، هل (هاروت وماروت) بدل من (الملَكين) أم هو معطوف على الشياطين؟ فالأكثر على أنّهما بدلٌ من (الملَكين)، فهما ملكان أنزلهما الله تعالى فتنة وابتلاءً للناس، كما ذكره ابن حجر، وصحّح هذا التأويل السّمعاني في تفسيره، واستظهره الراغب الأصفهانيّ، واختاره الزمخشريّ، وبرهان الدين البقاعيّ[8].

3/ في أسباب نزول هذه الآيات: ساق بعض الأئمّة روايات في نزول هذه الآيات، تدور أسانيدها بين الصّحّة والحسن، أذكرُها استعانةً بها على شرح معاني الآيات وتوجيهها توجيهًا صحيحًا، تندفعُ به بعض الإشكالات:

أ– أخرج ابن أبي حاتم: حدثنا أبو سعيد الأشج ثنا أبو أسامة عن الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال آصفُ كاتبُ سليمان وكان يعلم الاسم (الأعظم) وكان يكتبُ كلَّ شيءٍ بأمرِ سليمان ويدفنُهُ

---

[1] – معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزّجّاج، 1/ 185.

[2] – التفسير البسيط، لأبي الحسن الواحدي، 3/ 183.

[3] – سبيل الرشاد في هدي خير العباد، للشيخ محمد تقي الدين الهلالي، 1/ 164.

[4] – تفسير النكت والعيون، للماوردي، 1/ 165.

[5] – تنظر تفاسيرهم على هذا الترتيب: جامع البيان، للطبري، 2/ 420، 423، 424، والمحرر الوجيز، 1/ 186، وتفسير النكت والعيون، للماوردي، 1/ 165، وتفسير القرآن، للسمعاني، 1/ 116، وأنوار التنزيل، للبيضاوي، 1/ 98، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير 1/ 350– 351، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني، 10/ 227.

[6] – سبيل الرشاد في هدي خير العباد، لمحمد تقي الدين الهلالي، 1/ 164.

[7] – ينظر: فتح الباري، 10/ 227. وتفسير النكت والعيون، للماوردي، 1/ 165.

[8] – ينظر ذلك في الكتب والتفاسير على الترتيب: فتح الباري لابن حجر العسقلاني، 10/ 224، وتفسير القرآن، للسمعاني، 1/ 116، وتفسير الراغب الأصفهاني (بسيوني)، 1/ 278، والكشاف، للزمخشري، 1/ 172، ونظم الدرر، للبقاعي، 2/ 77– 78.

تحت كُرسيِّه، فلمّا مَاتَ سليمانُ أخرجته الشّياطين فَكَتَبُوا بينَ كلِّ سطرين سِحرًا وكُفرًا وقالوا: هذا الذي كان سُليمانُ يعملُ بها. قال: فأكفَرَهُ جهّالُ النَّاس وسَبُّوهُ، وَوَقَفَ عُلماؤُهم فَلَمْ يَزَلْ جُهَّالُهُمْ يَسُبُّوهُ حتَّى أُنزلَ على محمد: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾[1].

ب- وقال الواحدي: أخبرنا محمد بن عبد العزيز القنطري، أخبرنا أبو الفضل الحدادي، أخبرنا أبو يزيد الخالدي، أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا جرير، أخبرنا حصين بن عبد الرحمن، عن عمران بن الحارث قال: بينما نحن عند ابن عباس إذ قال: إنّ الشّياطين كانوا يسترقُونَ السّمعَ من السّماء، فيجِيءُ أَحدُهم بكلمةِ حقٍّ، فإذَا جَرَّبَ مِن أَحدِهِمُ الصّدق كَذَبَ معَهَا سبعينَ كذبةً، فَيشرّبها قلوبَ النّاس، فاطّلَع على ذلك سُليمان فَأخَذَها فَدَفَنَهَا تَحتَ الكرسيّ، فَلَمَّا مَات سليمانُ قامَ شَيطَانٌ بالطّريق فقال: أَلاَ أدلُّكُم على كَنزِ سُليمان الممنَّع الذي لا كَنزَ له مثله؟ قالوا: نعم، قال: تَحتَ الكُرسيّ، فَأخرجُوهُ، فقالوا: هذا سِحرٌ. فَتنَاسَخَتْهُ الأمم، فَأنزلَ اللهُ تعالى عُذرَ سليمان: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ ﴾[2].

وقد ذكر الشيخ أحمد شاكر روايةَ ابن عباس عند ابن أبي حاتم في تفسيره، ولم يستبعدْهَا من مختصره لتفسير ابن كثير كما فَعَلَ بروياتٍ أخرى، بل صحّح إسنادَ هذه الرواية موقوفةً فقال: "إسنادُهُ الذي نقلَهُ ابن كثير – وحذفناهُ– إسنادٌ صحيحٌ، وهذا موقوفٌ من كلام ابن عبّاس، ونحنُ نقفُ فيه فلا نقولُ شيئًا، وقد أطال ابن كثير في نقل أخبار في هذا المعنى، رحمه الله وإيّانا، وغفر لنا وله"[3].

وذكر الدكتور بشير حكمت ياسين الروايتين السابقتين ثمّ قال:" وهاتان الروايتان من أخبار أهل الكتاب، ولكنَّها لا تَتعارضُ مع الكتاب والسُّنة؛ بل لبعضِ فَقَرَاتها شواهدُ، فهي تُوافقُ عصمةَ سُليمان عليه السلام، وتُبرِّئُ ساحتَهُ ممَّا أُلصِقَ به مِن مُفتريات الإسرائيليّات. واستراقُ الشّياطين السّمعَ ثَابتٌ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحجر: 16-18]"[4].

5- التّوجيه السّليم لآيات القصّة: في ضوء ما سبق تقريرهُ في أنّ هاروت وماروت ملكان، وأنّ (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾ موصولة بمعنى (الذي)، **واستعانةً بالمرويِّ في نزولها، ونظرًا في سياقها،** يمكن القول في توجيه معانيها إجمالاً: إنّ الله تعالى في هذه الآيات قد أخبر عن اليهود، ومزاعمهم، وتكذيبهم الأنبياء "فالقومُ ذمَّهُم اللهُ بِنَبْذِهِمُ العُهُودَ التي تقدَّمَ اللهُ إليهم في التّمسك بها والقيام بحقّها، ولهذا أَعْقَبَهُم ذلك التّكذيب بالرّسول المبعوث إليهم وإلى النّاس كافّةً، الذي في كُتُبِهِم نَعتُهُ وَصِفَتُهُ وأخبارُهُ، وقد أُمِرُوا فيها باتّباعه ومؤازرته ومناصرته، كما قال: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾الآية[الأعراف: 157]، وقال هاهُنا: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا

---

[1] – تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي، 1/ 185.

[2] – أخرجه أبو الحسن الواحدي في أسباب النزول، رواية بدر الدين أبي نصر محمد بن عبد الله الأرغياني، ص 136.

[3] – عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، للشيخ أحمد محمد شاكر، 1/ 144 (هامش: 01)

[4] – التفسير الصحيح (موسوعة التفسير المسبور)، 1/ 193.

﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ أي: طَرَحَ طائفةٌ منهم كتابَ الله الذي بأيديهم، ممّا فيه البشارةُ بمحمّد ﷺ وراء ظهورهم، أي: تركوها، كأنّهم لا يعلمون ما فيها، وأقبلوا على تعلُّم السّحر واتّباعه، ولهذا أَرَادُوا كَيدًا برسُول الله ﷺ وسَحَرُوهُ في مُشْطٍ ومُشَاقة وجُفّ طَلعَةِ ذَكَرٍ، تحتَ رَاعُونَةِ بئرِ ذِي أروان. وكان الذي تولّى ذلك منهم رجلٌ، يُقال له: لَبيد بن الأعصم – لعنهُ الله– فأطْلَعَ الله على ذلك رسولَهُ ﷺ، وشفاهُ منه وأنقذُهُ، كما ثبتَ ذلك مبسُوطا في الصّحيحين عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها... وروى ابن أبي حاتم: عن ابن عباس، قال: كان آصفُ كاتبَ سليمان، وكان يعلم الاسم (الأعظم)، وكان يكتبُ كلَّ شيءٍ بأمرِ سليمان ويدفنُهُ تحت كُرسيِّه، فلمّا مَاتَ سليمانُ أخرجته الشّياطين فَكَتَبُوا بينَ كلِّ سطرين سِحرًا وكُفرًا وقالوا: هذا الذي كان سُليمانُ يعملُ بها. قال: فأكفَرَهُ جهّالُ النَّاس وسَبُّوهُ، وَوَقَفَ عُلماؤُهم فَلَمْ يَزَلْ جُهَّالُهُمْ يَسُبُّوهُ حتَّى أُنزلَ على محمد: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾"[1]. و"هؤلاء اليهود لَمَّا نَبَذُوا كتاب الله اتّبعوا ما تتلوا الشّياطين وتختلقُ من السِّحر على ملك سليمان، حيثُ أَخرَجَتْ الشّياطينُ للنّاس السّحرَ، وزَعَمُوا أنّ سُليمان – عليه السّلام– كان يَستعمِلُهُ وبه حَصلَ له الملكُ العظيمُ، وهم كَذَبَةٌ في ذلك، فَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُ سليمانُ، بل نزَّهَهُ الصّادق في قِيلِهِ: ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ ﴾ أي: بتعلُّم السِّحر، فَلَمْ يَتَعلَّمهُ، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾ بذلك.

﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ من إضلالهم وحرصهم على إغواء بني آدم، وكذلك اتّبع اليهودُ السّحرَ الذي أُنزلَ على الملكين الكائنين بأرض بابل من أرض العراق، أُنزِلَ عليهما السّحرُ امتحانًا وابتلاءً من الله لعبادِهِ فَيُعلّمانهم السّحر.

﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ ﴾ ينصحَاهُ، و﴿ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ أي: لا تتعلم السّحر فإنه كفر، فينهيانه عن السّحر، ويخبرانه عن مرتبته، فتعليم الشّياطين للسّحر على وجه التّدليس والإضلال، ونسبتُهُ وترويجُهُ إلى من بَرّأهُ الله منه وهو سليمان عليه السلام، وتعليمُ الملَكين امتحانًا مع نُصحِهِمَا لِئَلاَّ يكونَ لهم حُجّة.

فهؤلاء اليهود يتّبعُون السِّحر الذي تُعلِّمُه الشّياطين، والسّحرَ الذي يُعلِّمُه الملكان، فَتركُوا عِلمَ الأنبياء والمرسلين وأَقبَلُوا على عِلمِ الشّياطين، وكلٌّ يَصْبُو إلى مَا يُنَاسِبُهُ "[2].

"فهؤلاء يتعلّمون من الملَكَين ما يفرّقون به بين أفراد المجتمع، ولم يتعلّمُوهُ من أجل التفرقة بين النّبوة والسّحر فيكون النّفع لهم، ولكنّهم على الضّرر قصرُوهُ، وعلى الإضرار وقفوهُ وهم بسحرهم هذا لا يؤثرون في شيء إلاّ بما اقتضته حكمة الله تعالى وأذن في وقوعه، وليس لهم مقابل صنيعهم هذا نصيب من نعيم الآخرة لأنهم بدّلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار، نعمة سخّروها في غير موضعها فكانوا ظالمين، فاستحقوا من الله اللعنة وما ظلمهم الله ولكن أنفسهم كانوا يظلمون"[3].

وفي عطف قوله تعالى:﴿ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾ على (السّحر) فائدة جليلة نبّه إليها العلامة الألوسيّ فقال:

---

[1] – عمدة التفسير، لأحمد شاكر، 1/ 143– 144، وينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 1/ 345– 346.

[2] – تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، ص 60– 61، وينظر: نظم الدرر، للبقاعي، 2/ 69– 79.

[3] – ينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 165– 166، وإبطال قصة هاروت وماروت، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد النجار، على الرابط: https://old.uqu.edu.sa/page/ar/160078

"﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾ المراد الجنس، وهو عطفٌ على (السِّحر)، وهما واحدٌ إلاّ أنّه نزّل تغاير المفهوم منزلة تغاير الذّات، كما في قوله:(إلى الملك القرم وابن الهمام) البيت، وفائدةُ العطف التّنصيصُ بأنّهم- يعلمون- ما هو جامعٌ بين كونه سِحرًا وبين كونه مُنزَّلاً عَلَى الملكَين للابتلاء، فيفيدُ ذَمَّهُم بارتكابِهِمُ النّهيَ بوجهين، وقد يُرادُ بالموصول المعهود- وهو نوع آخر أقوى- فيكون من عطف الخاص على العام إشارة إلى كماله"[1].

فإن قيل: إذا كان السّحرُ نزل على الملكين، فلماذا كُرِهَ؟ فالجواب من وجهين: أحدهما – وقد سبق التّنبيه عليه آنفًا- : وهو: أنّه من الجائز أن يكون الله تعالى امتحَنَ النّاس بالملَكَين، فَمَن قَبل التّعلّم كان كافرًا، ومن لم يقبله فهو مُؤمنٌ، كما امتحن بنهر طالوت، ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ ، والآخر: أنّهما كانا يعلّمان النّاس: ما السّحر، ويأمران باجتنابه، وفي ذلك حكمة، لأنّ سائلاً لو قال: ما الزّنا؟ لوجبَ أن يُوقفَ عليها، ويعلّم أنّه حرامٌ"[2]. وبهذا يتبيّن أنّهُ "ليس في الآية ما يدلّ – ولو مِن بُعد- على هذه القصة المنكرة، وليس السبب في نزول الآية ذلك..." [3].

---

[1] – روح المعاني، للألوسي، 1/ 536- 537، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، 1/ 97.

[2] – زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، 1/ 122- 123، والكشاف للزمخشري، 1/ 173. – بتصرف يسير-.

[3]– ينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 165- 166، وإبطال قصة هاروت وماروت، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد النجار، على الرابط: https://old.uqu.edu.sa/page/ar/160078

المحاضرة التاسعة

المجال الثاني: الدّخيل في تفسير قصص الأنبياء:

النّموذج الأوّل: الدّخيل في تفسير قصّة فتنة داود عليه السلام: ذكر طائفة من المفسرين في قصّة داود عليه السلام رواياتٍ إسرائيليّة، تنافي مقام الأنبياء، وتقدح في عصمتهم، وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ ... وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٢٥﴾﴾[ص: 21- 25].

أوّلًا: عرض مجمل المرويات الدخيلة:

أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عباس ﷺ: (إنّ داود عليه السلام حدَّث نفسَهُ أنَّه إنِ ابتُلِيَ أن يَعتَصِمَ، فقيل له: إنّكَ ستُبتَلَى، وستعلَمُ اليومَ الذي تُبتلَى فيه، فَخُذ حِذرَكَ، فقيل له: هذا اليومُ الذي تُبتلَى فيه فَأخذَ الزّبور، ودَخَلَ المحرابَ، وأَغلَقَ بَابَ المحراب، وأدْخَلَ الزّبور في حجره، وأَقعَدَ مُنصفًا على الباب، وقال: لا تَأذَن لأحدٍ عليّ اليوم، فبينمَا هو يقرأُ الزّبور إذ جاءَ طائرٌ مُذَهَّبٌ كَأحسَنِ مَا يكونُ الطَّيرُ، فيه من كُلِّ لَونٍ فَجَعَلَ يدرجُ بين يديه، فَدَنَا منهُ؛ فَأَمكَنَ أن يأخذَهُ، فتناوَلَهُ بيدِهِ ليأخذَهُ فَطَارَ فَوقَهُ على كُوَّةِ المحراب، فَدَنَا منه ليأخذهُ فَطارَ فَأشرفَ عليه لِينظُرَ أَينَ وَقَعَ؛ فإذَا هُو بامرأةٍ عندَ بِرْكَتِهَا تَغتَسِلُ من الحَيضِ، فَلَمَّا رَأَتْ ظِلَّهُ حَرَّكَتْ رَأسَها فغطَّتْ جَسدَها أَجمعَ بشَعرِهَا، وكان زوجُها غازيًا في سبيل الله، فَكتَبَ داود عليه السّلام إلى رأس الغُزاة: انظُرْ فَاجعَلْهُ في حَمَلَةِ التّابوت، إمّا أن يُفتحَ عليهم، وإمّا أن يُقتَلُوا؛ فَقَدَّمَهُ في حملة التّابوت فَقُتِلَ، فَلمّا انقَضَتْ عدّتُها خَطَبَهَا داودُ عليه السّلام فَاشترَطَت عليه إن وَلَدَت غُلامًا أن يكونَ الخليفةَ من بعده، وأَشهَدَتْ عليه خمسًا من بني إسرائيل، وكَتَبَتْ عليه بذلك كتابًا؛ فَأشعَرَ بنفسِهِ أنّه كَتَب؛ حتّى وَلَدَت سليمانَ عليه الصّلاة والسّلام وشَبَّ، فَتَسوَّرَ عليه الملكَان المحرابَ فَكانَ شَأنُهُما مَا قَصَّ اللهُ تعالى في كتابه، وخرَّ داود عليه السّلام سَاجدًا، فغفرَ اللهُ له وتابَ عليه)[1].

وأخرج الطّبريّ في تفسيره؛ قال: حدّثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني ابن لهيعة، عن أبي صخر، عن يزيد الرّقاشي، عن أنس بن مالك سمعه يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (إنّ داود النّبيّ ﷺ حينَ نظرَ إلى المرأة فَأُهِمَّ، قَطَعَ على بني إسرائيل بعْثًا، فَأوصَى صَاحِبَ البَعثِ، فقال: إذا حَضرَ العدوُّ فقرِّبْ فُلانًا بين يدي التّابوت، وكان التّابوت في ذلك الزّمان يُستَنصَرُ به، مَنْ قُدِّمَ بين يَدَي التّابُوت لَمْ يَرْجِعْ حتّى يُقتَل أو يَنهزِمَ عنهُ الجيشُ، فَقُتِلَ زوجُ المرأة، ونَزَلَ الملكان على دَاود يَقصّان عليه قِصّتَهُ، فَفَطِنَ دَاودُ فَسَجَدَ، فَمَكَثَ أربعينَ ليلةً سَاجدًا حتّى نَبَتَ الزّرعُ مِن دُمُوعِهِ على رأسه، وَأَكَلَتِ الأرضُ جَبِينَهُ وهُو يَقُولُ في سُجُودِهِ – فَلَمْ أُحْصِ مِنَ الرَّقاشيِّ إلاّ هؤلاء الكلمات– : رَبِّ زَلَّ دَاودُ زَلَّةً أَبْعَدَ مَا بَينَ المشرقِ والمغربِ، إن لَم تَرحَم ضَعفَ دَاودَ وَتَغفِرْ ذَنْبَهُ، جَعَلتَ ذنبَهُ حَديثًا في الخُلُوف مِن بعدِهِ. فَجاءَهُ جبريلُ ﷺ مِن بعدِ أَربعينَ لَيلةً، فقال: يَا دَاودُ إنَّ الله قد غَفَرَ لَكَ الهَمَّ الذي هَمَمْتَ به،

[1] . تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي،، 10/ 3238- 3239.

فقال داودُ: قد عَلمتُ أنَّ الرَّبَّ قادرٌ على أن يغفرَ لِيَ الهَمَّ الذي هَمَمتُ به، وقد عرفتُ أنّ الله عدلٌ لا يميلُ، فَكيفَ بفُلانٍ إذا جَاء يومَ القيامة فقال: يَا رَبّ دَمَي الذي عند داود؟ فقال جبريلُ ﷺ: مَا سألتُ ربَّك عن ذلك، ولَئِنْ شِئْتَ لأَفعَلَنَّ، فقال: نعم. فَعرَجَ جبريلُ وسَجد داود، فَمكثَ ما شاء اللهُ، ثمّ نَزَلَ فقال: قد سألتُ اللهَ يَا دَاودُ عن الذي أَرْسَلْتَنِي فيه، فقال: قُل لداودَ: إنّ اللهَ يجمعُكُما يَومَ القيامة فيقولُ: هَبْ لِي دَمَكَ الذي عند داود. فيقولُ: هُو لَكَ يَا رَبِّ، فيقولُ: فإنَّ لكَ في الجنَّة مَا شئتَ وما اشتَهَيْتَ عِوَضًا)[1].

وأخرج الطبريّ، والثعلبيّ، والبغويّ، والسيوطيّ[2]، نحوًا من هذا عن ابن عباس وأنس ومجاهد ووهب بن منبّه[3].

ثانيًا: نقد العلماء لأسانيد هذه المرويات إجمالاً: لقد حكم طائفة من المفسرين والمحدثين على القصة بالبطلان، وبيّنوا أنها من كذب اليهود، وكشفُوا عن علل وضعف أسانيدها، وبيان ذلك فيما يأتي:

وردت هذه القصة مرفوعة إلى النبيّ ﷺ، وموقوفة عن بعض الصحابة، والذي يهمّنا أكثر نقد الرّواية المرفوعة صونًا لجناب النبيّ ﷺ من أن ينطق لسانه الشّريف بمثل هذه الأخبار في حقّ نبيّ الله داود عليه السّلام، وقد أُمر عليه الصلاة والسلام أن يقتدي به في المصابرة، وقصّ الله عليه قصّته ليتّعظ بها ويعتبر بما فيها، أمّا الرويات الموقوفة فنكتفي في ردّها ونقدها بالنصوص العامة لأئمّة التّفسير وغيرهم من العلماء.

فالرواية المرفوعة قد أخرجها جماعة، منهم الطبري في تفسيره، قال: حدّثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال أخبرني ابن لهيعة، عن أبي صخر، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، سمعه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:(إنّ داود النّبيّ ﷺ حين نظر إلى المرأة فأهمَّ، قَطَعَ على بني إسرائيل، فأوصى صاحبَ البعث...) القصة[4].

وأخرجها كذلك عن أنس بن مالك ابنُ أبي حاتم، والثعلبي، والبغوي، وذكرها السيوطيّ في الدّر المنثور.

وأسانيدُ هذه القصة عند الطبري وغيره ضعيفة، لأنّ فيها ضعفاء ومجروحين، أشهرهم يزيد الرّقاشي، وهو ضعيف عند كثير من أئمّة الحديث، وهذه بعض عباراتهم في جرحه والطعن في أحاديثه: قال عبد الله بن الإمام أحمد: " سمعت أبي يقول: يزيد الرقاشى فوق أبان بن أبي عياش، وكان يضعفه، وقال: كان شعبة يشبّهه بأبان بن أبي عياش"، و سئل عنه يحي بن معين فقال: "ضعيف"، وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن يزيد الرقاشى؛ لِمَ تُركَ حديثُهُ؛ بِهَوًى كان فيه؟ قال: " لا، ولكن كان منكر الحديث، وكان شعبة يحمل عليه، وكان قاصًّا"[5]، وفي المجروحين لابن حبان أنّ يحي بن معين قال عنه:"رجلٌ صَالحٌ لَكِنَّ حَدِيثه ليس بشيء"[6]، وقال النّسائي:"يزيد بن أبان الرقاشي، متروك، بصريّ"[7]،

---

[1] – جامع البيان، للطبري، (التركي) ، 20/ 74- 75.

[2] – تنظر تفاسيرهم على هذا الترتيب: جامع البيان، للطبري، (التركي)، 20/64- 76، و 20/ 71- 73، والكشف والبيان، لأبي إسحاق الثعلبي، 5/ 253- 255، ومعالم التنزيل، للبغوي، 7/ 82، والدر المنثور، للسيوطي، 7/ 159- 160.

[3] – ينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 264.

[4] – جامع البيان، للطبري، 9/ 252.

[5] – الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم للرازي، 9/ 252.

[6] – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبّان، 3/ 98، وينظر: المغني في الضعفاء، للذهبي، 2/ 747.

[7] – الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص 110.

وسُمع يزيد بن هارُونَ يقول: سمعتُ شعبةَ يقول: لَأن أزني أحبُّ إلَيَّ مِن أن أَرويَ عن يزيدَ الرّقاشيّ"[1]، وقال البخاريّ: " يزيدُ بنُ أبان الرقاشي البصريّ، عن أنس كان شعبة يتكلّم فيه"[2] .

هذا وقد حُفِظَت عن طائفة من أئمة التّفسير عبارات ونصوص في إبطال هذه القصّة وردّها، وعدّها من أخبار بني إسرائيل، منهم: الدّاوديّ فيما نقل عنه القاضي عياض، والقاضي عياض، وابن عطية، وابن الجوزي، والرازي، والبقاعي، والسيوطي، وأبو السعود، والقاسمي، والشنقيطي، وأبو شهبة[3]. وإليك أقوال بعضهم:

1- قال القاضي عياض:"وأما قصّة داود عليه السلام، فلا يجبُ أن يُلتفَتَ إلى ما سطَّرَهُ فيها الأخباريّون على أهل الكتاب الذين بدّلوا وغيّروا، ونقله بعضُ المفسّرين، ولم يَنُصَّ اللهُ على شيءٍ من ذلك، ولا وَرَدَ في حديثٍ صحيحٍ"[4].

وقال أيضًا: "وإلى نفي ما أُضيف في الأخبار إلى داود من ذلك؛ ذهب أحمد بن نصر، وأبو تمام، وغيرُهُما من المحقّقين"[5].

2- قال ابن الجوزي:"...وهذا لا يصحّ من طريق النقل، ولا يجوز من حيث المعنى، لأنّ الأنبياء منزَّهون عنه" [6].

3- قال الفخر الرازي: قال: " والذي أَدينُ به وأذهبُ إليه أنّ ذلك باطلٌ ويدلُّ عليه وجوهٌ..." [7].

4- قال برهان الدّين البقاعيّ: قال: "وتلك القصة وأمثالها من كذب اليهود، ...وأخبرني بعضُ من أسلم منهم أنّهم يتعمّدون ذلك في حقّ داود عليه السلام، لأنّ عيسى عليه السلام من ذرّيّته، ليجِدُوا سبيلاً إلى الطّعن فيه"، وقال بعد ذلك:"...وأنّ ما ذكروه من قصة المرأة باطل وإن اشتهر، فكم من باطل مشهور، ومذكور، هو عين الزور"[8].

5- وقال أبو شهبة عن الرواية المرفوعة إلى النّبيّ ﷺ عن أنس: "... والرواية منكرة مختلقة على الرسول، وفي سند هذه الرواية المختلقة على رسول الله ﷺ: ابن لهيعة، وهو مضعف في الحديث، وفي سندها أيضا: يزيد بن أبان الرقاشي، كان ضعيفا في الحديث..."[9].

ثالثًا: نقد العلماء لمعاني هذه المرويات: ردّ العلماء والمفسّرون ما اشتملت عليه هذه المرويات من المعاني الفاسدة، من ذلك:

1- ورد في القصة نسبةُ بعض الأفعال إلى داود عليه السلام كالنّظر إلى تلك المرأة، وفي رواية: (ثلاث مرات)، وفي

---

[1]- الضعفاء الكبير، للعقيلي المكي، 4/ 373.

[2]- التاريخ الكبير، للبخاري، 8/ 320.

[3]- تنظر أقوالهم وتفاسيرهم على الترتيب: الشفا، للقاضي عياض، 2/ 164، والمحرر الوجيز، لابن عطية، 4/ 499، وزاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، 3/ 566، والتفسير الكبير للرازي، 26/ 189، ونظم الدرر، للبقاعي، 16/ 332، وإرشاد العقل السليم، لأبي السعود العمادي، 7/ 222، ومحاسن التأويل، للقاسمي، 8/ 248، وأضواء البيان، للشنقيطي 6/ 339، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص266- 267.

[4]- الشفا، للقاضي عياض، 2/ 163.

[5]- الشفا، للقاضي عياض، 2/ 164، وينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية، 4/ 499.

[6] - زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، 3/ 566.

[7] - التفسير الكبير، للفخر الرازي، 26/ 189.

[8]- نظم الدرر، للبقاعي، 16/ 362، 365، وينظر: إرشاد العقل السليم، لأبي السعود، 7/ 222.

[9]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص266- 267.

رواية: (أنّه نزل إليها وسألها عن اسمها واسم زوجها، وأنّه لَمّا عَلِمَ زوجها أرسله مع الجند)، وفي رواية: (ثلاث مرات –حرصًا على موته–، فلمّا قُتل تزوّج داود بامرأته)، وجلّ هذه الأفعال من الكبائر، ولأجل أنّ هذه الأفعال دالّة على خصال غشٍّ وخداعٍ واحتيالٍ وخيانة، لا تليق بمقام النّبوّة الجليل؛ فقد نزّهَ الله تعالى عنها أنبياءَهُ ورسلَهُ الكرام، وقد نفى الإمام ابن الجوزي صحّة بعض هذه المعاني الفاسدة، والأفعال الدنيّة فقال:"... وذكر جماعة من المفسرين أن داوُد لَمَّا نظر إلى المرأة، سأل عنها، وبعث زوجَها إلى الغَزاة مَرَّة بعد مَرَّة إلى أن قُتل، فتزوَّجَها ...، وهذا لا يصحّ من طريق النّقل، ولا يجوز من حيث المعنى، لأنّ الأنبياء منزَّهون عنه" [1].

وقال الفخر الرازي في بعض وجوه بطلان القصة: " الأوّل: أنّ هذه الحكاية لا تناسب داود لأنّها لو نسبت إلى أفسق النّاس وأشدّهم فجوراً لانتفى منها، والذي نقل هذه القصة لو نسب إلى مثل هذا العمل لبالغ في تنزيه نفسه، وربّما لعن من نسبه إليها، فكيف يليق بالعاقل نسبة المعصية إلى داود عليه السلام؟! ثانيها: أنّ حاصل القصة يرجع إلى أمرين: إلى السّعي في قتل رجل مسلم بغير حق، وإلى الطّمع في زوجته، أمّا الأوّل: فأمرٌ منكرٌ؛ قال ﷺ:(**من سعى في ذمّ مسلم ولو بشطر كلمة جاء مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله**)، وأمّا الثّاني: فمنكرٌ أيضًا، قال ﷺ: (**المسلمُ من سلم المسلمون من يده ولسانه**) فإنَّ أوريا لم يَسْلَم من داود عليه السلام لا في روحه ولا في منكوحه"[2].

2– أنّ ما ورد في هذه القصة يُنافي ما وصف الله به داود عليه السلام، قبل آيات القصة؛ من صفات العبودية، والقوّة الكاملة في الدّين، والمصابرة على المكاره، وشدّ ملكه، ...وهو مُنافٍ لكونه عليه السلام موصوفًا بهذا الفعل المنكر[3]:(**قَتْلُ رَجُلٍ مسلمٍ بغير حقٍّ، وَزَواجُه بامرأةِ الرّجل بعد الحرص على موته**) ، وذكر الفخر الرازي في الصّفات (الرابعة والخامسة والسادسة) ممّا وَصَفَ الله به داود عليه السلام:" الرابعة:كونه أوّاباً كثيرَ الرّجوع إلى الله، فكيف يليقُ هذا الوصف بمن قلبُهُ مشغولٌ بالفسق والفجور. الخامسة: قوله تعالى:(إنّا سخّرنا الجبال معه يُسبِّحْنَ) أَفَتَرى أنَّهُ سُخِّرَتْ له الجبالُ لِيتّخذَ سَبيلَ القتل والفجور؟ السّادسة: قوله تعالى: (والطّير محشورة) قيل: إنّه كان محرّماً عليه صيدُ شيءٍ مِن الطير، فكيف يُعقلُ أن يكون الطّيرُ آمناً منه، ولا يجوزُ أمن الرّجل المسلم على روحه ومنكوحه. السّابعة: قوله تعالى:(وشددنا مُلكَهُ)، ومحالٌ أن يكون المرادُ أنّه تعالى شَدَّ مُلكَهُ بأسبابِ الدّنيا بل المراد: إنَّا مَلَّكناهُ بِقوى الدّين وأسبابِ سعادة الآخرة، والمرادُ تشديدُ ملكه في الدّين والدّنيا ومَنْ لم يَمْلِكْ نَفسَهُ عن القتل والفُجُور ؛كيفَ يَليقُ به ذلك؟..."[4].

3– أنّ القصّة دالّة بصراحة على أنّ داود عليه السلام قد قدّم قتل النّفس وأحبّه من أجل بلوغ شهوته، والحصول على رغبته، وهو معنى يناقض ما اتّصف به وغيره من أنبياء الله من العقل والعلم والحكمة والدّين، قال الرازي في الصّفة الثامنة من صفات داود :" الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ والحكمةُ اسمٌ جامعٌ لكلّ ما ينبغي

[1] – زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، 3/ 566.

[2] – التفسير الكبير، للفخر الرازي، 26/ 189، وينظر: السراج المنير للخطيب الشربيني، 3/ 406– 407.

[3] – التفسير الكبير، للفخر الرازي، 26/ 189، وينظر: السراج المنير، للخطيب الشربيني، 3/ 406– 407.

[4] – التفسير الكبير، للفخر الرازي، 26/ 190، وينظر: السراج المنير، للخطيب الشربيني، 3/ 406– 407.

علماً وعملاً ، فكيف يجوز أن يقال: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾مع إصراره على ما يستنكفُ من مزاحمة أخصّ أصحابه في الرّوح والمنكوح؟! ..."[1]، ولهذا نقل القاضي عياض عن الداوديّ – ذبًّا عن عرض داود عليه السلام في هذا–: " قال الداوديّ: ليس في قصة داود وأوريا خبر يثبت، ولا يُظنّ بنبيٍّ محبّةُ قَتلِ مُسلمٍ..." [2].

4– أنّ ما وردت به القصّة من ذكرِ داود عليه السلام بتلك الأفعال والصفات؛ يقتضي أن تكون حجّة لمن لم يؤمن به، لأنّ نبيًّا مرسلاً لا بدّ أن يكون أكمل من غيره صفاتٍ وأفعالاً، لا مُحبًّا لقتل غيره احتيالاً وطمعًا في منكوحه، وهو معنى غاية في الفساد، ولهذا قال الشيخ أبو شهبة في تقرير بعض هذا المعنى: " ولو أنّ القصّة كانت صحيحة لذهبت بعصمة داود، ولنفّرت منه الناس، ولكان لهم العذر في عدم الإيمان، فلا يحصل المقصد الذي من أجله أرسل الرسل، وكيف يكون على هذه الحال من قال الله تعالى في شأنه: ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾، قال ابن كثير في تفسيرها: "وإنّ له يوم القيامة لقربة الله عزّ وجلّ بها وحسن مرجع وهو: الدّرجات العالية في الجنة لنُبوّته وعَدْلِهِ التّامّ في ملكه ..."[3].

5– أنّ الأخبار والمعاني التي جاءت بها القصة في حقّ داود تخالف تمام المخالفة ما أخبر القرآن به عن داود عليه السلام، ونبأ الخصم، واستغفار داود، وتوبة الله عليه، فليس في آيات القرآن تلك الأخبار، ولا تضمّنت تلك التفاصيل، طالما الرّوايات في ذلك ضعيفة الأسانيد، أو لا أصل لها، فالواجب إذًا أن يُقتصَرَ على خبر القرآن في ذلك، ولا يلتمسُ خلافه، وهذا الأصل يَضبطُ التعامل مع قصص القرآن، والأخبار المرويّة، ومن التطبيقات السّديدة لهذا الأصل:" أنّ عمر بن عبد العزيز حُدِّثَ بنبإِ داود على ما يرويه القصّاصُ، وعندهُ رجلٌ من أهل الحقّ، فَكَذَّبَ المحدِّثَ بِهِ، وَقالَ: إن كَانتِ القصّةُ على ما في كتاب الله، فما ينبغي أن يُلتَمَسُ خلافُهَا. وأعظمُ بأن يُقال غيرُ ذلك، وإن كانت على ما ذَكَرتَ، وكَفَّ الله عنها سِترًا على نَبيِّهِ، فَمَا ينبغي إظهارُهَا عليه، فقال عمر: لَسَمَاعِي هذا الكلام، أحبُّ إليّ ممَّا طلعت عليه الشّمس. نقلَهُ الزّمخشريّ"[4]، وترى هذا الأصل وهو عدم الخوض فيما لم يخبر به القرآن، أو يخالف ما أخبر به؛ في موقف الشيخ السعديّ من الاشتغال والتكلّف في تعيين الذّنب الذي استغفر منه داود وخرّ راكعا وأناب؛ فيقول في معرض حديثه عن معاني هذه الآيات، مشيرا إلى أنّ القصّة التي وردت عند بعض المفسرين عند هذه الآيات فيها تكلّف وخوض فيما لا ينبغي، قال رحمه الله:" وهذا الذّنب الذي صدر من داود عليه السلام، لم يذكره الله لعدم الحاجة إلى ذكره، فالتعرض له من باب التكلّف، وإنّما الفائدة ما قصّه الله علينا من لطفه به وتوبته وإنابته، وأنه ارتفع محلّه، فكان بعد التوبة أحسن منه قبلها"[5].

رابعًا: التّفسير الصحيح لآيات القصة: قبل الحديث عن تأويل هذه الآيات يحسن التذكير بأنّ المفسّرين قد اختلفوا في تفسيرها، ولبيان المعاني الأقرب للصواب إن شاء الله، لابدّ من بيان الخصمين: هل هما ملائكة أم رجلان

---

[1] – التفسير الكبير، للفخر الرازي ، 26/ 190، وينظر: السراج المنير لل خطيب الشربيني، 3/ 406– 407.

[2]– الشفا، للقاضي عياض، 2/ 164.

[3] – الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص267.

[4] – الكشاف، للزمخشري، 4/ 81.

[5]– تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، ص 711.

من البشر، و(النّعجة) وذلك على النّحو الآتي:

1/ في بيان الخصمين: اختلف المفسرون فيهما، وأولى القولين بالصواب: أنّهما رجلان من البشر، تسوّرا المحراب، لحاجتهما إلى داود عليه السلام ليحكم بينهما في خصومتهما. وهو الظاهر من الآية، وصرفه إلى الملائكة يحتاج إلى دليل، فيبقى محتملاً في أقصى أحواله. ويدلّ له أيضا قوله تعالى: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[1].

2/ في تفسير النّعجة: اختلف المفسرون فيه أيضا، وإن اختار بعض الأجلاء وأكابر المفسرين أنّها بمعنى المرأة، لأنّ العرب تكنّي على المرأة بالنّعجة؛ إلاّ أنّ أولى القولين بالصواب، وألصقهما بالسياق أنّ النّعجةَ واحدةُ الشّياهِ، أو: هي أنثى الضّأن، وهو الظاهر من الآية أيضا، ويدلّ لهذا أيضًا قوله تعالى بعدها: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ لَيَبۡغِي بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٞ مَّا هُمۡ ﴾، فإنّ معنى هذه الآية لا يتأتّى ولا يظهر ولا ينسجم مع تفسير النعجة بالمرأة[2].

قال الشيخ أبو شهبة بعد أن قرّر أنّ الخصميان من البشر حقيقةً، وأنّهما تخاصما إلى داود عليه السلام في النّعاج حقًّا، وأنّ النعجة هي النعجة المعروفة، وليس المراد بها المرأة، قال: "وهذا التأويل هو الذي يوافق نظم القرآن ويتفق وعصمة الأنبياء، فالواجب الأخذ به، ونبذ الخرافات، والأباطيل، التي هي من صنع بني اسرائيل، وتلقّفها القصاص وأمثالهم ممّن لا علم عندهم، ولا تمييز بين الغث والسمين"[3].

3/ في تفسير الآيات: إذا تقرّر ما سبق في ضعف تلك الرّوايات الإسرائيليّة، وفساد تلك المعاني التي تضمّنتها، وأنّ الخصمين رجلان حقيقةً، وأنّ النّعجة هي واحدة الشّياه، وإذا اعتُبِر بقولِ كثيرٍ من المفسّرين أنّ فتنة داود وابتلاءه لم يكن في المرأة؛ أمكنَ القول في تفسير هذه الآيات بما يأتي:

﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ﴿٢١﴾ ﴾ أي وَجَوُهُ. و(المحراب) مقدَّمُ كلّ بيتٍ وأشرفُهُ. ﴿ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنۡهُمۡۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ خَصۡمَانِ بَغَىٰ بَعۡضُنَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فَٱحۡكُم بَيۡنَنَا بِٱلۡحَقِّ وَلَا تُشۡطِطۡ وَٱهۡدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلى داوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ (قالُوا لا تَخَفْ) أي: منّا. فلَسْنَا فَاتِكِينَ، وإنّما نحنُ خَصمانِ، أي: شخصان متخاصمان تحاكَمْنَا إليك بَغى بَعْضُنا عَلى بَعْضٍ، أي: تعدَّى ﴿ فَٱحۡكُم بَيۡنَنَا بِٱلۡحَقِّ ﴾ أي: بما يُطابِقُ أمر الله ﴿ وَلَا تُشۡطِطۡ ﴾أي: ولا تَبْعُدْ عن الحقّ أو تُجاوِزهُ ﴿وَٱهۡدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ﴾ أي: بِحيثُ لا تَميلُ عن الحقّ أصلاً. ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ ﴾أي: أنثى من الضّأن ﴿ وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ أي: فَلم يَنظُر إلى غِنَاهُ عنها، ولا إلى افتِقَاري إليها، بل أَرَادَ التَّغلُّبَ عَلَيَّ ﴿فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا ﴾ أي: مَلِّكنِيهَا. بمعنى: اجعَلنِي كَافِلَهَا كَمَا أَكفُلُ مَا تَحتَ يَدَيَّ، أو: بمعنى: اجعَلهَا كِفلِي، أي: نَصِيبِي، ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ ﴾ أي: غَلَبَنِي في المكَالَمة.

---

[1] – ينظر:محاسن التأويل للقاسمي، 14/ 154- 156- بتصرف يسير- وينظر: نظم الدرر، للبقاعي، 16/ 156- 163، وتفسير سورة ص، للعثيمين، ص 104، والإسرائيليات والموضوعات، لأبي شهبة، ص 269.

[2] – ينظر: محاسن التأويل للقاسمي، 14/ 154- 156-بتصرف يسير- وينظر: نظم الدرر، للبقاعي، 16/ 156- 163، وتفسير سورة ص، لابن عثيمين، ص 104، والإسرائيليات والموضوعات، لأبي شهبة، ص 269.

[3] – الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 269.

(قالَ) أي: داود ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ أي: طَلَبِ نَعْجَتِكَ التي أَنتَ أَحوج إليها لِيضُمَّها إلى نِعاجِهِ، أي: مع اسْتِغْنَائِهِ عن هذا الضّمّ ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ﴾ أي: الإخوان الأصدقاء المتخالِطين في شُؤُونهم ﴿لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ أي: بَغَي الأعداء، مع أنّ واجبَ حَقِّهم النّصفة على الأقلّ، إن لم يَقومُوا بفضيلةِ الإيثارِ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ أي: فإنَّهُم لا يَبغُون ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ أي: وَهُم قليلٌ، و(ما) مَزيدةٌ للإبهام والتّعجيبِ مِنْ قِلّتِهم...

وفي قضائه عليه السلام هذا من الحكمة وفصل الخطاب ما يُهيّجُ الأفئدةَ ويَقرّ عين المغبون، ذلك أنّهُ صَدَعَ بالحقّ أبْلَغَ صَدعٍ، فَجَهَرَ بِظُلم خَصمِهِ وبَغيِهِ جهرًا لا مُحابَاةً فيه، ولا مُوَارَبَةً فأقرَّ عينَ المظلوم، وعَرَفَ البَاغي ظُلْمَهُ وحيفَهُ، وأنّ سَيفَ العدل والإنصاف فوقه، ثمّ نَفَّسَ عن قَلبِ المظلُوم البَائسِ، ورَوّحَ عن صدره بذكرِ ما عليه الأكثرُ مِن هذه الخلّة- خلّة البغي وعدم الإنصاف- مع الخلطة والخلّة، لِيَتأسَّى ويتسلَّى كَمَا قِيلَ: (إنَّ التَّأسِّي روحُ كلّ حزين)، ثمَّ أكَّدَ الأمرَ بقلّةِ القائمين بحقُوق الأخُوَّة، ممَّن آمن وعَمِل صالحًا، فكيف بغيرهم؟ ... ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ﴾ أي: ابتَليناهُ بتلك الحُكومة﴿فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ۝٢٤ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ﴾ أي ما استغفرَ منه ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ﴾ أي: لَقُربى ﴿وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾أي: مرجعًا حَسَنًا وكرامة في الآخرة"[1].

رابعًا: الذّنبُ الذي استغفر منه داود عليه السلام ربَّـهُ:

قد ذُكرت أقوالٌ وتأويلاتٌ عدّة في سبب استغفار داود عليه السلام ربّه، وهي ضعيفة مردودة، وإن تفاوتت في الضّعف، ورأيتُ القاضي ابن العربي قد ذكر جلّ تلك الأقوال، وبيّن وجه ضعفها، فمن باب تتميم الفائدة أسوق كلامه بطوله، ثمّ أعلّقُ على اختياره، فهو يقول رحمه: "اختلف المفسّرون في الذّنب الذي استغفر منه على أقوال: **الأوّل:** قيل: إنه نظر إلى المرأة حتى شبع منها.**الثاني:** أنه أغزى زوجها في حملة التابوت. **الثالث:** أنّه نوى إن مات زوجها أن يتزوجها.**الرابع:** أنه حكم لأحد الخصمين من قبل أن يسمع من الآخر.

قال القاضي: قد بيّنا أنّ الأنبياء معصومون على الصّفة المتقدّمة من الذنوب المحدودة على وجه بيّن، فأمّا من قال: إنّه حكم لأحد الخصمين قبل أن يسمع من الآخر فلا يجوز ذلك على الأنبياء، وكذلك تعريضُ زوجها للقتل كما قدّمنا تصويرٌ للحقّ على روح الباطل، والأعمال بالنّيات.

وأمّا من قال: إنّه نظر إليها حتى شَبِعَ، فلا يجوزُ ذلك عندي بحال؛ لأنّ طموح البصر لا يليق بالأولياء المتجرّدين للعبادة، فكيف بالأنبياء الذين هم الوسائط المكاشفون بالغيب؟ وقد بيّناهُ في موضعه...

وقد رُويَ عن عليّ أنّه قال: لا يَبلُغُني عن أحدٍ أنّه يقول: إنّ داود – عليه السلام – ارتكبَ من تلك المرأة محرّمًا إلاّ جلدتُهُ مائة وستين سوطًا، فإنّه يُضاعَفُ له الحدُّ حَرمةً للنّبيّ – ﷺ؛ وهذا ممّا لا يصحُّ عنه...، وأمّا قولهم: إنّه نوى إن مات زوجُها أن يتزوّجها فلا شيء فيه؛ إذا لم يعرضه للموت، وبعد هذا فإنّ الذنب الذي أخبر الله عنه هو سؤاله زوجةً وعدمَ القناعة بما كان من عدد النساء عندهُ؛ والشّهوة لا آخرَ لها، والأملُ لا غاية له؛ فإنّ متاع الدُّنيا لا يكفي الإنسان وحده في ظنّه، ويكفيه الأقلّ منه؛ والذي عَتَبَ اللهُ فيه على داود تَعلُّقُ بَالِهِ إلى زوجِ غيره، وَمَدّ عَينِهِ

[1]- محاسن التأويل للقاسمي، 14/ 154- 156- بتصرف يسير- وينظر: نظم الدرر، للبقاعي، 16/ 156- 163.

إلى متاع سواه حَسبَمَا نصّ الله عنه. وقد قال بعضهم: إنّه خطب على خطبة أوريا فمَالَ إليها، ولم يكن بذلك عارفًا، وهذا باطل يردّهُ القرآن والآثار التّفسيريّةُ كُلُّهَا"[1].

وإن كان ولا بدّ من التعليق على اختيار القاضي ابن العربي هذا، فإنّنا نكتفى بالتنبيه على أنّ هذا التأويل إنّما هو أثرٌ من آثار تفسير النّعجة بالمرأة، وابنُ العربي وإن ردّ قصة داود مع امرأة أوريا، إلاّ أنّ اختيارَهُ هذا فيه شوبةٌ من تلك الرواية الإسرائيليّة، فكأنّه يثبتُ أنّ أصل الفتنة كان في المرأة، وينفي ما عداها من المفتريات التي أُلصقت بداود عليه السلام، وهو مذهبٌ نحَا إليه جمعٌ من أهل التّفسير، ولكن فيه نظر، وحوله نقاشٌ.

قال الحقّ الذي ينبغي أن يصار إليه، والنهج الذي ينبغي أن يُسلك أن يكتفى بما أخبر به القرآن، ولا يتعرّض لتلك التفاصيل، لعدم فائدتها، ولو كان في تعيين هذا الذنب فائدة لذكره القرآن الكريم، وهذا المعنى قد ألمح إليه القاضي عياض فقال: "وأمّا قصّة داود عليه السلام، فلا يجب أن يلتفت إلى ما سطّرهُ فيها الأخباريون على أهل الكتاب الذين بدّلوا وغيّروا، ونقله بعض المفسّرين، ولم ينصّ الله على شيء من ذلك، ولا ورد في حديث صحيح. والذي نص الله عليه قوله: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ وقوله فيه: (أَوَّابٌ) فمعنى فَتَنَّاهُ أي اختبرناهُ، وأَوَّابٌ: قال قتادة: مطيعٌ، وهذا التّفسير أولى"[2].

وقريب من هذا كلام الحافظ ابن كثير، حيث قال: "قد ذكر المفسّرون هاهنا قصّة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه، ...فالأولى أن يُقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة وأن يردَّ علمها إلى الله عز وجل فإن القرآن حقّ، وما تضمّن فهو حق أيضا"[3].

وصرّح به الشيخ السعدي فقد فسّرَ آيات هذا المقطع وبيّن ما تعلّق بها من المعاني والفوائد، ثمّ قال:" وهذا الذّنب الذي صدر من داود عليه السلام، لم يذكره الله لعدم الحاجة إلى ذكره، فالتعرض له من باب التكلّف، وإنما الفائدة ما قصه الله علينا من لطفه به وتوبته وإنابته، وأنه ارتفع محلّه، فكان بعد التوبة أحسن منه قبلها"[4].

النّموذج الثاني: الدّخيل في قصة سليمان مع ملكة سبأ: ذكر جماعة من المفسّرين رواياتٍ إسرائيليّة في قصة سليمان عليه السلام مع ملكة سبأ، عند قوله تعالى: ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ **[النمل: 44]**.

أوّلاً: عرض مجمل المرويات الدّخيلة:

ذكر ابنُ جرير، وابنُ أبي حاتم، والثّعلبيُّ، والبغويُّ، والسّمرقنديُّ، والزّمخشريُّ، والخازنُ، والسُّيُوطيُّ وغيرُهُم عن ابن عبّاس ﷺ ومجاهد، وعكرمة، ومحمد بن كعب القرظيّ، والسّديّ، وابنِ جريج وغيرهم: "أنّ سليمان أراد أن يتزوّجها، ورُوِيَ عن السّديّ قال: (وكان قد نُعِتَ له خَلْقُهَا فأحبَّ أن ينظر إلى ساقيها). فقيل لَهُ: إنّ رِجْلَيْهَا كحافر الحمار،

---

[1]- أحكام القرآن، لابن العربي، 4/ 56- 57.

[2]- الشفا، للقاضي عياض، 2/ 164.

[3]- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 7/ 60.

[4]- تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، ص 711.

وهي شَعرَاء السّاقين، ورُوِي عن مجاهد: (وكانت بلقيس هلباء، شعراء، قَدَمَاهَا كحافر الحمار، وكانت أمّها جِنِّيّة)، فأمَرَهُم فَبَنَوْا لَهُ هذا القصر على هذه الصّفة، فَلَمَّا رَأَتهُ حَسِبَتْهُ لجّةً، وَكَشَفَت عن سَاقَيها لِتَخُوضَهُ، فَنَظرَ سُليمان؛ فإذا هي أحسن النّاس قَدَمًا وسَاقًا، إلاّ أنّها كانت شعراءَ السَّاقين، فَكَرِهَ ذلكَ، فَسَأَلَ الإنسَ: ما يُذهِبُ هذا؟ وَرُوِيَ أنّهُ سَأَلَ: الشّياطين، قالوا: الموسى، فقالت بلقيس: لَمْ تَمسّني حَديدةٌ قطّ، وكرِهَ سليمانُ ذلك خَشية أن تقطع ساقيها، فَسَأَلَ الجِنَّ: فَقَالُوا: لا نَدرِي، ثمَّ سَأَلَ الشّياطين؟ فقالوا: إنّا نحتالُ لك حتَّى تَكُون كالفِضّة البيضاء، فاتّخذُوا لها النَّوْرَة والحمّام، فكَانَت النَّوْرَة والحمّام من يومئذ"[1].

ثانيًا: نقد العلماء لأسانيد هذه المرويات إجمالاً: حَكَمَ طائفة من العُلماء على هذه المرويات بالضّعف والنّكارة والغرابة، منهم:

1- قال الحافظ ابن كثير في تفسيره بعد أن ذكر بعض هذه المرويّات، وقد حكم على بعضها بالنّكارة والغرابة: " والأقرب في مثل هذه السّياقات أنّها مُتَلقّاة عن أهل الكتاب، ممّا يُوَجدُ في صُحُفهم ..."[2].

2- قال الشّوكانيّ بعد أن ذكر بعض هذه الأخبار، ونقل كلام الحافظ ابن كثير السابق كاملاً: ..."وَكلامُهُ هذا هُو شُعبَةٌ ممّا قد كَرَّرناهُ فِي هذا التّفسِيرِ، ونَبَّهنَا عليهِ فِي عدَّة مَواضعَ، وَكُنتُ أظُنُّ أنّهُ لم يُنَبِّهْ على ذلكَ غيرِي، فالحمدُ لِلَّهِ على المُوَافَقة لِمِثل هذا الحافظِ المنصِفِ"[3].

3- قال السّعديّ بعدما فرغ من تفسير آيات القصّة: "... والمنقولات في هذا الباب كلّها أو أكثرها ليس كذلك، فالحزم كلّ الحزم، الإعراض عنها وعدم إدخالها في التفاسير. والله أعلم"[4].

ثالثًا: نقد العلماء لمعاني هذه المرويات: لقد وقع في روايات القصّة معان تخالف ما في شرعنا وهو ما يُوجبُ ردّها، والحكم ببطلانها، وسنذكر أهمّها، وذلك فيما يأتي:

1- أنّ هذه الأخبار فيها قدح في عصمة نبيّ الله سليمان عليه السلام من الوقوع في المعاصي والمنكرات، فضلاً عن كونها تصوّرُهُ شخصيّةً تتغَلَّبُ عليها الغَرائزُ، وحَاشاهُ مَنْ جَمَعَ اللهُ له بين النّبوّة والملك العظيم، بل وسياق الآيات يردُّ اشتغال سليمان عليه السّلام بمثل هذه المعاني وتسخيره الجنّ والطّير لها، بل يَرُدُّهُ قولُهُ تعالى فيما حكى مِن قولِ سُليمان عليه السلام لبلقيس لما دخلت الصّرح وكشفت عن ساقيها ظنًّا منها أنّ ما يجري تحت قَدَمَيْهَا ماء: ﴿ **قَالَ إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَ** ﴾، ففيه أنّ سليمان لم يَصْنَعِ الصَّرحَ مِن أجل أن تكشف الملكة عن ساقيها وينظر إليهما، ولم يكن راغبًا في ذلك، أو حريصًا عليه، قال الواحديّ في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَ** ﴾ أي: قال سليمان

---

[1] - تنظر القصة في تفاسيرهم على الترتيب: جامع البيان، للطبري، 19/ 473- 474، وتفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي، 9/ 2893، والكشف والبيان، لأبي إسحاق الثعلبي، 7/ 213- 216، ومعالم التنزيل، للبغوي، 6/ 167- 169، وبحر العلوم، للسمرقندي، 2/ 584- 585، والكشاف، للزمخشري، 3/ 370، ولباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن، 3/ 348- 349، والدّرّ المنثور، للسيوطي، 6/ 367- 368، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 249- 250.

[2] - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 6/ 197.

[3] - فتح القدير، للشوكاني، 4/ 164، وينظر: محاسن التأويل، للقاسمي،7/ 494.

[4] - تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، ص 606.

لما رأى ساقها وقدَمَهَا، نادَاهَا: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ﴾ أي: مملَّسٌ بالزُّجَاج، ولَيْسَ بِبَحْرٍ..." [1] ، فالمراد من مخاطبتها بذلك أنّه: لا حاجة مِنْكِ لكشف السّاقين..." [2] ، بل إنّ إسلام بلقيس الذي أخبر الله تعالى عنه بعد ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [النّمل: 44]، لَدَلِيلٌ قويّ على أنّ سليمان عليه السلام لم يأمر بإحضار مُلك بلقيس، وتنكير عرشها، وبناء الصّرح وإجراء الماء واستدعاء ملكة سبأ من أجل التّثبّت ممّا وَصَفَتِ الجنُّ بِهِ سَاقَيْ بلقيس –كما زعموا –، إعجابًا بها، ورغبة في الزّواج بها، **بل رغبة في دعوتها إلى التّوحيد، والتّنديد بما كانت عليها وقومها من عبادة الشّمس، بعد أن يُرِيَهَا عظمة ملكه وما آتاهُ الله دون غيره.** قال الشّيخ أبو شهبة: " وحاشا لِسُلَيمان عليه السّلام وهو الذي سأل الله أن يعطيه حكما يوافق حكمه – أي الله تعالى – فأوتيه، فأنّى له أن يتحايل هذا التحايل، حتى ينظر إلى ما حرم الله عليه وهما ساقاها، وهو أَجَلُّ من ذلك وأسمى، ولولا أنها رأت من سليمان ما كان عليه من الدين المتين، والخلق الرفيع، لما أذعنت إليه لما دعاها إلى الله الواحد الحق، ولما ندمت على ما فرط منها من عبادة الكواكب والشمس، وأسلمت مع سليمان لله ربّ العالمين"[3].

2– الاضطراب الواقع في هذه الأخبار، فمنها ما يثبتُ زواجَ سليمان عليه السلام بها، ومنه ما ينفيه، والحقّ أنّه لا يوجد مستندٌ يقطعُ به في ذلك، قال الفخر الرازي:" ...والأظهر فِي كلام النّاسِ أَنَّهُ تزوّجَهَا ، وَلَيسَ لِذلك ذِكرٌ فِي الكتابِ، ولا فِي خَبَرٍ مقطوعٍ بصحّته..."[4].

فالذي ينبغي تقريرُهُ واستظهارُهُ أنّه ليس ثمّة دليل صحيح يُعتَمَدُ في زواج سُليمان بالملكة أو تزويجه لها، وما ذكرَهُ بعضُ المفسّرين مِن زَوَاجه بها أو تزويجه لها؛ لا يُعَوَّلُ عليه، لِكَونِه عَرِيًّا عن الدّليل...[5].

رابعًا: التّفسِيرُ الصّحيحُ لِبنَاء الصّرح والغرض منه:

لعلّ أحسن النّصوص في بيان المعنى الصّحيح لبناء الصّرح والغرض منه ما قالهُ الحافظ ابنُ كثير في تفسيره: "... والغَرَضُ أنّ سليمان – عليه السّلام – اتّخَذَ قَصرًا عظيمًا منيفًا من زُجاج لهذه الملكة؛ لِيُرِيَها عظمةَ سُلطانِهِ وتمكّنَهُ، فلمَّا رَأَتْ مَا آتاهُ اللهُ تعالى، وجلالَةَ ما هُو فيه، وتَبَصَّرَت في أَمرِهِ انقَادَت لأمرِ الله عَرَفَت أنّه نَبِيٌّ كَرِيمٌ، ومَلِكٌ عظيمٌ، فأَسلَمَت لله عزّ وجلّ، وقالت: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي﴾أي: بمَا سَلَفَ مِن كُفرِها وشِركِهَا، وَعِبَادَتِهَا وقومها الشّمسَ مِن دُون الله، ﴿وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ أي: مُتابَعةً لِدِينِ سُليمان في عبادته لله وحدَهُ لا شَريكَ لَهُ، الذي خَلَقَ كُلّ شيءٍ فَقَدَّرَهُ تقديرًا"[6].

وهو المعنى الذي قرّرهُ الشّيخُ السّعديّ بقوله:"... ثمّ إنّ سُليمانَ أرادَ أن تَرَى من سُلطانِه ما يُبهِرُ العُقُولَ،

---

[1]– التفسير البسيط، 17/ 254.

[2]– تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، ص 606.

[3]– التفسير الكبير، للفخر الرازي، 24/ 559.

[4]– الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 250.

[5]– الإسرائيليات والموضوعات فيكتب التفسير، لأبي شهبة، ص 250.

[6]– تفسير القرآن العظيم، 6/ 197، وينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية، 4/ 262، وفتح القدير للشوكاني، 4/ 187، وعمدة التفسير، للشيخ أحمد شاكر، 2/ 747، والإسرائيليات والموضوعات فيكتب التفسير، لأبي شهبة، ص 250.

فأمَرَهَا أن تدخل الصّرح، وهو المجلسُ المرتفع المتّسع، وكان مجلسًا من قوارير تجري تحته الأنهار، فـ ﴿قِيلَ لَهَا ٱدۡخُلِي ٱلصَّرۡحَۖ فَلَمَّا رَأَتۡهُ حَسِبَتۡهُ لُجَّةٗ﴾ ماء، لأنّ القوارير شفافة يُرَى الماءُ الذي تَحتَهَا كأنّه بذاته يَجرِي ليس دُونه شيءٌ، ﴿وَكَشَفَتۡ عَن سَاقَيۡهَا﴾ للخياضة، وهذا أيضا من عَقلها وأَدَبها، فإنّها لم تمتنع من الدخول للمحلِّ الذي أُمِرَتْ بدخُولِهِ، لِعِلْمِهَا أنّها لم تُستَدْعَ إلاّ للإكرام، وأنّ ملك سليمان وتنظيمه قد بناهُ على الحكمة، ولم يكن في قلبها أدنى شكّ من حالة السّوء بعد ما رأت ما رأت فلمّا استعدّت للخوض قيل لها: ﴿إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ﴾ أي: مُملَّسٌ ﴿مِّن قَوَارِيرَ﴾فلا حاجة مِنكِ لكشف السّاقين، فَحِينَئذٍ لما وَصَلَت إلى سليمان وشَاهَدَت مَا شَاهَدَت، وعَلِمَت نُبوّتَه، ورسَالَتَه، تَابَت ورَجَعَت عن كُفرها و﴿قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾..." [1].

النموذج الثالث: قصة نوح عليه السلام وسفينته:

وردت في عدد من كتب التّفسير روايات إسرائيليّة في قصّة نُوح عليه السّلام، وأُخرى في سفينته، غير أنّ تَنَاوُلَ جميع ما رُوي في ذلك مُتَعذّرٌ في هذا الموضع؛ لكثرته، لذا سَنقتصرُ على بعضها ممّا رُوِيَ في خَبَرِ سفينة نوح عليه السلام، مع بيان وجه فساد تلك الرويّات وكونها دخيلاً.

أوّلاً: عرض مجمل المرويات الدّخيلة:

روى الطّبريّ عند قوله تعالى: ﴿وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيۡهِ مَلَأٞ مِّن قَوۡمِهِۦ سَخِرُواْ مِنۡهُۚ قَالَ إِن تَسۡخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسۡخَرُ مِنكُمۡ كَمَا تَسۡخَرُونَ ٣٨ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ [هود: 38]، في صنعة نوح للسّفينة، عن قتادة قال: (ذُكر لنا أنّ طول السّفينة ثلاث مأْئة ذراع، وعرضها خمسون ذراعًا، وطولها في السّماء ثلاثون ذراعًا، وبابها في عرضها)[2]. ورُوِيَ عن الحسن أنّهُ قال:(كان طول سفينة نُوحٍ ألف ذراع ومأْتي ذراع، وعرضها ستّ مأْئة ذراع)[3].

وذكر السّيوطيّ عن ابن عبّاس ﷺ قال:(كان طول سفينة نوح عليه السّلام أربعمأْئة ذراع، وعرضها في السّماء ثلاثون ذراعًا) [4].

وقال السّيوطيّ: "وَأخرج الجنديّ عَن معمر قَالَ:(إنّ سفنية نوح طَافَتْ بِالبَيتِ سَبعًا حَتَّى إذا غَرق قومُ نُوحٍ رَفعَهُ، وَبَقِي أساسه فَبَوّأَهُ الله لإبراهيم فَبَنَاهُ بعد ذَلِك، وَذَلِكَ قَوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ﴾"[5].

ثانيًا: نقد العلماء لهذه المرويات إجمالاً، وتحذيرهم من تصديقها:

1- ذكر ابن عطية الأندلسيّ بعضَ ما رُوِيَ في صنعتها وصفتها ثمّ قال:"وروي غير هذا ممّا لم يَثبُت..."[6]

2- قال الشّيخ محمود شاكر بعدما خرّج جُلّ الآثار والأخبار التي أوردها الطّبريّ وترجم لرجال أسانيدها:"

---

[1]- تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، ص 605- 606.

[2]- جامع البيان، للطبري، 15/ 310- 311. والدر المنثور، للسيوطي، 4/ 420.

[3]- جامع البيان، للطبري، 15/ 311، وينظر مرويات أخرى في: جامع البيان، للطبري، 15/ 317، والدر المنثور، للسيوطي، 4/ 421.

[4]- الدر المنثور، للسيوطي، 4/ 421.

[5]- الدر المنثور، للسيوطي، 1/ 316، وينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 218.

[6]- المحرر الوجيز لابن عطية (طبعة قطر)، 4/ 474.

وهذه الأخبارُ الآنفةُ، كُلُّها رَجْمٌ مِن رَجْمِ أصحابِ الكتب السالفة، لا خير فيها..."[1].

3- وقال الشيخ أبو شهبة:"... ومن الإسرائيليات التي اشتملت عليها بعض كتب التّفسير...ما رُوِيَ في سفينة نوح عليه السلام فقد أحاطوها بهالة من العجائب والغرائب، من أيِّ خَشَبٍ صُنِعت؟ وما طُولُها؟ وما عرضُها؟ وما ارتفاعُها؟ وكيف كانت طبقاتُها؟ وذكروا خرافاتٍ في خلقة بعض الحيوانات من الأخرى ..."[2].

4- أمّا الرّواية التي ذكرها السّيوطيّ أنّ:(سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا، وصلّت خلق المقام ركعتين!!)، فقد عدّها الشّيخ أبو شهبة من تفاهات عبدِ الرحمن بن زيد - أَحدِ رُوَاتِها-، وقد زعم عبدُ الرّحمن بنُ زيد لـمّا سُئِلَ: أَحَدَّثَكَ أبوك عن جدّك أنّ رسول الله ﷺ، قال:(إنّ سفينة نوح طافت بالبيت، وصلت خلف المقام ركعتين؟!!) قال: نعم)، قال أبو شهبة: " وقد عُرف عبد الرحمن بمثل هذه العجائب المخالفة للعقل، وتندر به العلماء[3].

ثالثًا: نقد العلماء لمعاني هذه المرويات: اشتملت هذه المرويات على معاني، تحتملُ الصدق والكذب، ومكمن الدّخل فيها الجزم بصحّتها وصدقها، وهي فيما يأتي:

1- في هذه الرّوايات والأخبار خوضٌ في تفسير وتفصيل ما أبهمه القرآن وأجمله في قصّة السّفينة، وهو خوض في تفاصيل غيبيّة دقيقة، لا يمكنُ تَصديقُهَا إلاّ إذا ثَبَتَت ثُبُوتًا لا مِرية فيه، وهي ممّا لا مجال للرّأي فيه، والقاعدة المرعيّة في هذا الباب عند علماء التفسير وقواعده أنّ" علم المبهمات موقوف على النّقل المحض ولا مجال للرّأي فيه"[4]، وهذا المعنى الكلّيّ هو مستندُ الفخر الرّازي في نقد تلك المرويات، فإنّهُ بعد ذكره أقوالًا في صفة السّفينة، قال: " اعلَم أنّ أمثال هذه المباحث لا تُعجِبُني، لأنّها أمورٌ لا حاجة إلى معرفتها البتّة، ولا يتعلّق بمعرفتها فائدةٌ أصلاً، وكان الخوض فيها من باب الفُضُول؛ لا سيّما مع القطع بأنّه ليس هَاهُنَا مَا يَدُلّ على الجانب الصّحيح، والذي نَعلَمُهُ أنّهُ كان في السّعة بحيث يتّسع للمؤمنين من قومه ولما يحتاجون إليه، ولحصول زَوجَيْنِ مِن كُلّ حيوان، لأنّ هذا القدر مذكورٌ في القرآن، فأمّا غيرُ ذلك القدرِ فَغَيرُ مذكورٍ"[5].

2- أنّ ما نُقِلَ مِن طَوَاف السّفينة بالكعبة، فقد عدّهُ الشّيخ أبو شهبة خرافة، فهو يقولُ عَقِبَ سوقه تندّر العلماء بعبد الرحمن بن زيد، وأنّ روايته هذه من تفاهاته: "... إلى غير ذلك من التّحريفات والأباطيل... وهذا لا يمكنُ أن يمُتّ إلى الإسلام بصِلة، وإنّا لنُنزّهُ المعصوم ﷺ من أن يصدُرَ عنه ما نسبوهُ إليه، وإنّما هي أحاديث خرافة اختلقَهَا اليهودُ وأضرابُهُم على توالي العصور، وكانت شائعة مشهورة في الجاهلية... وأوغل زنادقةُ اليهود وأمثالهم في الكيد

---

[1]- جامع البيان، للطبري، 15/ 317 (ضمن الهامش:(01))، وتنظر: تتمّة الهامش:(02) في: 15/ 312، و15/ 192 (ضمن الهامش: (01).

[2]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 216، وتنظر روايات أخرى في الدّر المنثور ، 4/ 420- 423، وفي الدّر المنثور أيضًا، 1/ 316، ونقدها في: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 218.

[3]- ينظر جزء من الرواية في: الدّر المنثور،1/ 316، ونقدها في: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 218، وينظر في حال عبد الرحمن بن زيد: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، 6/ 178.

[4]- قواعد التفسير، خالد عثمان السبت، 2/ 721.

[5]- التفسير الكبير، للفخر الرازي، 17/ 345، وينظر كلام الإمام ابن تيمية عند حديثه عن القِسم الثاني ممّا طريقُهُ النّقلُ من علم التّفسير، وهو ما لاطريق لنا إلى الجزم بالصّدق منه وأنّ عامّتهُ ممّا لا فائدة فيه، وأنّ الكلام فيه من فضول الكلام...، ممثّلا بأمثلة منها الاختلاف فيما في مقدار سفينة نوح وما كان خشبه .... تنظر: مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، ص 20- 21.

للإسلام ونبيِّهِ، فَزوَّرُوا بعضَهَا على النّبيّ ﷺ ..."[1].

رابعًا: المسلكُ الصّحيحُ في التّعاملُ مع هذه المرويات:

إذا كان القرآن قد تحدّث عن سفينة نوحٍ، وركّز حديثه عن مواضع العظة والعبرة، وبيان حكمة الله تعالى في تصريف الأمور، وقدرته في تسيير الكون؛ فإنّه قد بيّن ذلك أحسن بيان، بأوجز عبارة، وأرقى أسلوب، وهو ما يوجبُ الاكتفاء في الكلام عن صنعة السّفينة وصفتها بما أخبر به القرآن الكريم وصحّ عن النّبيّ الكريم، والاقتصار عليهما، لأنّ الاعتماد في هذا الباب على الاجتهادات والآراء مظنّة الخطأ، وقائد إلى الاشتغال عن هدايات القرآن ومواضع العبرة في قصصه، ومعانيه ومقاصده السّامية، ولعلّ هذا هو الذي جعل بعض المفسّرين يعرضون عن هذه الرّوايات والأخبار، كما هو صنيع الشّيخ عبد الرحمن السّعدي في تفسيره[2]، والشّيخ أحمد محمد شاكر في اختصاره لتفسير ابن كثير[3].

[1]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 218.

[2]- ينظر: تيسير الكريم، للسعدي، ص 381- 382.

[3]- نظر: عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، 2/ 259- 263، ويراجع منهجه في الاختصار في: 1/ 11.

المحاضرة العاشرة

المجال الثالث: الدّخيل في مجال أسباب النزول: وسنعرض في هذا المجال لنماذج من المرويات الدّخيلة في أسباب نزول بعض الآي، مع بيان فساد معانيها، وذلك على النّحو الآتي:

النموذج الأوّل: إبطالُ ما وَرَدَ في قصّة زواج النّبيّ ﷺ بزينب بنت جحش رضي الله عنها: ذكَرَت طائفةٌ مِن كُتُب التّفسير روايةً موضوعةً في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ إِذَا قَضَوۡاْ مِنۡهُنَّ وَطَرٗاۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ مَفۡعُولٗا** ﴾ [الأحزاب: 37].

أوّلاً: عرض نصّ الرّواية الدّخيلة:

أخرج الطّبريّ بسنده ابن زيدٍ أنّه قال: "(كان النّبيّ ﷺ قد زوَّجَ زيدَ بنَ حارثة زينبَ بنتَ جحش، ابنة عمّته، فخرَجَ رسول الله ﷺ يومًا يريدُهُ وعلى الباب سترٌ مِن شعر، فَرَفَعَت الرّيح السّتر فانكشَفَ، وهي في حُجرتها حاسرةً، فوقع إعجابها في قلب النّبيّ ﷺ، فلمّا وقع ذلك كرِّهت إلى الآخر، فجاء فقال: يا رسول الله إنّي أريدُ أن أُفارقَ صاحبتي، قال: ما ذاك، أَرَابَكَ منها شيءٌ؟ "قال: لا والله ما رَابَني منها شيءٌ يا رسول الله، ولا رأيتُ إلا خيرًا، فقال له رسول الله ﷺ: (**أَمسِكْ عليك زوجَكَ واتَّقِ الله**)، فَذلكَ قولُ الله تعالى: ﴿ **وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ** ﴾ **تُخفِي في نَفسِكَ إن فَارَقَهَا تَزَوَّجْتَهَا**)[1].

وفي الكشف والبيان للثّعلبيّ:" ...ثمّ إنّ رسول الله ﷺ أتى زيدًا ذاتَ يوم لحاجةٍ، **فأبصَرَهَا قائمةً في دِرعٍ وخِمَارٍ فأعجَبَتْهُ، وكَأنّهَا وَقَعَت في نفسه فقال: سبحان الله مقلّب القُلُوب! وانصَرَفَ**. فَلَمَّا جَاء زيدٌ ذَكَرَت ذلك لَهُ فَفَطِنَ زيدٌ، كُرِّهت إليه في الوقت، فأُلقِي في نفسِ زيدٍ كراهتها، فأرادَ فِرَاقَها، فَأَتى رسول الله ﷺ فقال: إنّي أريدُ أن أفارقَ صاحبتي. قال: ما لك؟ أَرَابَكَ منها شيءٌ؟ قال: لا والله يا رسول الله ما رأيتُ منها إلّا خيرًا، ولكنّها تتعظّم عليّ بشرفها وتُؤذِيني بلسَانِهَا، فَقَالَ لَهُ النّبيّ – عليه السّلام–: أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ، ثمّ إنّ زيدًا طلّقها بعد ذلك، فلمّا انقضَتْ عدّتُهَا، قال رسول الله ﷺ لِزَيدٍ: ما أَجِدُ أحدًا أَوثَقَ في نفسي مِنك، ائْتِ زينب فاخطبها عَلَيَّ. قال زيد: فانطلَقْتُ، فإذا هي تُخمِّرُ عَجِينَهَا، فلمّا رأيتُهَا، عَظُمَتْ في صدري حتى ما أستطيعُ أن أنظُرَ إليها حين عَلِمتُ أنّ رسول الله ﷺ ذَكَرَهَا فَوَلَّيتُها ظَهري، وقلتُ: يا زينب، أَبشِرِي فإنّ رسول الله يخطبُكِ، فَفَرِحَتْ بذلك. وقالت: مَا أنا بصانعة شيئًا حتّى أُوامرَ رَبّي، فَقَامت إلى مسجدها، **وأنزل القرآن: (زَوَّجْنَاكَهَا) فَتَزَوَّجَهَا رَسُولُ الله ﷺ ودَخَلَ بها**، ومَا أَوْلَمَ على امرأة من نسائه مَا أَوْلَمَ عليها، ذَبَحَ شاةً وأَطْعَمَ النّاسَ الخُبز واللّحمَ حَتَّى امتدَّ النّهار)[2].

---

[1]- جامع البيان، للطبري، 20/ 274.

[2]- الكشف والبيان، للثعلبي، 8/ 47، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب، 9/ 5840- 5841، وتفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي، 9/ 3134، وبحر العلوم، للسمرقندي، 3/ 62- 63، والكشاف، للزمخشري، 3/ 540، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنّسفي، 3/ 32، ولباب التأويل، للخازن، 3/ 427، والدّرّ المنثور، للسّيوطيّ، 6/ 612- 613.

ثانيًا: نقد العلماء لأسانيد هذه القصّة إجمالاً:

1- أشار ابن كثير إلى ضعفها فقال:" ذكر ابن أبي حاتم وابن جرير هَاهُنَا أثارًا عن بعض السّلف ﷺ أحببنا أن نضرب عنهم صفحًا؛ لعدم صحّتها فلا نُوردها، وقد روى الإمام أحمد هاهنا أيضا حديثًا، من رواية حمّاد بن زيد، عن ثابت، عن أنس فيه غرابةٌ تركنا سِيَاقَهُ أيضًا"[1].

2- وقال ابن حجر: بعد ذكر رواية قتادة: "وَوَرَدَت آثار أُخرى، أخرجها ابنُ أبي حاتم، والطّبريّ، ونقلَها كثيرٌ من المفسّرين، لا ينبغي التّشاغُلُ بها، وما أوردتُّهُ هو المعتَمَدُ"[2].

3- وقال الألبانيّ: " ضعيفُ الإسناد جِدًّا"[3].

4- وقال أبو شهبة:" وهذه الرّواية إنّما هي من وضع أعداء الدّين...ولم يوجد شيءٌ من ذلك في كتب الحديث المعتمدة التي عليها المعوَّل عند الاختلاف، والذي جاء في الصّحيح يخالف ذلك، وليس فيه هذه الرواية المنكرة"[4].

ثالثًا: نقدُ العلماء لمعاني هذه القصّة وبيان فسادها:

1- أنّ ما تضمّنته القصّة من المعاني يخالفُ مع ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه عن أنس بن مالك ﷺ أنّ هذه الآية: ﴿**وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ**﴾: **نَزَلَت في شَأنِ زَينَبَ ابنة جحش، وزيد بن حارثة)، وليس فيه ما يدُلُّ على أنّ النّبيّ ﷺ كان يُخفِي في نَفسِهِ حُبَّهُ لِزَينَب ورغبته في الزّواج بها**، ولهذا قال الشّيخ أبو شهبة معلّقًا على صنيع البخاريّ في اقتصاره على هذه الرّواية: "واقتَصَرَ على هذا القدر، وليس فيه شيءٌ مِن هذا الخلط"[5].

2- أنّ تفسير قوله تعالى: ﴿**وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ**﴾ بأنّ الذي أخفاهُ النّبيّ ﷺ هو حُبُّهُ لزينب، يُنَاقِضُ تمامًا صَريحَ مَا أبداهُ الله وأظهرهُ؛ وهو زواجُهُ ﷺ بها، قال الشّيخ الشّنقيطيّ: " وهذا الذي أبداهُ الله جلّ وعلا **هو زواجُهُ إيّاهَا** في قوله: ﴿**فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا**﴾، **ولم يُبْدِ جَلَّ وعلاَ شيئا ممّا زعموهُ أنّه أحبّها، ولو كان ذلك هو المراد لأبداهُ الله تعالى كما ترى**"[6].

3- أنّ ما ورد في القصّة من قوله ﷺ لَمّا رأى زينب – فيما زعموا-: (سبحان مقلّب القلوب)، أو: (سبحان الله أحسن الخالقين) وقد وقعت في قلبه؛ فسمعَتْهُ زينبُ ونَقَلَتْهَا لزيدٍ، معنى فاسدٌ يُصوّرُ النّبيّ ﷺ شابّا طائشًا، ينظر إلى نساء الرّجال، مستمتعًا بالنّظر إليهنّ، وهو قادح في دينه وخلقه ﷺ، الذي وصفه ربُّهُ الكريمُ بالخُلُقِ العظيم في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾ [ن: 03]، وقد ثبت عنه ﷺ تحريمُ النّظر إلى الأجنبيّات، وكان لا يتَحَدَّثُ معهنّ إلاّ من وراء حجاب، حتّى في أعظم الأمور وهو بيعتهنّ له ﷺ.

4-أنّ في القصّة اتّهامًا للنّبيّ ﷺ بالخيانة، حيث أخفى ما أخبرهُ الله به مِن تزويجه إيّاهُ زينَب، وأمره زيدًا أن يُمسكَهَا ويتّقي الله، وفي دفع هذا المعنى الفاسد وتبرئة جنابه الشّريف ﷺ من هذا الفعل الّذميم يقول القاضي عياض: "ولا

---

[1]- تفسير القرآن العظيم، 6/ 424- 425.

[2]- فتح الباري شرح صحيح البخاري، 8/ 524.

[3]- ضعيف سنن الترمذي، للألباني، ص 405.

[4]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 323- 324، وص 328.

[5]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 323.

[6]- أضواء البيان، 6/ 241.

يجوزُ عليه أن يأمرَ أحدًا بشيءٍ أو ينهى أحدًا عن شيءٍ وهو يُبطنُ خِلافَهُ، وقد قال ﷺ: **(مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن تَكُونَ لَهُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ)** فكيف أن تكون له خائنة قلب؟..."[1].

والحاصل أنّ ما سبق ذكرهُ من المعاني الفاسدة يقدح في عصمة نبيّنا ﷺ من الوقوع في مثل هذه المعاصي، وقد نقل القاضي عياض عن الطّبريّ في سياق حديثه عن أحكام أقواله الدّنيويّة:"... وَلَوْ كَانَ على مَا رُوِيَ في حديث قتادة من وقوعها من قلبِ النّبيّ ﷺ عند ما أعجبته، ومحبّته طَلاَقَ زَيدٍ لها، لَكَانَ فيه أعظم الحرج وما لا يليقُ به مِن مَدِّ عَيْنَيْهِ لما نُهي عنه من زهرة الحياة الدّنيا، ولكان هذا نفس الحسد المذموم الذي لا يرضاهُ ولا يتّسمُ به الأتقياء، فَكيفَ سيّد الأنبياء؟ ..."[2].

رابعًا: التّفسير الصّحيح للآية:

الذي يُقالُ في تفسير هذه الآية: أنَّ النّبيّ ﷺ كان قد أوحى اللَّهُ تعالى إليه أنَّ زيدًا يُطَلِّقُ زينب، وأَنَّهُ يتزوَّجهَا بتزويجِ اللَّه إيّاها، فلمّا تشكَّى زيدٌ للنّبيّ ﷺ خلقَ زَينبَ، وأَنَّها لا تطيعهُ، وأَعلمهُ أنّه يريدُ طلاقها، قال له رسول اللَّه ﷺ على جهة الأدب والوصيّة: (اتَّقِ اللَّهَ فِي قَولِكَ وأَمسِك عَلَيكَ زَوجَكَ) وَهو يَعلَمُ أَنَّهُ سيُفارِقُها ويَتَزوَّجُها، وهذَا هو الذي أخفى فِي نفسه، ولم يردْ أَن يأمرَهُ بالطّلاقِ لِمَا عَلِمَ أنّه سيتزوّجُهَا، وخشيَ رسول اللَّهِ ﷺ أن يلحقه قولٌ من النَّاس في أَن يتَزوّج زينب بعد زيدٍ، وهوَ مولاهُ، وقد أَمَرهُ بطلاقها، فعاتبهُ اللَّهُ تعالى على هذا القَدْرِ مِن أَن خشيَ النّاسَ في شيءٍ قد أباحهُ اللَّهُ لَهُ، بِأَن قال:" (أمسِك) مع علمه بِأَنَّه يطَلّقُ، وأَعلمهُ أَنَّ اللَّهَ أحقُّ بالخَشية، أَيْ: في كُلِّ حَالٍ. قال القرطبيّ عقبَ هذا: قَال علماؤُنا رحمةُ اللَّهِ عليهم: **وهذا القَولُ أَحسنُ ما قيلَ فِي تأوِيل هذهِ الآيةِ، وهو الذي عليه أهل التّحقيقِ من المُفسّرِينَ والعلماء الرّاسخين،** كالزُّهريّ والقاضي بكرِ بنِ العلاءِ القُشيريّ، والقاضي أبي بكر بن العربيّ وغيرهم. والمراد بقوله تعالى:(وتخشَى النَّاسَ) إِنَّمَا هو إرجافُ المُنافقينَ بأَنّهُ نهى عن تزويجِ نساءِ الأَبناء وتزوَّجَ بزوجةِ ابنهِ"[3].

وقد أوضح العلاّمة الشّنقيطيّ هذا المعنى، واستدلّ له من القرآن وسياق الآية، وأبطل ما ذُكر من التفسير الفاسد، معناها: فقال:" التّحقيق إن شاء الله في هذه المسألة، هو ما ذكرنا أنَّ القُرآن دَلَّ عليه، **وهُوَ أنّ الله أعلم نَبِيَّهُ ﷺ بأنّ زيدًا يُطلّق زينب، وأنّه يزوّجها إيّاهُ ﷺ، وهي في ذلك الوقت تحت زيد،** فلمّا شكاها زيد إليه ﷺ قال له: ﴿**أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ**﴾، فَعَاتَبَهُ اللهُ على قوله: ﴿**أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ**﴾ بعد عِلمِهِ أنّها سَتَصيرُ زَوجَتَهُ هُوَ ﷺ، وخَشِيَ مقالةَ النّاس أن يقولوا: لو أَظهَرَ مَا عَلِمَ مِن تَزويجه إيّاها أَنَّهُ يُريدُ تزويجَ زَوجة ابنِهِ في الوقت الذي هي فيه في عصمة زيد.

والدّليل على هذا أمران: **الأوّل:** هو ما قدَّمنَا مِن أنّ الله جَلَّ وعلا قال: ﴿**وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ**﴾، وهذا الذي أبداه الله جلّ وعلا هو زواجه إيّاها في قوله: ﴿**فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا**﴾، ولم يُبْدِ جلّ وعلا شيئًا ممّا زَعمُوهُ أنّه أحبّها، ولو كان ذلك هو المراد لأبداهُ الله تعالى كما ترى. **الأمر الثاني:** أنّ الله جلّ وعلا صرّح بأنّه هو الذي زوّجه

---

[1]- الشفا، للقاضي عياض 2/ 190- 191. وينظر: محاسن التأويل، للقاسمي، 8/ 82.

[2]- الشفا، للقاضي عياض، 2/ 189- 190.

[3]- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 14/ 190- 191، وينظر: التفسير الكبير، للفخر الرازي، 25/ 170، ومحاسن التأويل، للقاسمي، 8/ 82.

إيّاها، وأنّ الحكمة الإلهيّة **في ذلك التّزويج هي قطع تحريم أزواج الأدعياء** في قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ** ﴾الآية، فقوله تعالى: ﴿**لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ** ﴾ تعليلٌ صريحٌ لتزويجه إيّاها لما ذكرنا، **وكون الله هو الذي زوّجَهُ إيّاها لهذه الحكمة العظيمة صريحٌ في أنّ سبب زواجِهِ إيّاها ليس هو محبّتُهُ لها التي كانت سببًا في طلاق زيد لها كما زعموا**، ويوضّحه قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا** ﴾ الآية، لأنّه يدلّ على أنّ زيدا قضى وَطَرَهُ منها، ولم تَبْقَ له بها حاجة، فطلّقها باختياره، والعلم عند الله تعالى"[1].

أمّا الحافظ ابن حجر فَبَعد أن بيَّن أنّ بعض الرّوايات التي نقلَهَا كثيرٌ من المفسّرين لا ينبغي التّشاغل بها، وأنّ المعتمد هو ما أوردَهُ هُو(وهو حديث البخاريّ) هو[2]، قال:"...والحاصل أنّ الذي كان يخفيه النّبيّ ﷺ **هو إخبار الله إيّاهُ أنّها ستصير زوجته، والذي كان يحمله على إخفاء ذلك خشية قول النّاس: تَزَوّجَ امرأةَ ابنِهِ**، وأراد الله إبطال ما كان أهل الجاهلية عليه من أحكام التّبنّي بأمر لا أبلغ في الإبطال منه وهو تزوج امرأة الذي يُدعَى ابنًا، ووقوع ذلك من إمام المسلمين ليكون أدعى لقبولهم وإنّما وقع الخبط في تأويل متعلق الخشية، والله أعلم"[3].

خامسًا: الحكمة من زواج النّبيّ ﷺ بأمّهات المؤمنين:

يذكر الشيخ أبو شهبة أنّهُ:"...ويزيدُ هذا المعنى وضوحًا ما عُلِمَ من حِكَمِ زواج النّبيّ ﷺ بأمّهات المؤمنين: **فإنّ زواجه بعائشة وحفصة** توكيدٌ للعلاقة بينه وبين وزيريه، **وإنّ زواجه بالسّيدتين، سودة وزينب بنت عبد الله تكريم لهما، وللعقيدة القويّة في شخص زوجيهما، وزواجه بالسّيدة أم سلمة** جبرٌ لكسرها، وتعويضٌ لها عن فقد عائلها، وعرفانٌ لتضحياتها وتضحيات السّيد أبي سلمة زوجها، ومهما قيل في أمّ سلمة ...

وكذا زواجه بالسّيّدة أمّ حبيبة بنت أبي سفيان فإنّهُ حفظٌ لها من الضّيعة وهي في بلاد نائية عن بلادها، فقد تنصَّر زوجُهَا: عبيد الله بن جحش ومات على نصرانيّته، وثبتت هي على إيمانها، وتحمّلت آلامَ الوحدة والغربة.

وأمّا **زواجه بالسّيدة زينب بنت جحش**؛ فقد سبق في كلام الحافظ ابن حجر، والشّنقيطيّ أنّه لقطع تحريم أزواج الأدعياء، فهي في إبطال هذه العادة..."[4].

وقد ذكر الشّنقيطيّ في أحد وجهي فساد ذلك القول الشنيع:"أنّ الله جلّ وعلا صرّح بأنّه هو الذي زوّجه إيّاها، وأنّ الحكمة الإلهيّة في ذلك التّزويج هي قطع تحريم أزواج الأدعياء في قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ** ﴾الآية، فقوله تعالى: ﴿**لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ** ﴾ **تعليلٌ صريحٌ لِتزويجه إيّاها لما ذكرنا، وكون الله هو الذي زوّجه إيّاها لهذه الحكمة العظيمة صريحٌ في أنّ سببَ زواجه إيّاها ليس هو محبّتُهُ لها التي كانت سببًا في طلاق زيدٍ لها كَمَا زَعَمُوا**، ويوضّحُهُ قولُه تعالى:﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا ﴾الآية، لأنّه يدلّ على أنّ زيدًا قَضَى وَطَرَهُ منها، ولم تَبْقَ له بها حَاجة، فطلَّقَهَا باختيارِهِ، والعلمُ عند الله تعالى"[5].

---

[1]- أضواء البيان، 6/ 241.

[2]- فتح الباري شرح صحيح البخاري، 8/ 524.

[3]- فتح الباري، 8/ 524. وينظر: ومحاسن التأويل، للقاسمي، 8/ 82، والإسرائيليات والموضوعات، لأبي شهبة، ص 324- 325 .

[4]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 325- 328،وينظر: ومحاسن التأويل، للقاسميّ، 8/ 82.

[5]- أضواء البيان، 6/ 241.

المحاضرة الحادية عشرة

النّموذج الثاني: قصة الغرانيق: وتناولُ هذه القصّة يجتمع في العناصر الآتية:

أوّلاً: عرض نصّ الرواية الدّخيلة: ذكر بعضُ المفسّرين قصّةً موضوعةً تُدعى: (قصّة الغرانيق) في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٢ لِّيَجۡعَلَ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمۡۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ ٥٣ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤۡمِنُواْ بِهِۦ فَتُخۡبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمۡۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٤ ﴾ [الحجّ: 52– 54].

فقد قال الإمام الطّبريّ بعد أن ساق نصّ آية الحجّ: " قيل: إنّ السَّبَبَ الذي مِن أَجلِهِ أُنزِلَت هذه الآية على رسول الله ﷺ، أنّ الشّيطان كان أَلْقَى على لِسانه في بعض ما يَتلُوهُ ممَّا أَنزَلَ اللهُ عليه مِن القرآن ما لم ينزله الله عليه، فاشتدّ ذلك على رسول الله ﷺ واغتَمَّ به، فَسَلاّهُ الله ممَّا به من ذلك بهذه الآيات. ثمّ سَاقَ أسانيد على هذه القصّة، منها ما أخرجهُ قال: حدَّثنا ابنُ حميد، قال: ثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن يزيد بن زياد المدنيّ، عن محمد بن كعب القرظيّ قال: (لَمّا رأى رسول الله ﷺ تَوَلِّي قَومِهِ عنه، وَشَقَّ عليه ما يَرَى مِن مُبَاعدَتهم مَا جَاءهُم به من عند الله، تَمَنَّى في نفسه أن يأتيه مِنَ الله ما يُقاربُ به بَينَهُ وبين قَومِهِ. وكان يَسُرُّهُ، مَع حُبِّهِ وحِرصِهِ عليهم، أن يَلِينَ لَهُ بعضُ ما غَلظ عليه من أمرهم، حين حدَّثَ بذلك نفسَهُ، وتَمَنَّى وأَحَبَّهُ، **فَأَنزَلَ اللهُ:** ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ٢ ﴾ ، **فلمّا انتهى إلى قول الله:** ﴿ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ٢٠ ﴾ **ألقَى الشَّيطانُ على لسانه، لما كان يُحدِّثُ به نفسَهُ ويَتَمَنَّى أن يأتي به قومَهُ: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتَهُنَّ تُرتَضَى)**، فلمّا سَمِعَت قريشٌ ذلك فَرِحُوا وسَرَّهم، وأَعجَبَهُم مَا ذَكَرَ به آلهتَهُم، فأصَاخُوا لَهُ، والمؤمنون مصدِّقُون نبيَّهُم فيما جاءهم به عن ربهم، ولا يتّهمونه على خطأ ولا وهم ولا زلل؛ فلمَّا انتهى إلى السّجدة منها وختَم السُّورة سَجَدَ فيها، فَسَجَدَ المسلمون بسُجُود نبيّهم تصديقًا لما جاء به واتّباعًا لأمره، وسَجَدَ مَن في المسجد من المشركين، مِن قُريش وغيرهم لما سَمِعُوا مِن ذكر آلهتهم، فَلَم يَبقَ في المسجد مؤمنٌ ولا كافرٌ إلّا سَجَدَ إلّا الوليد بن المغيرة، فإنّهُ كان شيخًا كبيرًا فلم يستطع، فأخذَ بيده حفنةً من البطحاء فسَجَدَ عليها. ثم تفرَّقَ النّاس من المسجد، وخرجَت قريشٌ وقد سَرَّهُم ما سمعوا مِن ذكر آلهتهم، يَقُولُونَ: قد ذكر محمد آلهتنا بأحسن الذّكر، وقد زعَمَ فيمَا يَتلُو: أنَّهَا الغرانيق العلى، وأنَّ شفاعتَهُنَّ ترتضى، وبلَغَت السَّجدةُ مَنْ بأرضِ الحبشة من أصحاب رسول الله ﷺ، وقيل: أسلمت قريشٌ. فَنَهَضت منهم رجال، وتخلَّفَ آخرون. وأَتَى جبرائيل النّبيَّ ﷺ، فقال: يا محمد مَاذَا صَنَعْتَ؟ لقد تَلَوتَ على النَّاسِ مَا لَمْ آتِكَ بِهِ عَن الله، وقُلتَ مَا لَمْ يُقَلْ لَكَ، فَحزِنَ رَسُول الله ﷺ عند ذلك، وخاف من الله خوفا كبيرا، فأنزَلَ الله تبارك وتعالى عليه وَكَانَ بِهِ رَحِيمًا، يُعزّيه ويخفض عليه الأمر، ويخبره أنّه لم يكن قبله رسولٌ ولا نَبيٌّ تَمَنَّى كَمَا تمنّى ولا أَحبَّ كما أَحَبَّ إلاّ والشّيطانُ قد ألقى في أُمْنِيّتِهِ، كَمَا ألقَى على لسانه ﷺ، فَنَسَخَ اللهُ مَا ألقى الشّيطان وأَحكَمَ آيَاتِهِ،أي: فَأَنتَ كبعض الأنبياء والرُّسُل، فَأَنزَلَ اللهُ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ ... ﴾ الآية، فأذهَبَ اللهُ عن

نبيِّه الحُزنَ، وأَمنَهُ مِنَ الذي كان يَخافُ، ونَسَخَ مَا أَلقَى الشَّيطانُ على لسانه مِن ذِكْرِ آلهتهم، أنَّها الغرانيق العلى، وأنَّ شَفَاعَتَهُنَّ تُرتَضَى. يَقُولُ اللهُ حين ذَكَرَ اللَّاتَ والعُزَّى ومَنَاةَ الثَّالثةَ الأُخرَى، إلى قوله: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴾[النّجم: 26]، أي فَكَيفَ تمنعُ شفاعة آلهتكم عندهُ؛ فَلَمَّا جاءَهُ مِنَ الله مَا نُسخَ ما كان الشَّيطانُ أَلقَى على لسان نَبِيِّهِ، قالت قريش: نَدِمَ محمَّدٌ على ما كان مِن منزلة آلهتكم عند الله، فَغَيَّرَ ذلك وجَاءَ بِغَيرِهِ، وكان ذلك الحرفَان اللَّذان أَلقَى الشَّيطانُ على لسان رسولِهِ قَد وَقَعَا في فَمِ كُلّ مُشركٍ، فازدَادُوا شَرًّا إلى ما كَانُوا عليه)[1].

وأخرجَ الإمام ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال: قرأ رسول الله ﷺ بمكَّةَ النّجمَ، فلمّا بلغ هذا الموضع: ﴿ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ٢٠ ﴾، ألقى الشَّيطانُ على لسانه:(تِلكَ الغَرَانِيقُ العُلَى وَإِنَّ شَفَاعَتَهُنَّ لَتُرتَجَى). قالوا: مَا ذَكَرَ آلهَتَنَا بخيرٍ قبل اليوم، فَسَجَدَ وسَجَدُوا ثُمَّ جاءَهُ جبريلُ بعد ذلك قال: اعرض عليَّ مَا جِئتُكَ به، فَلَمَّا بَلَغَ: (تِلْكَ الغَرَانِيقُ العُلَى وَإِنَّ شَفَاعَتَهُنَّ لَتُرتَجَى)، قَالَ لَهُ جبريلُ: لم آتِكَ بهذَا، هَذَا مِنَ الشَّيطان، فَأَنزَلَ اللهُ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ ... ﴾[2].

ثانيًا: نقد العلماء لأسانيد هذه القصّة إجمالاً:

حكم جموع من المفسّرين والمحدّثين على هذه القصّة بالضّعف، وبعضهم بالوضع، منهم:

1- قال أبو بكر البيهقيّ: "هذه القصّة غير ثابتة من جهة النقل"[3].

2- قال محمد بن إسحاق بن خزيمة[4]،: ""هذا من وضع الزّنادقة"[5].

3- أمّا أبو بكر ابنُ العربي، فقد أفاض في إبطال القصّة، وذكر أنّ فيها رواياتٍ كثيرةً كلّها باطلة،لا أصل لها[6].

4- قال القَاضِي عِيَاضٌ في أحد مأخذيه على الحديث:"...فَيَكفِيكَ أَنَّ هذَا حديثٌ لم يخرِّجهُ أحدٌ من أهل الصّحة، ولا رواهُ ثقةٌ بسند سليم متّصل..."[7].

5- قال الفخر الرازي: "وأمّا أهل التّحقيق فقالوا: هذه الرّواية باطلةٌ موضوعةٌ لِوُجُوهٍ من القرآن والسّنّة والمعقول..."[8].

6- قال الحافظ ابن كثير:" قد ذكر كثير من المفسّرين هاهنا قصة الغرانيق ... ولكنّها من طرق كلّها مرسلة، ولم

---

[1]- جامع البيان، للطبري، 18/ 663- 664.

[2]- تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، 8/ 2500- 2501، وتنظر هذه الرواية وغيرها عند السّيوطيّ في: الدّرّ المنثور، 6/ 65- 69.

[3]- الشفا، للقاضي عياض، 2/ 126، وفتح القدير، للشوكاني، 3/ 546- 547، والإسرائيليات والموضوعات، لأبي شهبة، ص 321.

[4]- نبّهَ الإمام الألبانيّ إلى اختلاف العلماء في تعيين ابن إسحاق هذا، أهُوَ محمد بن إسحاق صاحب الصحيح، أم هو محمد بن إسحاق صاحب السّيرة النّبويّة؟ ورجّحَ أنّهُ الأوّل. ينظر: نصب المجانيق لنسف قصّة الغرانيق، ص 46 (هامش: 01).

[5]- فتح القدير، للشوكاني، 3/ 546.

[6]- أحكام القرآن، لابن العربي، 3/ 307.

[7]- الشفا، للقاضي عياض، 2/ 126، وينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية، 4/ 129.

[8]- التفسير الكبير، للفخر الرازي، 23/ 237، وينظر: اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، 14/ 117- 124، والسراج المنير، للخطيب الشربيني، 2/ 560، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 321.

أرها مسندةً من وجه صحيح، والله أعلم"[1].

ثالثًا: نقدُ العلماء لمعاني هذه القصّة وبيان فسادها:

اشتملت الرّوايات في هذه القصّة الموضوعة على معاني تخالف القرآن والسنة الصحيحة، والإجماع في عصمة الأنبياء من الخطأ فيما يبلّغون عن الله تعالى، وهي مخالفة للعقل والواقع، وبيان ذلك فيما يأتي:

اشتملت الرّوايات في هذه القصّة الموضوعة على معانٍ تخالف القرآن والسّنّة الصّحيحة والإجماع في عصمة الأنبياء فيما يبلّغون عن الله تعالى، وهي مخالفة للعقل والواقع، وبيان ذلك فيما يأتي:

1- مصادمة القصّة للقرآن المتواتر، فقد أفادت الرّوايات فيها: أنّ الشيطان تسلّط على النّبيّ بالزيادة في القرآن ما ليس منه، **وهذا المعنى مخالِفٌ لما أخبر الله به في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ [الحجر: 42]**، وأيُّ شخصٍ أحقّ بهذه العبودية من الأنبياء بله رسول الله؟ وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾[النّحل: 99]، وأيّ بَشَرٍ أصدق إيمانًا وأقوى توكّلاً من رسول الله؟ وقد صدّق الشّيطان ذلك، كما حكاهُ الله تعالى عنه بقوله: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾[ص: 82- 83] بفتح اللاّم وكسرها، وَمَنْ أَحَقُّ من الأنبياء بالإصطفاء، أَو مَن أشَدُّ إخلاصًا مِنهُم؟

ويذكرُ الفخر الرازي في إبطال هذه القصّة من القرآن مُصَادمَتَهَا لمعاني آياتٍ أخرى، فيقُولُ مَا نَصُّهُ:" أمّا القرآنُ فَقولُهُ تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الحاقة: 44- 46]، وقوله: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ [يونس: 15] ، وقوله: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴿٤﴾ ﴾[النّجم: 3 – 4]، فَلَوْ أنَّهُ قَرَأَ عُقَيبَ هذه الآية قولَهُ: (تِلكَ الغَرَانِيقُ العُلَى) لَكَانَ قَد ظَهَرَ كَذِبُ الله في الحال، وذلك لا يقولُهُ مسلمٌ...؟[2].

ويذكرُ الفخر الرازي في إبطال هذه القصّة من القرآن مُصَادمَتَهَا لمعاني آياتٍ أخرى، فيقُولُ مَا نَصُّهُ:" أمّا القرآنُ فَقولُهُ تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الحاقة: 44- 46]، وقوله: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ [يونس: 15] ، وقوله: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴿٤﴾ ﴾[النّجم: 3 – 4]، فَلَوْ أنَّهُ قَرَأَ عُقَيبَ هذه الآية قولَهُ: (تِلكَ الغَرَانِيقُ العُلَى) لَكَانَ قَد ظَهَرَ كَذِبُ الله في الحال، وذلك لا يقولُهُ مسلمٌ....[3].

2- أنّ القول في هذه القصّة بأَنَّ الشَّيطانَ قَد تَسَلَّطَ على النّبيّ ﷺ بالزّيادة في القرآن مُصَادمٌ لإجماع الأمّة قاطبة على عصمة النّبيّ ﷺ من الخطأ والسّهو فيما يبلِّغُهُ عن الله عزّ وجلّ من الوحي الشّريف، فالدّليل قائم على عصمته من مِثلِ ما رُوِيَ، إمّا مِن تَمَنِّيهِ أن يَنزِلَ عليه مِثلُ هذا؛ مِن مَدحِ آلهة العربِ وهُو كفرٌ، أو أن يَتَسَوَّرَ عليه الشّيطانُ،

---

[1]- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 5/ 441، وينظر: فتح القدير، للشوكاني، 3/ 546- 548.

[2]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 319.

[3]- التفسير الكبير، للفخر للرازي، 23/ 237، واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، 14/ 117، والسراج المنير، للخطيب الشربيني، 2/ 560،، وفتح القدير، للشوكاني، 3/ 546، ونصب المجانيق، للألباني، ص 58، والإسرائيليات والموضوعات، لأبي شهبة، ص 320.

ويشتَبه عليه القرآنُ حتّى يَجعَلَ فيه مَا لَيسَ منه، ويَعتَقِدَ النّبيّ ذلك، حتّى يُنبِّهَهُ جبريلُ، وذلك ممتنعٌ في حقّه أن يَقُولَهُ مِن قِبَلِ نَفسِهِ عَمدًا وهُوَ كُفرٌ، أو سهوًا وهو معصوم، وقد ثبَتَ بالبراهين والإجماع عصمته من جريان ذلك على لسانه، أو قلبه، لا عمدًا ولا سهوًا، أو يكون للشّيطان سبيلٌ عليه في التّبليغ، ولو جَوَّزنَا ذلكَ لذَهَبَتِ الثّقةُ بالأنبياء، ولَوَجَدَ المارِقُون سبيلاً للتّشكيك في الأديان"[1].

وأيضًا "لو جوّزنا ذلك ارتفع الأمان عن شرعه، وجوّزنا في كلّ الشرائع أن يكون كذلك، وَيُبْطِلُ قولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ **[المائدة: 67]** فإنّه لا فَرقَ في العَقلِ بين النّقصانِ عن الوحي وبين الزّيادة فيه"[2].

3– أنّ القصة برواياتها كلّها أو جلّها فيها أنّ النّبيّ ﷺ قد جرى على لسانه الشّريف تلك الجملة الباطلة التي تمدح أصنام المشركين:(تلك الغرانيق العلى، وإنّ شفاعتهنّ لتُرتجى) ، وهو مصادم لأصل الدّين، وعقيدة التّوحيد التي قرّرها القرآن ودعَا إليها ونبذَ ضدّها أنبياءُ الله ورسلُه، بل خاتمهم نبيّنا ﷺ، وفي هذه السّورة – سورة النّجم– ذمّ الله تعالى هذه الأصنام، وأنكرَ على عابديها، وجعلها أسماءً لا مُسَمَّى لها، وما التّمسك بأذيالها إلا أوهام وظنون، قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ...﴾ [النّجم:23][3].

4– أنّ ما ورد في القصّة من مدح آلهة المشركين؛ لا ينسجم مع أسلوب السورة الجاري على ذّم الشرك وآلهة المشركين بكلّ تناسق وتعانق، "فلو أنّ القصة صحيحة؛ لما كان هناك تناسب بين ما قبلها وما بعدها، ولكان النّظمُ مُفكَّكًا، والكلام متخاذلاً، وكيف يقع مدحٌ بين ذَمَّين؟ بل كيف يجوز هذا ممن كَمُلَ عَقلُهُ على كلّ العقول، واتّسع في باب البيان ومعرفة الفصيح علمُهُ؟ وكيف يطمئنّ إلى مثل هذا التناقض السّامعون، وهم أهل اللسان والفصاحة، ومنهم أعداؤه الذين يتلمّسُون له الزّلاّت والعثرات؟ ..."[4].

5– أنّ معاني هذه الرّوايات مخالفة لحديث البخاريّ أنّه:(ﷺ قرأ سورة النّجم وسجد فيها المسلمون والمشركون والجنّ والإنس)،وليس فيه ذكر الغرانيق، بل وروي هذا الحديث من طرق كثيرة، وليس فيها البتة ذكر الغرانيق[5].

رابعًا: المعنى الصّحيح للتّمنّي في الآية:

اختلفوا في تفسير: (تمنّى) و (أمنيّته)، **وأحسنُ ما قيل في ذلك: إنّ (تمنّى) من الأمنيّة، وهي التّلاوة**، كما قال الشّاعر في عثمان رضي الله عنه حين قُتِلَ:

تَمَنَّى كِتَابَ الله أَوَّلَ لَيلَةٍ وآخِرَهَا لَاقَى حِمَامَ المقَادِرِ

وهو القولُ الذي عليه جمهور المفسّرين والمحقّقين، وحكاهُ ابنُ كثير عن أكثر المفسّرين، بل عزاهُ ابن القيم إلى السّلف قاطبة، فقال: "**والسّلف كلّهم** على أنّ المعنى:(**إذا تلا** ألقى الشّيطان في تلاوته)، وبيّنهُ القرطبيّ

---

[1]– الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص319– 320 ، وينظر: الشفا، للقاض عياض، 2/ 126– 127.

[2]– التفسير الكبير، للفخر الرازي، 23/ 238، واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، 14/ 118.

[3]– الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص320، وينظر:نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق، للألباني، ص 57.

[4]– الشفا، للقاضي عياض، 2/ 127، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 320.

[5]– التفسير الكبير، للفخر الرازي، 23/ 237، واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، 14/ 118، ونصب المجانيق، للألباني، ص 47.

فقال في تفسيره: "وقد قال سليمان بن حرب: **أنّ (في)** بمعنى: **عند**، ألقى الشّيطان في قلوب الكفّار **عند** تلاوة النّبيّ ﷺ كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَبِثْتَ فِينَا﴾[الشّعراء: 18]، أي: عندَنَا، وهَذا هو مَعنى مَا حكاهُ ابنُ عطيّة عن أبيه عن علماء الشّرق، وإليه أشار القاضي أبو بكر بن العربي... وهو اختيار الإمام ابن جرير، حيث قال بعدما رواهُ عن جماعة من السّلف: "وهذا قول أشبه بتأويل الكلام، بدلالة قوله تعالى: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾[الحجّ: 52] على ذلك، لأنّ الآيات التي أخبر الله جلّ ثناؤه أنّه يُحكمَهَا لا شكّ أنّها آيات تنزيله، فَمعلُومٌ بذلكَ أنّ الذي أَلقَى فيه الشَّيطان، هو ما أخبر الله تعالى ذكرهُ أنّه نَسَخَ ذلك منه وأبطلَهُ ثمّ أَحكمَهُ بنَسخِهِ ذلك منه، فتأويلُ الكلام إذن: وما أرسلنا مِن قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ إلاّ **إذا تَلَا كتابَ الله وقَرَأَ أَو حَدَّثَ وَتَكَلَّمَ،** أَلقَى الشّيطان في كتاب الله الذي تلاهُ وقرأهُ، أو في حديثِهِ الذي حدّث وتكلّم، يقول تعالى: فَيُذهِبُ اللهُ ما يُلقي الشّيطانُ مِن ذَلكَ، على لِسَان نَبِيِّهِ وَيُبطِلُهُ.

قال الإمام الألباني في كتابه: (نصب المجانيق لنسف قصّة الغرانيق): "هذا هو المعنى المراد من هذه الآية الكريمة، وهي كما ترى ليس فيها إلا أنّ الشيطان يلقي عند تلاوة النّبيّ ﷺ ما يفتتن به الذين في قلوبهم مرض، ولكن أعداء الدّين الذين قعدوا له في كلّ طريق، وترصّدوا له عند كلّ مرصد، لا يُرضيهم إلا أن يدسُّوا فيه ما ليس منه، ولم يَقُلْهُ رسولُهُ، فذكروا ما ستراهُ في الرّوايات الآتية، ممّا لا يليقُ بمقام النّبوّة والرّسالة، وذلك دَيْدَنُهُم منذُ القديم، كما فعلوا في غير ما آية وردت في غيره ﷺ من الأنبياء، كداود، وسليمان، ويوسف عليهم الصّلاة والسّلام، فَرَوَوْا في تفسيرها من الإسرائيليات ما لا يجوز نسبتُهُ إلى رجلٍ مُسلمٍ فضلًا عن نَبِيٍّ مُكَرَّمٍ. كما هو مُبيّن في محلّه من كُتب التّفاسير والقصص..."[1].

وأمّا عبارة الشوكاني في فتح القدير فقد كانت مُعبّرةً عن المعنى، فقد قال: "فحاصل معنى الآيةِ: أنّ الشّيطانَ أوقعَ في مسامعِ المشركينَ ذلكَ من دونِ أن يتكلَّمَ بهِ رسول اللّه ﷺ، ولا جرى على لسانه، فتكونُ هذه الآيةُ تسليةٌ لرسول اللّه ﷺ أي: لا يَهُولَنَّكَ ذلكَ ولا يُحزِنك، فقد أصاب مثلُ هذا مَن قبلكَ مِن المرسلِينَ والأَنبياء..." [2].

خامسًا: سبب سُجُود المشركين مع النّبيّ ﷺ:

لما تناول العلامة الألبانيّ هذه المرويات بالنقد نبّهَ إلى ما يوردُهُ طائفة من المفسّرين في سبب سجود المشركين مع النّبيّ ﷺ، فقال رحمه الله: "رُبّ سائل يقول: إذا ثَبَتَ بُطلانُ إلقاء الشيطان على لسانه عليه الصلاة والسلام جملة: (تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهُنَّ لَتُرتَجَى) فَلِمَ إذنْ سُجُود المشركين معه ﷺ وليس ذلك مِن عَادَتِهِم؟[3].

والجوابُ ما قاله المحقّقُ الآلوسيّ :"وليس لأحدٍ أن يقول: إنّ سجود المشركين يدلّ على أنّه كان في السّورة ما ظاهرهُ مَدحُ آلهتهم، وإلاّ لما سجدوا، **لأنّا نقول:** يجوزُ أن يكونوا سَجدُوا لدهشةٍ أصابتهُم وخوفٍ اعتَرَاهُم عند سَماع السّورة لما فيها من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ۝٥٠ وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبۡقَىٰ ۝٥١ وَقَوۡمَ نُوحٖ مِّن قَبۡلُۖ إِنَّهُمۡ كَانُوا۟ هُمۡ أَظۡلَمَ وَأَطۡغَىٰ ۝٥٢ وَٱلۡمُؤۡتَفِكَةَ

---

[1]- نصب المجانيق، ص 09.

[2]- فتح القدير، للشوكاني، 3/ 546- 547.

[3]- نصبُ المجانيق ، للألباني، ص 69- 70.

﴿أَهۡوَىٰ ۝٥٣ فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ ۝٥٤﴾ إلى آخر الآيات **[النّجم: 50–54]**، فاستَشْعَرُوا نُزولَ مِثلَ ذلك بهم، وَلعلّهم لَمْ يَسْمَعُوا قبل ذلك مِثْلَهَا منه ﷺ، وهو قائمٌ بين يديْ ربّه سبحانه في مقام خطير، وجمعٍ كثير، وقد ظنّوا من ترتيب الأمر بالسّجود على ما تقدّم أنّ سُجُودَهم وَلَوْ لم يَكُن عن إيمان، كافٍ في دَفعِ ما توهَّموهُ، ولا تَستبعِدْ خَوفَهُم مِن سماع مثل ذلك منه ﷺ، فقد نَزَلَت سُورةُ (حم السّجدة) بعد ذلك كمَا جاء مُصرّحًا به في حديثٍ عن ابن عبّاس. ذكرهُ السّيوطيُّ في أوّل (الإتقان): (فلمّا سمع عُتبة بن ربيعة قوله تعالى فيها: ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةٗ مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ﴾**[فصّلت: 13]**! أَمْسَكَ على فَمِ رسول الله ﷺ، وناشدَهُ الرّحِمَ، واعتذرَ لقومه حين ظنُّوا به أنّه صَبَأَ، وقال: (كيف وقد علمتُم أنّ محمّدًا إذا قال شيئًا لم يَكذِبْ؟ فَخِفْتُ أن ينزل بكم عذابٌ)، وقد أخرج ذلك البيهقيُّ في (الدّلائل)، وابنُ عساكر في حديث طويل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

ويمكن أن يُقال على بُعْدٍ: إنّ سجُودَهم كان لاستشعار مَدح آلهتهم، ولايلزمُ منه ثبوتُ ذلك الخبر، لجوازِ أن يكون ذلك الاستشعارُ مِن قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ۝٢٠﴾ **[النجم: 19–20]**، بناءً على أنّ المفعول محذوفٌ، وقدّرُوهُ حسبَمَا يشتَهُون..."[1].

سادسًا: رأيُ الحافظ ابن حجر العسقلانيّ في القصّة ورواياتها:

هذا وقد رأى الحافظ ابن حجر العسقلاني في **الفتح** رأيًا آخر في القصّة ورواياتها، (أنّ كثرة طرقها تدلّ على أنّ لها أصلاً وأنّ طريقين آخرَين مُرسَلين)[2]، **وهو بذلك يخالف أكثر العلماء والمفسّرين**، ولعلّ أحسن ما أُجيبَ به على ما ذكرهُ الحافظ؛ أجوبةُ العلاّمة الألبانيّ، بعد تضعيفه القصّة في كتابه: (**نصب المجانيق لنسف قصة المجانيق**)[3].

وكذا أجوبة الشّيخ محمد محمد أبو شهبة في كتابه: (**الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**)، **فقد ختم أجوبته** على رأيِ ابن حجر **بقوله:**"الحقّ أنّ نسج القصّة مهما تأول فيه المتأولون فهو مهلهل متداعٍ لا يثبت أمام البحث"[4].

النموذج الثالث: حديث: (أنا ابن الذّبيحين) عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝١٠٢﴾[الصافات: 102]: والمقصود بهذا النّموذج بيان أنّ ذلك الحديث من دخيل الرّواية ممّا استدلّ به القائلون بأنّ الذّبيح هو إسماعيل وليس إسحاق عليهما السّلام.

أوّلاً: عرضُ نصّ الحديث في نزول الآية:

هذا الحديث – بهذا اللّفظ – ذكرهُ عدد منَ المفسّرين حُجَّةً لمن قال أنّ الذّبيح هو إسماعيل عليه السلام، منهم:

---

[1]- روح المعاني، للألوسي، 9/ 174- 175. وينظر: نصبُ المجانيق، للألباني، ص 69- 70.

[2]- فتح الباري شرح صحيح البخاري، 8/ 439- 440.

[3]- فتح الباري شرح صحيح البخاري، 8/ 439- 440.

[4]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 319.

السّمرقنديّ[1]، والزّمخشريّ[2]، وكذا النّسفيّ، قال:"...والأظهر أنّ الذّبيح إسماعيل، وهو قولُ أبي بكر وابن عبّاس وابن عمر وجماعة من التّابعين ﷺ لقوله عليه السلام: **(أنا ابنُ الذّبيحين)**..."[3].

وقد أفاد الشّيخ أبو شهبة أنّ هذا الحديث ممّا ذكر الزّمخشريُّ في كشّافه، وتبعهُ النّسفيُّ في تفسيره[4]، علمًا أنّني انطلقتُ جعلتُ نصّه ومادّته منطلقي في دراسة هذا الموضع.

ثانيًا: أحكام العلماء على الحديث إجمالاً: ردّ هذا الحديث وضعّفه جماعة من أهل الحديث، منهم:

1- قال الإمام الزّيلعيّ: " غريب "[5].

2- وقال العجلونيّ: "(أنا ابنُ الذّبيحينِ) كذا في الكشّاف، قال الزّيلعيّ وابن حجر في تخريج أحاديثه لم نجدهُ بهذا اللفظ"[6].

3- وقال محمد الأمير الكبير المالكيّ عن هذا اللفظ:" لم يرد فِي السّنة، والوارد قول الأَعرابِي للنَّبِي ﷺ:(يَا ابن الذّبيحين)"[7].

4- وقال المحدث أبو المحاسن القَاوُقجيّ:" حديث: أنا ابنُ الذّبيحين، لم يرد بِهذا اللّفظ"[8].

5- وقال الإمام محمد بن درويش الحوت البيروتيّ:"وفي الكشّاف:(أَنا ابنُ الذّبيحين)، ولم يثبُت مِن قوله ﷺ"[9].

6- قال الشيخ الألباني: " لا أصل لَهُ بهذا اللفظ"[10]، وقال في موضع آخر: " لا أصل لَهُ..."[11].

ثالثًا: اعتمادُ العلماء على دلالة القرآن في القول بأنّ الذّبيح إسماعيل:

والحاصلُ أنّ الحديث وردَ دليلاً لمن قال بأنّ الذّبيح هو إسماعيل عند آية الصّافات، أو عند قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ٧١﴾ [هود: 71].

والحقّ أن المسألة خلافية بين العلماء والمفسّرين، ولكلّ أدلته، وقد فصّل فيها جمع منهم: الطّبريّ[12]، والرّازي[13]، وكثيرٌ من المفسّرين عند آية الصافات[14]، بل قد أفردها بالتّصنيف جمعٌ[15].

---

[1]- بحر العلوم، 3/ 147.

[2]- الكشّاف، 4/ 56.

[3]- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 3/ 132.

[4]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 331.

[5]- تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي، 3/ 177.

[6]- كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس، للعجلوني ، ص 199 (رقم: 606).

[7]- النّخبة البهيّة في الأحاديث المكذوبة على خير البريّة، لمحمد الأمير الكبير المالكيّ، ص 37.

[8]- اللُّؤلؤ المرصوع فيما لا أصل لهُ أو بأصله موضوع، لأبي المحاسن محمد بن خليل بن إبراهيم القَاوُقجيّ الحنفيّ، ص 49.

[9]- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، ص 23.

[10]- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، 1/ 500(رقم: 331).

[11]- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، 4/ 172(رقم: 1677).

[12]- جامع البيان، 21/ 79- 87. وينظر تعقّب ابن كثير على الطبريّ في قوله واستدلاله فإنّهُ مفيدٌ في: تفسير القرآن العظيم، 7/ 35.

[13]- التفسير الكبير، 26/ 346- 348.

[14]- تنظر دراسة المسألة عند الدكتور عبير بنت النعيم في دراستها: قواعد الترجيح المتعلقة بالنّص عند ابن عاشور في تفسيره، ص 175- 186، وتنظر: دراسة الدكتور الصائغ: الترجيح بالسنة عند المفسرين، 2/ 849- 863.

[15]- من تلك المصنفات المطبوعة ما يأتي:

- تعيين الصّحيح في تبيين الذّبيح، لابن العربي المعافري المالكيّ، تحقيق وتقديم بدر العمراني الطنجي، دار ابن حزم، ط1 (1428 هـ/ 2007 م).

والذي عليه الأكثر، وهو الأظهر والأشهر أنّ الذّبيح هو إسماعيل، والدّارسُ لأقوال هؤلاء المفسّرين ومن قال بقولهم، يجدُ اعتمادهم في القول بأنّهُ إسماعيل على دلالة ظاهر القرآن وترتيب ألفاظه، ودلالات البشارة بالغلام الحليم، **وهو مسلكٌ يكشفُ عن كون الاستدلال بحديث: (أنا ابن الذّبيحين) غير صحيح.**

وهذا المسلك في الاستدلال ظاهرٌ عند ابن عاشور، فقد استدلّ لهذا القول بعشرة أدلّة، وقال تمهيدًا لذلك:" والتّأمل في هذه الآية يقوّي الظّنّ بأنّ الذّبيح إسماعيل، فإنّهُ ظاهرٌ قويٌّ في أنّ المأمور بذبحه هو الغلام الحليم في قوله: ﴿ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ﴾[الصافات: 101] وأنّهُ هو الذي سأل إبراهيمُ ربَّهُ أن يَهَبَ لَهُ فَسَاقَت الآيةُ قصَّة الابتلاء بذبح هذا الغلام الحليم الموهوب لإبراهيم، ثُمَّ أعقبت قصته بقوله تعالى: ﴿ وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾[الصافات: 112] ، وهذا قريبٌ من دلالة النّصّ على أنّ إسحاقَ هُوَ غير الغلام الحليم الذي مضى الكلام على قصّته لأنّ الظّاهر أنّ قوله:(**وَبَشَّرْنَاهُ**)[الصافات: 112] بشارة ثانية، وأنّ ذكر اسم إسحاق يدلُّ على أنّهُ غيرُ الغلام الحليم الذي أُجرِيَت عليه الضّمائر المتقدّمة"[1].

وقد رأيتُ البيضاويّ وأبا حيّان يراعيان البشارة وبعض ما يتعلّقُ بها في القول بأنّ الذّبيح إسماعيل، ويشبه أن يكون مسلكهما هذا هو مسلك ابن عاشور الآنف.

قال البيضاويّ:"والأظهر أنّ المخاطَب إسماعيل عليه السّلام لأنّه الذي وُهب لَهُ إثر الهجرة، ولأنّ البشارة بإسحاق بعد معطوفة على البشارة بهذا الغلام، ولقوله عليه الصّلاة والسلام:(**أنا ابن الذّبيحين**)..." [2].

وقال أبو حيّان: "الظّاهر أنّ هذه بشارة غير تلك البشارة، وأنّ الغلام الحليم المبشَّر به إبراهيم هو إسماعيل، وأنّهُ هو الذّبيح لا إسحاق، وهو قول ابن عبّاس، وابن عمر، ومعاوية بن أبي سفيان، ومحمد بن كعب القرظيّ، والشّعبيّ، والحسن، ومجاهد، وجماعة من التّابعين..."[3].

ومن جهة أخرى فقد ذكر بعض الأئمّة أنّ القول بأنّ الذّبيح هو إسحاق قولٌ متلقًّى عن أهل الكتاب، كابن القيّم والألوسيّ.

أمّا ابن القيّم فقد قال:"... وأمّا القول بأنّه إسحاق فباطلٌ بأكثر من عشرين وجهًا، وسمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية قدّس الله روحه يقولُ: هذا القول **إنّما هو متلقّى عن أهل الكتاب مع أنّه باطل بنص كتابهم** فإنّ فيه: إنّ الله أمر إبراهيم أن يذبح ابنُهُ بِكرَهُ وفي لفظ: (وحيده)، ولا يشكّ أهل الكتاب مع المسلمين أنّ إسماعيل هو بكر أولاده..."[4].

وأمّا الألوسيّ فقد قال:"والذي أميلُ أنا إليه أنّهُ إسماعيل عليه السّلام بناءً على ظاهر الآية يقتضيه، وأنّهُ المرويُّ،

- الرأي الصحيح في من هو الذبيح، تأليف الإمام عبد الحميد الفراهي، دار القلم، دمشق، (د، ط) 1418م.
- القول الصحيح في تعيين الذبيح، تأليف محمد سعيد العاني، قدّم له الدكتور عبد الكريم زيدان، مطبعة العاني، بغداد، ط1(1985م).

[1]- تفسير التحرير والتنوير، 23/ 157.

[2]- أنوار التنزيل، 5/ 15.

[3]- البحر المحيط، 9/ 119.

[4]- زاد المعاد في هدي خير العباد، 1/ 71.

عن كثير من أئمّة أهل البيت ولم أتيقّن صحّة حديثٍ مرفوعٍ يقتضي خلاف ذلك، **وحال أهل الكتاب لا يخفى على ذوي الألباب**"[1].

النموذج الرابع: الدّخيل في سبب نزول سورة القدر:

أوّلاً: عرضُ نصّ الرّواية الموضوعة: أخرج الطّبريّ بسنده إلى عيسى بن مازن، قال: قلت للحسن بن عليّ ﷺ: يا مُسَوِّدَ وُجُوهِ المؤمنين، عَمَدْتَ إلى هذا الرّجل، فَبايَعْتَ لَهُ، يعني: مُعاويةَ بنَ أبي سفيان، فقال: إنّ رسول الله ﷺ أُرِيَ في منامه بَني أُميَّة يَعلُونَ مِنبرَهُ خليفةً، فشقَّ ذلك عليه، فأنزل الله: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾ و﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ۝٢ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ ۝٣﴾ يعني مُلكَ بني أُميّة؛ قال القاسم: فَحَسِبْنَا مُلْكَ بني أمية، فإذا هو ألف شهر) [2].

وقال السّيوطيّ: "وَأخرج التِّرمِذيّ وَضعّفه وَابنُ جرير وَالطّبرانيّ وابن مردويه وَالبيهَقيّ في الدَّلائل عن يوسف بن مازِن الرُّؤَاسي قال: قام رجلٌ إلى الحَسنِ بنِ عَليّ بعدَما بَايعَ مُعاوية، فقال: سَوَّدْتَ وُجُوهَ المؤمِنِينَ فقال: لا تُؤَنِّبْنِي رحمك الله؛ فإنّ النَّبيَّ ﷺ رَأَى بني أُميَّة يخطُبُونَ على مِنبرِهِ فَساءَهُ ذَلِك، فَنزلَت: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١...﴾ [سُورَة الكَوثر) يَا مُحَمَّد يعني نَهرًا في الجنَّة، وَنزَلَت: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ۝٢ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ ۝٣﴾ يملِكُهَا بَعدَك بَنُو أُميَّة يَا مُحَمَّد: قَالَ القَاسِم: فَعَدَدْنَا فَإِذَا هي ألفُ شهر لا تزيدُ يومًا ولا تنقُصُ يومًا)[3].

ثانيًا: نقد العلماء لإسناد الرواية إجمالاً: حكم أهل الحديث والتّفسير على هذا الحديث بالوضع، والضعف، والنكارة الشديدة، وهذه بعض أحكامهم:

1- قال الإمام الترمذي عقب سوقه الرّواية:"هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه؛ مِن حديث القاسم بن الفضل..."[4].

2- قال أبو الحجاج المزّيّ: نقل عنه ابنُ كثير قوله: "هو حديثٌ منكرٌ"، ثم قال ابن كثير عقبه:"ثم هذا الحديث على كلّ تقدير منكرٌ جدّا"[5].

3- وقال ابن عاشور: "واتفق حذّاق العلماء على أنّه حديثٌ منكرٌ"[6].

4- وقال الألباني: "ضعيفُ الإسناد مضطربٌ، ومتنُهُ منكر"[7].

5- قال الشيخ أبو شهبة: "ومن الآثار الموضوعة أيضًا في مجال أسباب النزول، سببٌ نزولٍ عليه أثرُ العصبيّة

---

[1]- روح المعاني، 12/ 130.

[2]- جامع البيان، للطبري، 24/ 546- 547.

[3]- الدر المنثور، للسيوطي، 8/ 569، وسنن الترمذي، (في أبواب تفسير القرآن، بابٌ: ومن سورة ليلة القدر)، / 444،

[4]- سنن الترمذي، (في أبواب تفسير القرآن، بابٌ: ومن سورة ليلة القدر)، / 444.

[5]- تفسير القرآن العظيم، 8/ 442. وينظر: فتح القدير، للشوكاني، 5/ 635.

[6]- تفسير التحرير والتنوير، 30/ 460.

[7]- صحيح وضعيف سنن الترمذي، 7/ 350.

السّياسيّة..." [1]، ثمّ نقل الحديث عن السّيوطيّ في (الدّرّ المنثور).

ثالثًا: نقدُ العلماء لمعاني هذه الرواية:

1- سيقَ هذا الحديث عند تفسير سورة القدر، ذمًّا لبني أميّة وقدحًا في حُكمِهِم ومُلكِهِم، وهو معنى باطلٌ، وغرض سافلٌ، لا تدلّ عليه ألفاظُ السُّورة ولا غرضُها الأساسُ، أُلصقَ إلصاقًا بمعاني هذه السورة، وقد ذكر الإمام الطبريّ هذه الرواية آخرَ المرويات التي ساقها في تأويل قوله تعالى: ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ ، ثمّ قال عقبها مباشرةً مُبطلاً لهذا التأويل ومرجّحًا للذي عليه جمهور أهل التّفسير:" وأشبهُ الأقوال في ذلك بظاهر التّنزيل قولُ من قالَ: عملٌ في ليلةِ القدرِ خيرٌ من عَملِ ألف شهر، ليسَ فيها ليلةُ القدرِ. وأمّا الأقوال الأُخَـر، فدعَاوَى معانٍ باطلة، لا دلالة عليها من خبرٍ ولا عقلٍ، ولا هي موجودة في التّنزيل"[2]. وقال ابن كثير:"وممّا يدلّ على ضعف هذا الحديث أنّه سِيقَ لِذَمِّ دولة بني أُمَيَّة، ولَو أُرِيدَ ذلكَ لَم يَكُنْ بهذا السّياق؛ فإنّ تفضيلَ ليلةِ القدرِ على أيَّامِهِم لاَ يدُلُّ على ذمِّ أيَّامِهِم، فإنَّ ليلةَ القدر شريفةٌ جدًّا، والسُّورة الكريمةُ إنَّما جاءت لمدحِ ليلةِ القدرِ، فكيفَ تُمدَحُ بتفضيلِهَا على أيَّام بني أُمَيّة التي هي مَذمُومة بمقتَضَى هذا الحديث، ..."[3].

2- أنّ الحديث تناولَ ولاية الألف شهر لبني أميّة، فيكونُ معَارَضًا بكون السّورة مكّية -كما ذهب إليه جمع من المفسّرين-، قال الحافظ ابن كثير: "...ثمّ الذي يُفهَمُ مِن ولاية الألف شهر المذكورة في الآية هي أيّام بني أميّة، والسُّورةُ مكِّيّةٌ، فَكيفَ يُحَالُ على ألف شهر هي دولة بني أُميّة، ولا يَدُلُّ عليها لفظُ الآيةِ ولا معناهَا؟! والمنبرُ إنَّمَا صُنعَ بالمدينة بعد مُدَّةٍ مِنَ الهجرة، فَهَذَا كلُّهُ ممَّا يدلُّ على ضعف هذا الحديث ونكارته، والله أعلم"[4].

3- أنّه ورد في الحديث قول القاسم بن الفضل الحداني: (أنّهُم عدّوا مُدّةَ بني أُميّة فَوجَدوها أَلفَ شهر لا تزيدُ يومًا ولا تنقصُ) وليس هذا بصحيح؛ سواء عدّت أيّام ابن الزبير أو لا، فإن عُدّتْ كان حكمُ بني أميّة أكثر من الألف، وإن لم تُعدّ كانت أقلّ من الألف، وهو دليل على عدم صدق وثبات معاني الحديث وأخباره، وفساد هذا المعنى وخطؤهُ كشفَ عنهُ الحافظُ ابن كثير فقال: "وقولُ القاسم بن الفضل الحداني: إنّهُ حَسِبَ مُدّةَ بني أُميّة فَوجَدَها أَلفَ شهر لا تزيدُ يومًا ولا تنقصُ، ليس بصحيح؛ فإنّ مُعاوية بن أبي سفيان ﷺ استَقَلَّ بالملكِ حينَ سَلَّمَ إليه الحسنُ بنُ عليٍّ الإمرَةَ سَنَةَ أَربعينَ، واجتَمعَتْ البَيعةُ لِمُعاوية، وسُمِّيَ ذلك عام الجماعة، ثمّ استمرُّوا فيها مُتَتَابِعِينَ بالشَّام وغيرها، لَم تَخرُج عَنهُم إلاّ مُدَّةَ دَولةِ عبدِ الله بنِ الزّبير في الحَرَمَينِ والأهواز، وبعضِ البلاد قريبًا مِن تِسعِ سِنِينَ، لكن لَم تَزُل يَدُهُم عنِ الإمرةِ بالكُلّيّةِ، بَل عن بعضِ البلادِ، إلى أن استَلَبَهُم بَنُو العبّاسِ الخلافةَ في سنة اثنَتينِ وثَلاَثِينَ ومَائَة، فَيكُونُ مَجمُوع مُدَّتِهِم اثنتينِ وَتِسعينَ سَنَة، وذلك أَزيدُ مِن أَلف شهر، فإنَّ الألفَ شَهر عبارةٌ عن ثلاثٍ وثمانينَ سنة

---

[1]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 329.

[2]- جامع البيان، للطبري، 24/ 547.

[3]- تفسير القرآن العظيم، 8/ 442. وينظر: البداية والنهاية، لابن كثير، 9/ 271- 274، وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، 9/ 197- 198، وينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 329- 330.

[4]- تفسير القرآن العظيم، 8/ 442. وينظر: البداية والنهاية، لابن كثير، 9/ 271- 274، وتحفة الأحوذي، للمباركفوري، 9/ 197- 198. وينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 329- 330.

وأربعة أشهر، وكأنّ القاسمَ بنَ الفضل أَسقَطَ مِن مُدَّتهم أَيّامَ ابنِ الزّبير، وعَلَى هذا فَتُقارِبُ مَا قَالَهُ الصّحةَ في الحساب، والله أعلم"[1].

وقريبٌ ممّا ذكرهُ ابن كثير أفادَهُ ابنُ عاشور أيضًا، فقال: " ...ولا شكّ أنّ هذا الخبر من وضع دعاة العبّاسيين؛ على أنه مخالف للواقع لأنّ المدّة التي بين تسليم الحسن الخلافةَ إلى معاوية وبين بيعة السّفاح وهو أوّل خلفاء العباسيّة ألف شهر واثنان وتسعون شهرا أو أكثر بشهر أو بشهرين، فما نُسِبَ إلى القاسم الحداني من قوله:(فَعَدَدنَاهَا فوجدناها...) إلخ كذبٌ لا محالة"[2].

رابعًا: الصّحيح في نزول سورة القدر:

تبيّن ممّا سبق؛ ضعفُ الحديث ونكارتُهُ، بل وضعُه، فلا يصحّ أن يكون إذًا سببًا لنزول سورة القدر، أو لأيّ آية منها، وهو مخالف لسياق القرآن من وجوهٍ.

والظاهر أنّ السّورة من القرآن الذي نزل ابتداءً، ولم تنزل بسببٍ أو إثْرَ وَاقعةٍ أو حادثة، إذْ لم يصحّ فيها سببٌ[3]، والله أعلم.

---

[1]- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 8/ 442. وينظر: البداية والنهاية، لابن كثير، 9/ 271- 274، وتحفة الأحوذي، للمباركفوري، 9/ 197- 198، وينظر: الإسرائيليات والموضوعات، ص 329- 330.

[2]- تفسير التحرير والتنوير، 30/ 460- 461.

[3]- ينظر: المحرر في أسباب نزول القرآن، للدكتور خالد بن سليمان المزيني، 2/ 1089- 1091.

المحاضرة الثانية عشرة

المجال الرابع: الدخيل في مجال القراءات القرآنية: وردت في بعض كتب التّفسير قراءات موضوعة مكذوبة على بعض الأئمّة، فعدّت من الدّخيل في مجال القراءات في كتب التّفسير، وأخرى شاذّة ربّما حملت – في نظر بعضهم – معاني تخالفُ فيه القراءة المتواترة.

والقراءة الموضوعة هي: "القراءة التي نُسبت إلى قائلها من غير أصل – أي: من غير سندٍ مطلقًا–، أو: هي المكذوبة المختلقة المصنوعة المنسوبة إلى قائلها افتراءً"[1].

وأمّا القراءة الشّاذة فهي: القراءة التي فقدت شرطًا من شروط القبول، "التي لم يصحّ سندها، أو خالف الرسم أو لا وجه لها في العربية"[2].

وهذا المجال قد مُثّل لهُ بنموذجين في موضعين من القرآن الكريم، وهو ما نلحظه عند ابن الجزري وهو يمثّلُ للقسم الثّالث من القراءات، فقال: "ومثال القسم الثالث ممّا نَقَلَهُ غيرُ ثقةٍ كثيرٌ ممَّا في كُتُب الشّواذّ ممّا غَالبُ إسنادِهِ ضعيفٌ، **كقراءة ابن السّميفع وأبي السّمال وغيرهما في (نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ)(نُنَحّيكَ) بالحاء المهملة، لتكون لمن (خَلَفَكَ) آيةً بفتح سكون اللّام، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة – رحمه الله –** التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره، فإنها لا أصل لها"[3].

وهذا أوان الشروع في دراسة هذين الموضعين:

النّموذجُ الأوّل: قراءة :(فَاليَوْمَ نُنَحّيكَ) – بالحاء المكسورة– بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَفَكَ– بفتح اللّام– عند قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنۡ خَلۡفَكَ ءَايَةٗۚ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنۡ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ٩٢ ﴾[يونس: 92]:

أوّلاً: عزوُ قراءةِ (فاليومَ نُنَحّيك) بالحاء، و(خَلفَكَ) بفتح اللام:

عزا أبو الفتح ابن جنّي القراءة بالحاء إلى: أُبيّ بن كعب ومحمد بن السّميفع ويزيد البربريّ[4]، وعزاها الثعلبيّ لعبد الله بن مسعود[5]، وذكر أبو جعفر النحاس أنها رويت عن يزيد المكيّ[6].

وعزاها ابنُ عطية، لأبي بن كعب، ومحمد بن السّميفع اليمانيّ ويزيد البربري[7]، وزاد أبو حيّان عزوها لابن مسعود[8]،

---

[1]– علم القراءات، نشأته ، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، ص 45.

[2]– علم القراءات، نشأته ، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، ص 44.

[3]– النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، 1/ 16، ونقلها ابن عقيلة المكي في: الزيادة والإحسان في علوم القرآن، 3/ 149، ومحمد عبد العظيم الزرقاني في: مناهل العرفان، 1/ 425، وعلم القراءات، نشأته ، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، ص 44.

[4]– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جنّي، 1/ 316.

[5]– الكشف والبيان، للثعلبي، 14/ 282 – 283.

[6]– معاني القرآن، للنحاس، 3/ 315- 316.

[7]– المحرر الوجيز، لابن عطية، 3/ 142.

[8]– البحر المحيط، لأبي حيان، 6/ 103.

وعزاها السّمين الحلبي لابن مسعود وابن السّميفَع ويزيد البربريّ[1]، وعزاها ابنُ الجزريّ لابن السّميفع وابن السمال[2]. وعزاها ابن خالويه، لابن مسعود واليماني[3].

ثانيًا: حكم هذه القراءة عند العلماء:

يذكر العلماء أنّ هذه القراءة من القراءات الشاذة، وأنّها ممّا لم يصحّ سندهُ، والدليل على هذا الحكم ما يلي:

1- أوردها أبو الفتح ابنُ جنّيّ ضمن القراءات الشّواذ"[4]، وكذا ابن خالويه في كتاب الشّواذ[5].

2- مثّل بهذه القراءة ابنُ الجزريّ للقسم الثّالث ممّا نَقلَهُ غيرُ ثقةٍ ممَّا في كُتُب الشّواذّ ممّا غَالبُ إسنادِهِ ضعيفٌ، قال:"... كقراءة ابن السّميفع وأبي السّمال وغيرهما في: (نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ)(نُنَحّيكَ) بالحاء المهملة، لتكون لمن (خَلَفَكَ) آيةً بفتح سكون اللّام..."[6].

3- ومثّل بهذه القراءة للشّاذّ منها: الشّيخُ صبحي الصالح، وقال:"... وهو ما لم يصحّ سنده[7]. ومثّل بها الدكتور فهد الرومي للنّوع الرابع من أنواع القراءات هو الشاذ، قال: وهو: ما لم يصح سنده ونقل ابن الجوزي عن مكي بن أبي طالب في تعريف الشاذ أنه: ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة، ولا وجه في العربية"[8].

ثالثًا: توجيه معنى القراءة الشّاذّة بما يُناسبُ القراءة المتواترة:

من خلال البحث في معاني القراءتين في كتب التفسير لا حظتُ المفسّرين يُوجّهُون القراءاتين بما يعطي تكاملاً في المعنى، وبعض الزّيادة في معنى القراءة المتواترة، وهو ما يُلاحظُ في نصوص بعضهم الآتية:

1- قال أبو جعفر النحاس:" قال أبو عبيدة: معنى (نُنجيكَ) نُلقِيكَ على نجوة مِن الأرض، وقال غيرُهُ: النَّجوة والنَّبوة ما ارتَفَعَ مِن الأرض، وقُرِئ: (نُنجِيكَ) والمعنى واحدٌ، ورُورِيَ عن يزيد المكّيّ أنّهُ قرأ: (فاليومَ: (نُنَحِّيكَ بالحاء (ببَدَنكَ) قيل: أي: وحدك، وقيل: بِدرعك، وقال مجاهد: بجَسَدِك وإن... وهذا أحسن الأقوال. قيل معناهُ: بجسدك فقط، أي: عريانا بغير رُوحٍ"[9].

2- وقال الثعلبي: " ... (فاليوم نُنَحّيك ببدانك)، أي: نُلقِيكَ على ناحية من البحر، وقيل نُبعِدُك ..."[10].

---

[1]- الدر المصون، للسمين الحلبي، 6/ 266.

[2]- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، 1/ 16، ونقلها ابن عقيلة المكي في: الزيادة والإحسان في علوم القرآن، 3/ 149، ومحمد عبد العظيم الزرقاني في: مناهل العرفان، 1/ 425.

[3]- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، ص 63.

[4]- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جنّيّ، 1/ 316.

[5]- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، ص 63.

[6]- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الصبّاغ) 1/ 16، ونقلها ابن عقيلة المكي في: الزيادة والإحسان في علوم القرآن، 3/ 149، ومحمد عبد العظيم الزرقاني في: مناهل العرفان، 1/ 425.

[7]- مباحث في علوم القرآن، ص 257.

[8]- دراسات في علوم القرآن، للدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي، ص 328.

[9]- معاني القرآن، للنحاس، 3/ 315- 316.

[10]- الكشف والبيان، للثعلبي، 14/ 282 – 283.

3- قال السّمعاني:" ...قرىء: (نُنَحّيك ببَدَنك) بِالحاء من التّنحية، وَالمعرُوف بِالجيم، أَي: نُلقيكَ على نجوةٍ من الأَرْض، والنجوة: المكَان المرتَفع"[1].

4- ولعلّ **كلمة السمين الحلبي** جامعة، فهو يقولُ: "... (نُنَحِّيكَ) بالحاء المهملةِ من التَّنْحِيَة أي: نُلْقيك بناحيةٍ فيما يلي البحر، وفي التفسير: أنَّه رماهُ إلى ساحل البحر كالثّور. وهل ننجّيك من النجاة بمعنى نُبْعدك ممَّا وقع فيه قومُك مِنْ قعر البحر وهو تهكُّم بهم، أو مِن ألقاهُ على نَجوة أي: رَبوة مرتفعة، أو مِن النّجاة وهو التَّرْكُ أو من النّجاء وهو العلامة، وكلُّ هذه معانٍ لائقة بالقصّة"[2].

5- وقال الألوسيّ أيضًا: "ذكر في النشر أن مما لا يوثق بنقله قراءة ابن السميقع، وأبي السمال (ننحّيك) بالحاء و (لمن خلقك) بالقاف، وفي تعليل تنجيته بما ذكر كما قاله بعض المحققين إيذان بأنّها ليست لإعزازة أو لفائدة أخرى عائدة إليه بل لكمال الاستهانة به، وتفضيحه على رؤوس الأشهاد، وزيادة تفظيع حاله كمن يقتل ثم يجرّ جسده في الأسواق ويطرح جيفة في الميدان أو يدار برأسه في النّواحي والبلدان"[3].

هذا وجديرٌ بالتّنبيه أنّ إدراج هذه القراءة الشاذّة ضمن الدّخيل في مجال القراءات هُنا سببُهُ فقدانها لشرط من شروط القراءة المتواترة، وإن كان معناها لم يُناقض ولم يبعد عن معنى القراءة المتواترة التي جرى المفسّرون عليها في تقرير معنى الآية، فلعلّ المقصود من عدّ هذه القراءة دخيلاً أنّ إجراء معنى الآية على هذه القراءة الشّاذة يجعل معانيها ناقصة، والاستقلال بمعناها لا يتلاحمُ والمقصود الذي سيقت له، والله أعلم.

النّموذجُ الثّاني: القراءة الموضوعة عن الإمام أبي حنيفة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾ [فاطر: 28]برفع لفظ الجلالة ونصب "العلماءَ":

ثانيًا: عزوُ قراءةِ رفع لفظ الجلالة ونصب (العلماء):

نسبَ جماعةٌ من المفسِّرينَ هذه القراءة إلى أبي حنيفة وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين الإمامُ النّسفيُّ بعبارة مشعرة بثبوت القراءة عن أبي حنيفة وغيره؛ فقال:"وقرأ أبو حنيفة ..."[4]، ونسبها لطلحة بن مصرف ابنُ فضال المجاشعيّ، وقال: "... ويُروى مثل ذلك عن أبي حنيفة" [5]، واكتفى بنسبتها لأبي حنيفة فقط؛ أبو القاسم ابنُ جبارة الهذليّ في كتابه الكامل[6].

ونسبَ جماعةٌ من المفسِّرينَ إلى عمر بن عبد العزيز، وأبي حيوة، وأبي حنيفة، وأكثرُهُم لم يَجْزِمْ بثُبُوتها عن أبي حنيفة، بل يقولون: (وتُحكَى هذه القراءة عن أبي حنيفة...)، (ورُويَت عن أبي حنيفة...)، (ورُويَ عن أبي حنيفة...):

---

[1]- تفسير القرآن، للسمعاني، 2/ 403، وينظر: روح المعاني، للألوسي، 6/ 172.

[2]- الدر المصون، للسمين الحلبي، 6/ 266، وينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، 6/ 103.

[3]- روح المعاني، 6/ 172، وينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، 3/ 425، و القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، 1/ 489.

[4]- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفيّ، 3/ 87.

[5]- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، لأبي الحسن عليّ بن فَضَّال المجَاشِعي القيرواني، ص 407.

[6]- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم ابن جبارة الهُذَلي المغربي،1/ 624.

ومن هؤلاء: الزمخشريُّ، والقرطبيّ، وأبو حيّان، والسمين الحلبيُّ، والشوكانيّ[1].

ثالثًا: حكم هذه القراءة عند العلماء:

يذهبُ طائفةٌ من العلماء والباحثين إلى أنّ قراءة رفع لفظ الجلالة ونصب (العلماء) من القراءات المردودة، أو الشّاذّة، لفقدانها شرطا من شروط القراءة الصحيحة المقبولة، أو المتواترة، ولا يكفي كونها موافقةً للخطّ.

فمنهم من مثّل بها للقراءات الموضوعة، كالشيخ صبحي الصالح[2]، والشيخ أبي شهبة[3].

ومنهم من مثّل بها للقراءات الشّاذّة: كالإمام ابن الجزريّ- بل مال إلى كونها موضوعة، وبدر الدين الزركشي، والجلال السيوطيّ، ومحمد صادق الرّافعيّ، والدكتور فهد الرّومي من المعاصرين[4]، ومثّل بها الدكتور محمد بن عمر بازمول للقراءات الضعيفة المردودة"[5].

والخلاصة التي لا بدّ من المصير إليها:

1- أنّ هذه القراءات مع وصفها عند طائفة من العلماء بالشذوذ لا بالوضع؛ إلاّ أنّ كونها موضوعة هو الأظهر، للأدلة الآتية:

2- أنّه لم يذكرها إلاّ قلّة، وبغير إسنادٍ، وما لم يكن له إسنادٌ من القراءات؛ فهو الموضوع، احتكامًا إلى ضابط القراءة الموضوعة[6]، وقد وُصفَت بأنّها "لا أصل لها"[7].

3- أنّ أبا حيّان وابن الجزريّ قد شكّكا في نسبتها إلى من نسبت إليه، كما سبق في نصّيهما.

4- أنّها لم تذكر في مشهور كتب القراءات الشّاذة، ككتاب: مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه[8]، وكتاب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جنّيّ، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ عبد الفتاح القاضي، وقد شَهِدَ بغيابها في كتب الشواذّ الإمامُ المقرئُ أبو حيّان في سياق تشكيك صحّة القراءة عمّن نُسبت إليهم، فقال: "ولعلّ ذلك لا يصحّ عنهما، وقد رأينا كُتُبًا في الشّواذّ، ولم يذكروا هذه القراءة، وإنما ذكرها الزمخشري، وذكرها عن أبي حيوة أبو القاسم يوسف بن جبارة في كتابه الكامل"[9].

---

[1]- تنظر تفاسيرهم على الترتيب: الكشاف، للزمخشري، 3/ 611، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 14/ 344، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسيّ، 9/ 31، والدر المصون، للسمين الحلبي، 9/ 231، وفتح القدير للشوكاني، 4/ 459.

[2]- مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، ص256- 257.

[3]- ينظر على الترتيب: مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، ص256- 257، والإسرائيليات والموضوعات، لأبي شهبة، ص 332.

[4]- ينظر على الترتيب: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضبّاغ) 1/ 16، والبرهان في علوم القرآن، للزركشي، 1/ 341، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، 1/ 263، وإعجاز القرآن والبلاغة النبوية، للرافعيّ، ص42- 43، ودراسات في علوم القرآن الكريم، للدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي، ص 328.

[5]- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، 1/ 155.

[6]- ينظر: علم القراءات، نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، ص 45.

[7]- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، لمحمد عمر بازمول، 1/ 155.

[8]- ينظر: مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جنّيّ، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 76.

[9]- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، 9/ 31.

5– أنّ ابن فضال المجاشعيّ (ت: 479 هـ) قد نَقَلَ إجماع القراء على رفع (العلماءُ) ونصب لفظ الجلالة، وأنّ نَصْبَ لفظ الجلالة لحنٌ عند الأكثر، فقال:"وأجمع القرّاء على رفع (العلماءُ) ونصب (اسم الله تعالى)، وهو الصّواب الذي لا معدل عنه، إلاّ أنّ طلحة بن مصرف قرأ كذلك: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: 28]، فَرَفَعَ (اسم الله تعالى) ونَصَبَ (العلماءَ)، ويُروى مثل ذلك عن أبي حنيفة، وأكثرُ أهل العلم يذهبُ إلى أنّه لحـنٌ، وقد اعتذر بعضهم لهذا ..." [1].

رابعًا: نقدُ بعض العلماء لهذا التّأويل:

واضحٌ أنّ قراءةَ رفعِ لفظِ الجلالة (اللهُ) ونصبِ (العلماءَ) مخالِفَةٌ للقراءةِ المتواترة بنصب لفظ الجلالة (اللهَ) ورفعِ (العلماءُ)، ولابدّ أن يترتّب على ذلك تأخيرُ لفظ الجلالة وتقديم (العلماء)، ممّا يُنتجُ معنًى فاسدًا لا يتأتّى ولا ينسجمُ مع غرض الآية والآيات في سياقها، وهو ما قرّرهُ الإمام الجرجانيّ لَمّا تَنَاولَ وَجهَ تَقديمِ اسمِ الله عزّ وجلّ خلافَ ما لَوْ أُخِّرَ، وهنا أسوقُ نصّ كلامه بطوله لفائدته، فهو يقول:" ...قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: 28]، في تقديم اسمِ الله عزَّ وجلَّ معنى خلافُ ما يكونُ لو أُخِّرَ. وإنّما يَبِينُ لكَ ذلكَ إذا اعتبرتَ الحكمَ في (ما) و (إلاّ)، وحصَّلْتَ الفرْقَ بينَ أن تقولَ: (ما ضَرَبَ زيداً إلاَّ عمرو)، وبينَ قولِك: (ما ضرَبَ عمرو إلاَّ زيداً).

والفرقُ بينهما أنّك إذا قلتَ: (ما ضَرَبَ زيداً إلاَّ عمرو)، فقدَّمْتَ المنصوبَ، كان الغرَضُ بيانَ الضاربِ مَنْ هُو، والإخبارُ بأنَّه عمرو خاصةً دون غيره وإذا قلتَ: (ما ضرَب عمرو إلاَّ زيداً)، فقدَّمتَ المرفوعَ، كان الغرضُ بيانَ المضروبِ مَنْ هـو، والإخبار بأنه (زيدٌ) خاصَّةً دونَ غيرِه.

وإذْ قد عرفْتَ ذلكَ فاعتبرْ بـهِ الآيةَ، وإذا اعتبرْتَها بهِ علمتَ أنَّ تقديمَ اسمِ الله تعالى إنّما كانَ لأجْلِ أنَّ الغرضَ أن يبيَّن الخاشونَ مَنْ هُمْ، ويُخبَرَ بأنّهم العلماءُ خاصَّةً دونَ غيرهم، ولو أُخِّر ذكْرُ اسمِ الله وقدِّم (العلماءُ) فقيلَ: (إنَّما يخشَى العلماءُ اللهَ)، لصارَ المعنى على ضدِّ ما هو عليه الآن، ولصارَ الغرَضُ بيانَ المِخْشيِّ مَنْ هو، والإخبارُ بأنّه اللهُ تعالى دونَ غيرِه، ولم يَجِب حينئذٍ أن تكونَ الخَشيةُ مِنَ الله تعالى مقصورةً على العلماءِ، وأن يكونوا مَخْصُوصين بها؛كما هو الغـرضُ في الآية، بل كان يكونُ المعنى أنَّ غيرَ العلماء يَخشَوْن اللهَ تعالى أيضاً، إلاَّ أنَّهم مع خَشيتهم اللهَ تعالى يخشَونَ معه غيرَه، والعلماءُ لا يَخْشَونَ غيرَ الله تعالى.

وهذا المعنى؛ وإنْ كانَ قد جاءَ في التنزيلِ في غيرِ هذه الآية كقولهِ تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: 29]، فليس هو الغرضَ في الآية، ولا اللفظُ بمُحْتملٍ له البتَّة. ومَنْ أجازَ حَمْلَها عليه، كان قد أبطَلَ فائدةَ التقديمِ، وسوَّى بينَ قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾، وبينَ أنْ يُقالَ:(إنّما يخشَى العلماءُ اللهَ)، وإذا سوَّى بينهُما، لَزمَه أن يسوِّيَ بين قولِنا:(ما ضَرَبَ زيداً إلا عمرو) وبينَ: (ما ضرَب عمرو إلاَّ زيداً)، وذلك ما لا شُبْهَةَ في امتناعه"[2].

وقد اكتفى بعض العلماء بالنّقد المجمل لتأويل هذه القراءة، بأن وصوفوهُ بالتّكلّف، فهذا ابن الجزريّ:" ... وقد

---

[1]– النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، أبو الحسن عليّ بن فَضّال بن غالب المجَاشِعي القيرواني، ص 407.

[2]– كتاب دلائل الإعجاز، للجرجاني،1/ 338– 339، وينظر كلام ابن عطية فيما تفيدهُ:(إنّما) في: المحرر الوجيز، 4/ 437.

رَاجَ ذلك على أكثر المفسّرين ونسبها إليه وتكلَّفَ توجيهَهَا، وإنَّ أبا حنيفة لبريءٌ منها"[1].

وكذلك الشيخ محمد أبو شهبة فقد ردّ هذا التأويل قائلاً:" وإذا كانت هذه القراءة موضوعة، فلا حاجة للتكلّف بتصحيح معناها كما فعل الزمخشري في تفسيره"[2].

أمّا أبو حيان؛ فلا يظهر إعجابه بهذا التأويل قويًّا، فقد ذكر من قرأ بها وحُكيَت عنه، وساق ذلك التأويل، ثمّ رجع إلى التّشكيكِ في صحّة نسبتها إلى من نسب إليهم، لكونها لم تذكر في كتب الشّواذّ، فقال:"...وقد رأينا كتبا في الشواذ، ولم يذكروا هذه القراءة، وإنما ذكرها الزمخشري، وذكرها عن أبي حيوة أبو القاسم يوسف بن جبارة في كتابه الكامل"[3].

سادسًا: معنى القراءة المتواترة: تناول المفسرون هذه الآية بما يتسقُ مع سياقها، وينتظم وغرضها، تفسيرًا يدلّ على منزلة العلم وما يورّثه من عظيم الخشية، ومنزلة العلماء، وتعظيمهم لربّهم سبحانه، والتّعرّف عليه، بأسمائه وصفاته، ومخلوقاته، وهذه نصوصُ نخبة من أئمّة التّفسير في تفسيرها:

قال الطبري: "وقولهُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ يقول تعالى ذكره: إنّما يخاف الله فيتقي عقابه بطاعته العلماءُ، بقدرته على ما يشاء من شيء، وأنه يفعل ما يريد، لأنّ من علم ذلك أيقن بعقابه على معصيته؛ فخافه ورهبه خشية منه أن يعاقبه. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل"[4].

قال ابن كثير:" أي: إنّما يخشاهُ حقّ خشيته العلماء العارفون به؛ لأنّه كلّما كانت المعرفة للعظيم القدير العليم الموصوف بصفات الكمال المنعوت بالأسماء الحسنى؛ كلّما كانت المعرفة به أتمّ، والعلم به أكمل، كانت الخشية له أعظم وأكثر" [5].

تنبيهٌ: خبرُ وَضعِ هذه القراءة عن أبي حنيفة؛ ذكرهُ بعض الأئمّة، واتفقوا على أنّ أبا الفضل الخزاعيّ هو الذي وضع كتابًا في الحروف ونسبه إلى أبي حنيفة.

وقد اختلفت عبارات المترجمين في أبي الفضل الخزاعي – أحد المشهورين بالقراءات– بين مدح وذمّه، مع الشهادة له بالاشتغال بالقراءات والاعناية بها، بل شهد له بعضهم بالإمامة في ذلك.

وأبرز وأشهر من تناولَ هذا الخبر الخطيب البغداديّ في ترجمة أبي الفضل الخزاعيّ في تاريخ بغداد[6]، والحافظ الذّهبيّ في ميزان الاعتدال، وفي الطبقات[7]، وذكرهُ أيضا ابنُ الجزريّ في غاية النهاية[8].

---

[1]– النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، 1/ 16.

[2]– الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 332.

[3]– البحر المحيط، لأبي حيان، 9/ 31، وينظر كلام الدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي في كتابه: تصويبات في فهم بعض الآيات، ص 199.

[4]– جامع البيان، للطبري، 20/ 464.

[5]– تفسير القرآن العظيم، 6/ 545، وفتح القدير للشوكاني، /459، وينظر: روح المعاني، للألوسي،11/ 379.

[6]– تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، 2/ 541.

[7]– ينظر: ميزان الاعتدال، للذهبيّ، 3/ 501، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، ص 212.

[8]– غاية النهاية في طبقات القراء، 1/ 213.

المحاضرة الثالثة عشرة

المجال الخامس: الدّخيل في مجال قصص الأمم السّابقة وأخبار الماضين:

النموذج الأوّل: إسرائيليّة في المُسُوخ من المخلوقات:

أوّلاً: عرضُ نصّ الرّواية الدّخيلة: ذكر السّيوطيّ في الدّر المنثور عند قوله تعالى: ﴿**وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ** ...﴾ [البقرة: 102]: الرّوايات في قصّة هاروت وماروت والزّهرة، وأطال في ذلك؛ إلى أن قال رحمه الله: "وَأخرج الزّبير بن البكار فِي الموفقيات وَابن مردويه والدّيلمي عَن عَليّ (أَنّ النَّبِي ﷺ سُئِلَ عَن المسوخ فَقَالَ: (هم ثلاثة عشر:الفيلُ والدّبُّ والخنزيرُ والقِردُ والجريث، والضّبُّ والوُطواطُ والعقربُ والدّعمُوصُ والعنكبوتُ والأرنبُ وسُهيلٌ والزُّهرةُ، فقيل: يا رسول الله، وما سببُ مَسخِهِنّ؟ فقال: أمّا الفيلُ فكان رجلاً جبّارا لُوطيًّا لا يَدَعُ رطبًا ولا يابسًا، وأمّا الدُّبُّ فكانَ مُؤنّثًا يدعو النّاس إلى نفسه، وأمّا الخنزيرُ فكان من النّصارى الّذين سألُوا المائدة؛ فلمّا نزلت كفرُوا، وأمّا القردةُ فيَهُودُ؛ اعتدَوا في السّبت، وأمّا الجريث فكان دَيوثًا يدعُوا الرّجال إلى حليلته، وأمّا الضّبُّ فكان أعرابيًّا يَسرقُ الحاجّ بِمِحجَنِهِ، وأمّا الوُطْواطُ فكان رجلاً يسرقُ الثِمار من رُؤُوس النّخل، وأمّا العقربُ فكان رجُلاً لا يَسلَمُ أحدٌ من لِسانِهِ، وأمّا الدَّعمُوصُ، فكانَ نمّامًا يفرق بين الأحِبّة، وأمّا العنكبوتُ فامرأةٌ سَحَرت زوجَها، وأمّا الأرنَبُ فامرأةٌ كانَت لَا تَطّهّر مِن حَيضٍ، وأمّا سُهَيلٌ فكان عَشّارًا باليمن، وأمّا الزُّهرَةُ فكانت بِنتًا لبعضِ مُلُوك بني إسرائيل افتتِنَ بها هاروتُ وماروتُ)[1].

ثانيًا: نقد العلماء لإسناد الرّواية: قد حكم بالوضع جماعة، منهم:

1- قال ابن الجوزي:" هذا حديثٌ موضوعٌ على رسولِ الله ﷺ، وَمَا وَضَعَهُ إلاّ مُلحِدٌ يَقصِدُ وَهْنَ الشّريعة بِنِسبةِ هذا إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَو مُستَهِينٌ بِالدِّين لَا يُبالِي ما فعَلَ... "[2].

2- وقال السّيوطيّ: "موضوع..."[3].

3- وقال محمد أبو شهبة:" ويُوغِلُ بعضُ زنادقة أهل الكتاب، فَيضعُون على النّبيّ ﷺ خُرافات في خلق بعض أنواع الحيوانات التي زعموا أنّها مُسِخَتْ..."، **وقال أيضًا** عَقِبَ سَوْقِهِ الرّواية مُباشرَةً: " أَلاَ قبّح الله مَنْ وَضَعَ هذا الزّور والباطل، ونسبه إلى من لا ينطق عن الهوى..."[4].

ثالثًا: نقدُ العلماء لمعاني هذه الرواية:

1- في عبارة الإمام أبي الفتح الأزديّ التي نقلها عنه الإمام ابن الجوزيّ، إشارةٌ إلى فساد معنى هذا الحديث، وذلك قوله:"خَبِيثٌ كذّابٌ لَا يُسَاوِي شيئًا رَوَى حَدِيثَ المسُوخِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنكَرٌ"، وقول ابن الجوزيّ: "...وحديثُ ابنِ

---

[1] – الدر المنثور، للسيوطي، 1/ 249.

[2] – الموضوعات، لابن الجوزي (كتاب المبتدأ، باب ذكر المسوخ)،1/ 185.

[3] – اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي، (كتاب المبتدأ)،1/ 157- 158.

[4] – الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، 167- 168.

حَبِيبَةَ الصّحيحُ فإنّهُ (**مَا مَسَخَ اللهُ – عَزّ وَجَلّ– شَيئًا فَجَعَلَ لَهُ نَسْلاً**) يَـرُدُّ هَذَا ".

فحديثُ المسوخ هذا الذي ذكرهُ السّيوطيّ في الدّرّ مخالف في معناهُ ومقتضاهُ لحديث أمّ حبيبة الصّحيح، فما أفادهُ حديثُ عليّ الموضوع من بقاء تلك الأصناف من المخلوقات المسوخة، يردُّهُ ويدفعُهُ حديث أمّ حبيبة في انقطاع نسلِ وصنفِ ما مُسخَ[1].

ولفظُ حديث أمّ حبيبة أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسعود، وفيه: (أنّ ابن مسعود قال: وَذُكِرَتْ عِندَهُ القِرَدَةُ، قَالَ مِسْعَرٌ: وَأُرَاهُ قَالَ: وَالخَنَازِيرُ مِن مَسْخٍ، **فَقَالَ** ﷺ: (**إِنَّ اللهَ لَم يَجعَل لِمَسخٍ نَسلًا وَلَا عَقِبًا، وَقَد كَانَتِ القِردةُ وَالخنَازِيرُ قَبلَ ذَلِكَ**). وفي لفظ آخر عند مسلم عقب اللفظ الأوّل عن عبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ: (... قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ القِرَدَةُ وَالخَنَازِيرُ، هِيَ مِمَّا مُسِخَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُهْلِكْ قَومًا، أَو يُعَذِّب قَومًا، فَيَجعَلَ لَهُم نَسلًا، وَإِنَّ القِرَدَةَ وَالخنَازِيرَ كَانُوا قَبلَ ذَلِكَ**)[2].

ووجه ذلك أنّ أكثر أصناف المسوخ المذكورة في الرواية الموضوعة، قد تناسلت، ولم تنقطع، ولو انقطعت لدلّ ذلك على أنها قد مُسخَتْ حقًّا[3]. والله أعلم.

2– أنّه ورد في التي ذكرها السّيوطيّ في الدّر معنى فاسد يتّصل بالمعاني الفاسدة في قصة هاروت وماروت والزهرة، وهو قوله: (وَأمّا الزُّهرَةُ فكانَت بِنْتًا لِبَعضِ مُلُوكِ بَنِي إِسرَائِيل افْتتِنَ بهَا هَاروتُ وماروتُ) فلا شكّ في فساد معناهُ وبطلانه، وهو دليل على الصّبغة الإسرائيليّة في هذا الحديث، وقد سبق تفنيد تلك المعاني التي اشتملت عليها وتضمّنتها الرّوايات في شأن هاروت وماروت والزّهرة، وقد سبق كلام الإمامين القرطبيّ والألوسيّ في دَفْعِ تلك الفرية عن الملكين[4].

تنبيهٌ: لو قال قائل: قد أخبر الله تعالى أنّه مسخ بعض بني إسرائيل وجعل منهم القردة والخنازير، فقال سبحانه: " ﴿ **قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٥٩﴾ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾** ﴾ [المائدة]"، فكيف يُقال: إنّ ما مُسِخَ لا نَسْلَ لَهُ؟! ونحنُ نَرَى القردةَ والخنتزير اليوم؟!!

فالجواب: أنّ القردة والخنازير الذين نراهم اليوم ليسوا من نسل المسوخ من بني إسرائيل، كما أفادهُ الإمام الصنعاني في نصّه السابق: "ومنه يُعلمُ أنّ القردة الموجودة ليست من نسل من مُسِخ من بني إسرائيل"[5].

ولا يُلتفتُ إلى ما ذهبَ إليه الإمام ابن قتيبة من أنّ هذه القردة والخنازير هي المسوخ بأعيانها وأنّها توالدت، فقد ذكر الإمام ابن الجوزي في تفسيره قولَ ابن قتيبة، رادًّا له، مُعترضًا عليه؛ حتّى ختم بقوله: "...فلا يُلتفت إلى ظنّ ابن قتيبة"[6].

---

[1] – الموضوعات، لابن الجوزي (كتاب المبتدأ، باب ذكر المسوخ)،1/ 185.

[2] – أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، 23/ 325، وصححه الألباني في صحيح الجامع، 2/ 990.

[3] – أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، 23/ 325، وصححه الألباني في صحيح الجامع، 2/ 990، وينظر كلام النووي في ردّ هذا عند شرحه الحديث في: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 16/ 214.

[4] – ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 2/ 284– 285، وروح المعاني، للألوسيّ، 1/ 339– 340.

[5] – التنوير شرح الجامع الصغير، للعلامة للأمير الصنعانيّ، 9/ 436– 437.

[6] – زاد المسير، لابن الجوزي، 1/ 563.

النموذج الثاني: إسرائيليّاتٌ في عظم خلق الجبارين، وفي قصّة عُوج بن عُوق:

أوّلًا: عرض أشهر المرويات الدّخيلة في عِظَمِ خَلقِ الجبّارين:

ذكر طائفةٌ من المفسّرين كابن جرير الطبري، وابن كثير، والسيوطيّ عددا من الرّوايات الإسرائيلية في عظم خَلقِ الجبّارين، وما كانوا عليه من القوّة ممّا لم يكن لغيرهم، وذلك عند قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴿٢٢﴾ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ ۚ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [المائدة: 22- 23].

فقد أخرج الطبريّ بسنده إلى ابن عبّاس ﷺ قال: (أُمِرَ مُوسى أن يَدخُلَ مَدينةَ الجبَّارينَ. قال: فسَارَ مُوسَى بمن مَعَهُ حتّى نَزَلَ قَريبًا من المدينة، وهي أريحاء، فَبعثَ إليهم اثْنَى عَشَرَ عَيْنًا، مِن كلِّ سِبْطٍ منهم عينًا، ليأتوهُ بِخبرِ القوم. قال: فَدخلُوا المدينةَ، فَرَأَوا أَمرًا عَظيمًا مِن هَيئَتِهِمْ وَجُثَثِهِمْ وعِظَمِهِم، فدَخَلُوا حَائطًا لبعضهم، فجاءَ صاحبُ الحائط لِيجتَنِيَ الثّمارَ مِن حائطه، فَجعَلَ يَجتَنِي الثّمارَ ويَنظُرَ إلى آثارهم، وتَتَبَّعَهُم. فكُلَّمَا أَصابَ وَاحدًا مِنهم أَخذَهُ (حَتّى التَقَت الاثني عشر كلُّهم) فَجَعَلَهم في كُمِّهِ مع الفاكهة، وذَهبَ إلى مَلِكِهِم فَنَثَرَهُم بين يديه، فقالَ الملكُ: قَد رَأيتُم شَأنَنَا وأَمْرَنَا، اذهَبُوا فَأخبرُوا صَاحبَكُم. قال: فَرجعُوا إلى مُوسى فَأخبرُوهُ بما عَايَنُوا مِن أَمرِهِم)"[1].

وأخرج الطّبريّ بسنده عن قتادة في قوله:﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾،ذُكِرَ لنا أَنّهم كَانَت لَهُم أجسامٌ وَخِلَقٌ لَيست لغَيرهم)[2].

وساق ابنُ كثير فيما رواهُ ابن أبي حاتم عن يحيى بن عبد الرحمن، قال: "يحيى بن عبد الرحمن قال: رأيتُ أنسَ بنَ مالكٍ أَخذَ عَصا، فَذَرَعَ فيها بشيءٍ، لا أدري كم ذَرَعَ، ثمّ قاس بها في الأرض خمسين أو خمسًا وخمسين، ثم قال: هكذا طُولُ العماليق)[3].

ثانيًا: نقد العلماء لأسانيد هذه المرويات إجمالًا:

1- لمّا ساق الحافظ ابن كثير روايةَ الطّبريّ بإسناده إلى ابن عبّاس قال مُعقّبًا: "وفي هذا الإسناد نظرٌ"[4].

2- ذكر الشيخ أبو شهبة أنّ"من الإسرائيلات التي اشتملت عليها كتبُ التّفسير ما يذكرهُ بعض المفسرين ... في صفة هؤلاء القوم، وعظم أجسادهم، مما لا يتّفق وسنة الله في خلقه، ويخالف ما ثبت في الأحاديث الصّحيحة، وذلك مثل ما أخرج ..." [5].

ثالثًا: نقدُ العلماء لمعاني هذه المرويّات وبيان فسادها:

1-هذه الأخبار في عظم خلق الجبّارين مخالِفةٌ لدلالة حديثِ البخاريّ أنّ رسول الله ﷺ قال:(إنّ الله تعالى خلق

---

[1]- جامع البيان، للطبري، 10/ 173، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 3/ 75- 76، والدر المنثور، للسيوطي، 3/ 49.

[2]- جامع البيان، للطبري، 10/ 173، وينظر: الدر المنثور، للسيوطي،3/ 49.

[3]- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 3/ 76، وينظر: الدر المنثور، للسيوطي، 3/ 49.

[4]- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 3/ 75- 76، وقد حذف الشيخ أحمدشاكر هذه الرواية وروايات أخرى من مختصره (عمدة التفسير).

[5]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 184.

آدم وطوله ستّون ذراعًا، ثم لم يزل الخلق ينقصُ حتى الآن)"[1]. فهذا الحديث يَرُدُّ ما يُزعَمُ في طول هؤلاء، سواء أكان عوج بن عنق أو غيره من الجبّارين، لأنّ يدلّ –كما أفاد ابنُ كثير– على: " أنّهُ لم يَزَلِ الخلقُ ينقُصُ حتّى الآن، أي: لم يَزَل النّاسُ في نقصان في طُولهم مِن آدم إلى يوم إخباره بذلك، وهَلُمَّ جَرّا إلى يوم القيامة... وهذا يقتضي أنّه لم يُوجدْ مِن ذُرِّية آدم مَن كان أَطولَ منه؛ فكيفَ يُتركُ هذا ويُذهلُ عنه، ويُصارُ إلى أقوال الكذبة الكفرة من أهل الكتاب؛ الذين بدَّلُوا كُتُب الله المنزّلة وحرّفوها وأوّلُوها ووضعوها على غير مواضعها..."[2].

النموذج الثالث: إسرائيلياتٌ في قصّــة عُوج بنِ عُنُق[3]:

أوّلاً: عرض مجمل المرويّات الدّخيلة في قصّة عُوجِ بنِ عُنُق[4]:

قال الثعلبي والبغويّ: "فسار موسى ببني إسرائيل حتّى إذا قَرُبُوا من أرض كنعان وهي أريحا؛ بعثَ هؤلاء النُّقباء إليها يتجسّسون له الأخبار، ويعلمونه، فَلقيَهُم رجلٌ من الجبّارين يقال له: عُوج بن عُنق؛ وكان طوله ثلاثة آلاف وعشرون ألف ذراع وثلاثمائة وثلاثون ذراعًا وثلث ذراع. قال ابن عمر: كان عوج يحتجزُ بالسّحاب ويشرب منه، ويتناول الحوت من أقرار البحر فيشويه بعين الشّمس يرفعه إليها ثم يأكله.

ويُروَى له أنّه رأى نوحًا يوم الطّوفان فقال: احملني معك في سفينتك، فقال له: أخرج يا عدوّ الله فإنّي لم أُؤْمَرْ بك، وطبق الماء ما على الأرض من جبل وما جاوز ركبتي عوج، وعاش عوج ثلاثة ألاف سنة ثمّ أهلكه الله على يَدِ موسى، وكان لموسى عليه السلام عسكر فَرْسَخًا في فَرسَخٍ، فجاء عوج حتى نظر إليهم ثمّ جاء فنحت الجبل؛ فأخذ منه بصخرة على قدر العسكر ثمّ حملها لِيُطْبِقَهَا عليهم فَبَعَثَ الله تعالى إليه الهدهد ومعه المصّ يعني منقاره حتّى نقرَ الصّخرة، فانثقَبَتْ؛ فَوقَعَتْ في عُنُق عوج فطوَّقَتْهُ، وأقبلَ موسى عليه السلام وطولُهُ عشرة أَذْرُع، وطولُ عَصاهُ عشرة أَذْرُع، وتراقي السّماء عشرة أَذْرُع؛ فما أصاب إلّا كَعْبَهُ وهو مَصرُوعٌ بالأرضِ فَقَتَلَهُ. قالوا: فأقبلت جماعة كثيرة ومعهم الخناجر فجهدوا حتّى جزّوا رأسه فلمَّا قُتل وقع في نيل مصر فجسرهم سنةً.

وكانت أمّه عنق ويقال: عناق؛ إحدى بنات آدم، ويقال: إنّها كانت أوّل من بغت على وجه الأرض، وكان كلّ إصبع من أصابعها ثلاثة أذرع وذراعين، وفي كلّ إصبع ظفران حديدان مثل المنجلين. وكان موضع مجلسها جريبًا من الأرض. فلمّا بغَتْ بَعَثَ الله – عزّ وجلّ – عليها أسدًا كالفيلة، وذئبًا كالإبل، ونُسُورا كالحمر، وسلّطهم عليها فقتلوها وأكلوها. قالوا: فلمّا لقيهم عوج وعلى رأسه حُزمةُ حطبٍ أخذ الإثني عشر فجعلهم في حجزته (وحجزة الإزار معقدُ السّراويل التي فيها التّكّة). فانطَلَقَ بهم إلى امرأته وقال: انظري إلى هؤلاء القوم الذين يزعُمُون أنّهم يريدون أن يقاتلونا، فطرحهم بين يديها، وقال: أَلَا أطحَنُهُم برجلي، فقالت امرأته: لا بَلْ خَلِّ عنهم حتّى يُخبرُوا قومَهُم بما

---

[1] – تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 3/ 76.

[2] – البداية والنهاية، لابن كثير، 1/ 267– 268.

[3]– اختلفوا في اسمه، قال الألوسي: " قد أخطؤوا في قولهم: ابن عنق، وإنّما هو ابن عوق–كنوح–كما نصّ على ذلك في القاموس، وهو أيضا اسم والده لا والدته كما ذكر هناك أيضا، فَلْيُحفَظْ". روح المعاني، 3/ 260. وقال أبو شهبة: " منهم من يقول: ابن عوق، ومنهم من يقول: ابن عنق كما ذكره العلامة ابن كثير، وفي القاموس: وعُوج بنُ عُوق – أي: العينين–: رجلٌ ولد في منزل آدم فعاش إلى زمن موسى، وذكر من عظم خلقه شناعة". الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 185.

[4]– الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 184.

رَأَوْا، فَفَعَلَ ذلك، فجعلوا يتعرّفون أحوالهم... "[1].

ثانيًا: نقد العلماء لأسانيد هذه المرويات إجمالًا:

حَكَمَ جمهرةٌ من أهل التّفسير والحديث على قصّة عوج بن عنق بالوضع، والكذب، والبطلان، والخرافة، ونفى بعضهم وجود شخصيّة عوج بن عنق أصلاً، فمن هؤلاء:

1- قال ابن قتيبة: بعد أن عَدَّ الوجوه التي يقع فيها فساد الحديث، وفي الثّالث منها: فأخبارٌ متقادمةٌ كان النّاس في الجاهليّة يروُونَهَا؛ تُشبهُ أحاديثَ الخُرافَة، كقولهم: (إنّ الضّبّ كان يهوديًّا عَاقًّا، فَمَسَخَهُ الله تَعَالى ضَبًّا")، قال: "وحديثُ عوج عندنَا من هذه الأحاديث"[2].

2- وقال ابن القيم في الأمور الكلّيّة التي يُعرف بها الحديث الموضوع:" أن يكون ممّا تقوم الشّواهد الصّحيحة على بطلانه- كحديث عوج بن عنق الطّويل الذي قَصَدَ واضعُهُ الطّعنَ في أخبار الأنبياء..." [3].

3- وقال الألوسيّ بعد أن نقل أخبارا في صفة الجبّارين وعظم خلقهم: "... وهي عندي كأخبار عوج بن عنق؛ وهي حديث خرافة "، وقال أيضًا: " قد شاع أمرُ عوج عند العامّة، ونقلوا فيه حكايات شنيعة"[4].

4- وقد عدّ الشيخ أبو شهبة هذه القصة، من الإسرائيليات الظاهرة البطلان، وأنّها من الخرافات والأباطيل التي تصادم العقل والنقل[5].

ثالثًا: نقدُ العلماء لمعاني هذه المرويّات وبيان فسادها:

1- في القصة في صفته وهيئته ما يخالف معنى ومقتضى الخبر عن رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح: (**إنّ الله خلق آدم وطولُهُ ستّون ذراعًا، ثمّ لم يَزَل الخلقُ ينقصُ حتّى الآن**)، وفساد هذا المعنى الذي تضمنته القصّة قد نبّه عليه ابنُ كثير في تفسيره فقال: "وهذا شيءٌ يُستَحَى من ذكره، ثمّ هو مخالفٌ لما ثبت في الصّحيح أنّ رسول الله ﷺ قال: (**فإنّ الله تعالى خلق آدم**...) وذكر الحديث"[6].

2- اشتمال القصّة على الكذب، والمخالفة للقرآن الكريم في إخباره أنّ الطّوفان قد وَصلَ جميعَ مَنِ امتَنَعَ عن ركوبِ سفينةِ نوحٍ، كما أفادهُ ابن كثير: "... ثمّ قد ذكروا أنّ هذا الرّجل كان كافرًا... وأنّه امتنع من رُكُوب السّفينة، وأنّ الطُّوفان لم يَصِل إلى ركبته، وهذا كذبٌ وافتراءٌ، فإنّ الله ذكرَ أنّ نُوحًا دَعَا على أهل الأرض من الكافرين، فقال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ **[نوح: 26]** وقال تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿١١٩﴾ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ ﴿١٢٠﴾

---

[1] - الكشف والبيان، للثعلبي، 4/ 37- 38، ومعالم التنزيل، للبغويّ، 3/ 28- 31. وينظر قريبًا من هذا في بعض أجزاء الرواية ومقاطعها: جامع البيان، للطبري، 10/ 111- 112، وفي: 10/ 172- 173، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 3/ 80، وروح المعاني، للألوسي، 3/ 258- 259، واختصر الشيخ أبو شهبة وأجمل في ألفاظ الروايات في: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 185- 186.

[2] - تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، ص 409- 410، وينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 186.

[3] - المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، ص 135- 136.

[4] - روح المعاني، للألوسي، 3/ 259.

[5] - الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 186، وينظر أيضًا: ص 87.

[6] - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 3/ 76، وينظر: البداية والنهاية، لابن كثير، 1/ 267- 268.

﴾ [الشعراء: 119– 120]، وقال تعالى:﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: 43]، وإذا كان ابنُ نوح الكافر غَرَقَ، فكيف يبقى عوجُ بنُ عنق، وهو كافرٌ وولدُ زنية؟! هذا لا يسوغ في عقل ولا شرع"[1].

رابعًا: تشكيكُ بعض العلماء في وجود شخصيّة عُوج بن عُنق: رأيتُ ابن كثير وابن القيّم قد شكّكا في وجود شخصية (عوج بن عُنُق)، ممّا يؤكّد بطلان هذه الأخبار في صفته وعظمه. قال **ابن كثير:** "...ثمّ في وجود رجل يقال له: (عوج بن عُنُق) نظرٌ، والله أعلم"[2]، وقال **ابنُ القيّم:** "... وهذا عندهم ليس من ذرّية نوح، وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلۡبَاقِينَ ﴾، فأخبر أنّ كلّ من بقى على وجه الأرض فهو من ذرّية نوح، فلو كان لعوج هذا وجودٌ لَمْ يَبقَ بعد نُوحٍ"[3].

النموذج الرابع: إسرائيلياتٌ في بناء البيت الحرام (الكعبة المشرّفة):

أوّلاً: عرض بعض المرويّات الدّخيلة في أوّل من بنى الكعبة[4]: هي كثيرة جدّا، نذكر بعضها:

قال الطّبريّ: حدّثنا الحسن بن يحي قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال: قال آدم: يا ربّ: إنّي لا أسمعُ أصواتَ الملائكة؟! قال: بخطيئتِكَ، ولكن اهبِطْ إلى الأرض، فَابْنِ لي بيتًا ثمَّ احفُفْ به، كما رأيتَ الملائكةَ تحفُّ ببيتي الذي في السّماء، فيزعُمُ النّاس أنّه بناهُ من خمسة أُجْبُلٍ: من حراء، وطورِ زيتا، وطور سيناء، وجبل لبنان، والجوديّ، وكان (رَبضُهُ)[5] من حراء، فكان هذا بِنَاءُ آدم، حتّى بناهُ إبراهيم عليه السلام بَعْدُ"[6] .

وقال السّيوطيّ:"وَأخرج البيهقيّ فِي الدّلائل عن ابن عمرو قَالَ: قال رسول الله ﷺ: (بعثَ اللهُ جبريل إلى آدم وحواء، فقال لهما: ابنِيَا لي بِناءً، فخطَّ لهما جبريل، فجعلَ آدمُ يحفرُ وحواءُ تنقلُ حتّى أجابهُ الماءُ، نُوديَ من تحته: حسبُك يا آدمُ، فلمَّا بنيَاهُ أوحى اللهُ إليه أن يطُوفَ به، وقيل له: أنتَ أوّلُ النّاس، وهذا أوّلُ بيتٍ، ثمّ تناسَخَتِ القُرُونُ حتّى حجَّهُ نُوحٌ، ثمّ تناسختِ القرونُ حتَّى رفعَ إبراهيمُ القواعد منه)، وقال عقبه:" تفرَّدَ به ابنُ لَهِيعة هكذا، مرفُوعًا"[7].

ثانيًا: نقد العلماء لأسانيد هذه المرويات إجمالاً: حَكَمَ الحافظ ابن كثير على أسانيد هذه الرّوايات وغيرها ممّا يشابهها بالضّعف، وأنّها أخبار إسرائيليّة، وذلك في تفسيره وفي البداية والنهاية، وهذه بعض أقواله:

1– قال ابن كثير لَمَّا ذكر رواية الطبري عن عطاء: "وهذا صحيحٌ إلى عطاء، ولكن في بعضه نكارة، والله أعلم"[8].

2– وقال ابن كثير عن حديث البيهقيّ في الدّلائل:"... فإنّهُ كمَا تَرَى مِن مُفردات ابن لهيعة، وهو ضعيفٌ.

---

[1] – تفسير القرآن العظيم، 3/ 76، وينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، ص 135– 136.

[2] – تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 3/ 76.

[3] – المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، ص 136، وينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 187.

[4] – الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، أبو شهبة، ص 184.

[5] – قال الشيخ محمود شاكر – وهو محقّق بعض أجزاء من جامع البيان، للطبري، منها هذا الجزء–: رَبَضُ البناء (بفتحتين) ورُبْضُهُ (بضمٍّ فسكونٌ) : هو وسطه الذي يربُضُ عليه، أي: يستقرّ ويثبتُ. جامع البيان، للطبري، 3/ 57– 58، (هامش: 01).

[6] – جامع البيان، للطبري، 3/ 57– 58، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 1/ 433.

[7] – الدر المنثور، 1/ 312. والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 2/ 120– 121، ودلائل النبوة، للبيهقي، 2/ 44، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 2/ 78.

[8] – تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 1/ 433.

والأشبه والله أعلم أن يكون هذا موقوفًا على عبد الله بن عمرو، ويكون من الزّاملتين اللّتين أصابهما يوم اليرموك من كلام أهل الكتاب"[1]،وفي موضع آخر قال: "وهو ضعيف،وَوَقْفُهُ على عبد الله بن عَمْرو أقوى وأثبتُ، والله أعلم"[2].

ثالثًا: نقدُ العلماء لمعاني هذه المرويّات: وجدت ابن كثير – خلافًا لبعض المفسّرين والعلماء – يذهب إلى أنّ هذه الرّوايات تخالف ظاهرَ القرآن، وصحيح السنّة، في أنّ البيت الحرام أو الكعبة المشرّفة، بُنيت قبل خليل الرحمن إبراهيم عليه السلام، وأنّ الذي بناها هو آدم عليه السلام، وهذا مخالف لدلالة القرآن على أنّه إبراهيم عليه السلام كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ **[آل عمران: 96–97]**، ومخالف لحديث رسول الله ﷺ فيما أخرج الشّيخان عن أبي ذرّ الغفاريّ قال: (**قلتُ: يا رسول الله، أيّ مسجدٍ وُضِعَ أوّل؟ قال: المسجد الحرام، قُلتُ: ثمّ أيّ؟ قال: المسجد الأقصى، قُلتُ: كَم بينهما؟ قال: أربعون سنةً**)، وقد انتصر ابن كثير لهذا القول ووصفه بالقوّة؛ فقال:"وأقوى الأقوال أنّ أوّلَ من بناهُ الخليل عليه السلام كما تقدّم"[3]، وتَعَقَّبَ البيهقيَّ بقوله: "...وذَكَرَ ما ورد من الإسرائيليات في بنائه في زمن آدم ولا يصحّ ذلك..." [4].

وفي موضع آخر استدلّ لهذا القول، واعترضَ على من قال: بناهُ آدم، بأنّه لم يجئ في ذلك خبر صحيح،– في إشارة منه إلى ضعف الأخبار المروية في ذلك– فقال: "ولم يجئ في خبرٍ صحيحٍ عن المعصومِ أنّ البيتَ كان مبنيًّا قبل الخليل عليه السّلام، ومن تمسّك في هذا بقوله: ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الحج: 26] فليس بناهضٍ ولا ظاهرٍ؛ لأنّ المراد مكانه المقدّر في علم الله، المقدّر في قدره، المعظّم عند الأنبياء موضعُهُ من لدن آدم إلى زمان إبراهيم... وقد قال الله: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: 96]. أي: أوّل بيت وضع لعمُوم النّاس للبركة والهدى البيت الذي ببكة قيل: مكّة. وقيل: محلّة الكعبة ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ [آل عمران: 97] أي: على أنّه بناء الخليل والد الأنبياء من بعده وإمام الحنفاء من ولده الذين يقتدون به، ويتمسّكون بسنّته؛ ولهذا قال: ﴿مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: 97] أي: الحجر الذي كان يقفُ عليه قائمًا لما ارتفع البناء عن قامته فوضع له ولدُهُ هذا الحجر المشهور ليرتفع عليه لما تعالى البناءُ وعظُمُ الفناء، ..."[5].

وقال أبو حيان الأندلسيّ لَمَّا ذكر حديث أبي ذرّ: (**قلتُ: يارسول الله، أيّ مسجد وُضع أوّل؟**...) الحديث، قال:" فظاهر هذا الحديث أنّه من وضع إبراهيم، وهو معارِضٌ لما ذُكر في الأقوال السابقة، إلاّ إن حُمِلَ الوضع على التّجديد، فيمكن الجمع بينهما... ومعنى (وُضع للناس) أي: متعبّدًا يستوي في التّعبّد يه النّاس، إذا غيرهُ من البيوت يختصُّ بأصحابها، والمشتركُ فيه النّاس هو محلّ طاعتهم وعبادتهم وقبلتهم"[6].

---

[1]– تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 2/ 78.

[2]– البداية والنهاية، لابن كثير، 3/ 477، وينظر أيضًا: 3/ 332.

[3]– البداية والنهاية، لابن كثير، 3/ 332.

[4]– البداية والنهاية، لابن كثير، 3/ 477.

[5]– البداية والنهاية، لابن كثير، / 378– 379، وينظر أيضًا: ص 3/ 477.

[6]– البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسيّ ، 6/ 18– 19. وينظر: الإسرائيليات والموضوعات، لأبي شهبة، ص 168.

تنبيهان:

1– إنّ الرّوايات في بناء الكعبة لا ينحصرُ عددها فيما ذكرتُ، بل هي كثيرة[1]، وإنّما اقتصرتُ على هاتين الروايتينِ في بناء الكعبة؛ لشُهرتهما في كتب التّفسير– فيما رأيتُ–

2– والحقّ أنّ هذه المسألة خلافية، فالمفسرون والمؤرّخون وإن اتفقوا على أنّ إبراهيم هو ممن بنى هذا البيت ورفع قواعده، لكنّهم اختلفوا في بنائه قبل إبراهيم الخليل عليه السلام، على أقوال: الأول: أنّ الملائكة هم الذين بنوهُ، الثاني: آدم عليه السلام، الثالث: أنزله الله من السماء لَمَّا أهبطَ آدم إلى الأرض[2]، والله أعلم.

النّموذج الخامس: إسرائيليّاتٌ في قصة يأجوج ومأجوج: أورد بعض المفسّرين كالثّعلبيّ والبغويّ والطّبريّ والقرطبيّ والسّيوطيّ مرويات في قصّة يأجوج ومأجوج، في صفاتهم وخِلقتهم، وإفسادهم، وبيان أصلهم، ممّا لا يدلّ عليه نقلٌ ولا يصدّقه عقلٌ، فكانت بهذا الاعتبار دخيلاً على تفسير آيات القصّة.

ولكثرة هذه المرويات؛ فإنّنا نذكر أشهرها فيما يأتي:

أوّلاً: عرض بعض المرويّات الدّخيلة:

أخرج الثّعلبيّ عن محمد بن إسحاق عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود، (**وأخرجه البغويّ** عن حذيفة مرفوعًا) قال: (سألتُ النّبيَّ ﷺ عن يأجوج ومأجوج، فقال: يأجوج أمّة ومأجوج أمّة، كلّ أمّة أربعمائة ألف أمّة، لا يموتُ الرّجل منهم حتّى ينظر إلى ألف ذَكَرٍ من صُلبه؛ كلّهم قد حمل السّلاح. قيل: يا رسول الله، صِفْهُم لَنَا. قَالَ: (هم ثلاثة أصناف: صنفٌ منهم أمثال الأرز، قيل: يا رسول الله، وما الأرز؟ قال: شجرة بالشّام طول الشّجر عشرُون ومأئة ذراع في السّماء، وصنفٌ منهم عرضُهُ وطولُهُ سواء، عشرون ومأئة ذراع، وصنفٌ منهم يفرِشُ أذنُهُ ويلتحِفُ بالأُخرى، لايَمُرُّونَ بِفِيلٍ ولا وَحشٍ ولا خنزيرٍ إلَّا أكلُوهُ، ومَن مَات منهم أَكلُوهُ، مقدمهم بالشّام وساقتهم بخراسان، ويشربون أنهارَ المشارقِ وبحيرة الطّبرية) [3].

وزاد البغويّ في وصفهم: (وَعن عليّ أنّه قال: مِنهم مَن طُولُهُ شِبرٌ، وَمنهم من هو مفرطٌ فِي الطُّولِ. وقال كعبٌ: هُم نَادِرَةٌ في ولدِ آدم، وَذلك أنَّ آدمَ احتَلمَ ذاتَ يومٍ وامْتَزَجَت نُطفتُهُ بالتُّراب؛ فَخلقَ اللَّهُ من ذلك المِاء يَأجوجَ وَمأجوجَ؛ فَهم يتَّصلُون بنا من جهةِ الأبِ دُون الأُمِّ)[4].

ثانيًا: نقد العلماء لأسانيد هذه المرويات إجمالاً:

الوجه الأول: أمّا ما أخرجه الثّعلبيّ بسنده عن عبد الله بن مسعود والبغويّ وغيرهما عن حذيفة؛ فقد حَكَمَ عليه بالنّكارة والوضع طائفة من النُّقّاد، كابن عديّ، وابن الجوزيّ، والزّيلعيّ، والذّهبيّ، والسّيوطيّ.

---

[1]– ينظر: الدر المنثور، للسيوطي، 1/ 304– 331، وينظر اعتراض أبي شهبة على هذا العدد في: الإسرائيليات والموضوعات، ص 168– 169.

[2]– تنظر الروايات والأقوال في ذلك في: جامع البيان، للطبري، 3/ 57– 64، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير،1/ 426– 436، والبداية والنهاية، لابن كثير، 1/ 188– 192، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 2/ 120– 126، والدر المنثور، للسيوطي، 1/ 308– 325.

[3]– الكشف والبيان، للثعلبي، 6/ 193– 194، وينظر: جامع البيان، للطبري، 18/ 109– 111، ومعالم التنزيل، للبغوي، 5/ 202، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 11/ 57، والدر المنثور، للسيوطي، 5/ 457.

[4]– معالم التنزيل، للبغوي، 5/ 202، والدر المنثور، للسيوطي، 5/ 457،

1- قال ابن الجوزي:" قال ابنُ عديّ: هذا حديثٌ منكرٌ موضوعٌ، ومحمد بن إسحاق هو العكاشيّ، قال يحيى بن معين: كذّاب. وقال الدارقطني: يضعُ الحديث[1].

2- قال الزيلعيّ:" قال ابن عديّ: هذا حدِيثٌ مُنكرٌ، مَوضُوعٌ..."[2].

3- وأوردهُ الذّهبيُّ في:(تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي)[3]، **والسّيوطيّ في:**(اللآلىء المصنوعة)[4].

الوجه الثاني: أمّا الأخبار الأخرى فقد ذكر طائفة من أهل التّفسير والحديث أنّها من أخبار بني إسرائيل وأكاذيبهم وتحريفاتهم، لا يجوز أن تُصدّق...، ومن أقوالهم في ذلك ما يأتي:

1- قال ابن كثير: "...ولا يجوز الاعتماد هاهنا على ما يحكيه بعضُ أهل الكتاب، لما عندهم من الأحاديث المفتعَلَة، والله أعلم"[5].

2- وقال أبو شهبة:" إنّ أصحاب الكهف، وذا القرنين، ويأجوج ومأجوج، حقائق ثابتة لا شكّ ...ولكن الذي ننكرُهُ أشدَّ الإنكار هذه الخرافات والأساطير التي حُكِيَتْ حولهم، وتدسَّسَتْ إلى المرويات الإسلاميّة، واللهُ ورسولُهُ بريئان منها، وإنّما هي من أخبار بني إسرائيل وأكاذيبهم، وتحريفاتهم"[6].

3- قال ابن عثيمين لَمَّا ذكر بعض الأخبار في طول شعورهم و...: "... كلّ هذا من خرافات بني إسرائيل، ولا يجوز أن نصدّقه..." [7].

ثالثًا: نقدُ العلماء لمعاني هذه المرويّات:

1- أنّ ما ورد في بعض الرّوايات في صفتهم وشكلهم يُشعرُ أنّهم ليسُوا كبني آدم: (**أنّ بعضَهُم في غاية ما يكون من القِصر، وبعضهم في غاية ما يكون من الطّول، وبعضهم يلتحفُ أذنه، ولهم مخالب وأنياب السّباع، وتداعي الحمام، وتسافد البهائم، وعواء الذئاب، وشعور تقيهم الحرّ والبرد، وأذان عظام إحداها وبرة يشتون فيها، والأخرى جلدة يصيفون فيها**...)، وورد في بعض تلك الرّوايات أنّهم: (**يأكلون مشائم نسائهم**)[8]، وفي بعضها في تفسير إفسادهم أنّهم: (**يأكلون النّاس**)[9]، فكُلُّ هذه مبالغاتٌ لا يمكنُ تصحيحها وتصديقها، لأنّ المعصوم ﷺ أخبرَ أنّهم من بني آدم، فلا بدّ أن تكون صفتهم كبني آدم، والمخاليب وأنياب السّباع وغيرها هي من صفات وخلقة بعض الحيوانات.

---

[1]- الموضوعات، لابن الجوزي، 1/ 206- 207.

[2]- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، للزيلعي، 2/ 311.

[3]- تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، للذهبي، ص 52- 53.

[4]- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي، 1/ 159.

[5]- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 5/ 195.

[6]- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 248.

[7]- تفسير القرآن الكريم (سورة الكهف)، للعثيمين، ص132.

[8]- الدّر المنثور، للسيوطي، 5/ 456.

[9]- جامع البيان، للطبري، 18/ 104، والدر المنثور، للسيوطي، 5/ 459.

قال ابن كثير في نقد هذا المعنى:"...وهكذا من زعم أنّهم على أشكال مختلفة وأطوال متباينة جدّا، فمنهم من هو كالنّخلة السّحوق، ومنهم مَن هُو غاية في القصر، ومنهم من يَفترشُ أذُنًا مِن أُذُنَيه ويتغطّى بالأخرى، فَكُلُّ هذه أقوالٌ بلا دليل، ورجمٌ بالغَيب بغير برهان، والصّحيحُ أنّهم من بني آدم وعلى أشكالهم وصفاتهم، وقد قال النّبيّ ﷺ: **(إنّ الله خَلَقَ آدمَ وطولُهُ ستّون ذراعًا، ثُمَّ لم يَزَل الخلقُ ينقصُ حتّى الآنَ)**، وهذا فيصلٌ في هذا الباب"[1].

قال ابن عثيمين بعد أن أفاد بأنّها مما لا يجوز أن نصدّقه من خُرافات بني إسرائيل: "...إنّهم من بني آدم، لكن قد يختلفون كما يختلف النّاس في البيئات، فتجدُ أهل خطّ الاستواء بيئتهم غير بيئة الشّماليين، فكلٌّ له بيئة، الشّرقيّون الآن يختلفون عن أهل وسط الكرة الأرضيّة، فهذا ربّما يختلفون فيه، أمّا أن يختلفوا اختلافًا فادحًا كما يُذكرُ؛ فهذا ليس بصحيح"[2].

بل جعل الشيخ أبو شهبة هذه الأخبار من الإسرائيليات التي اتّسمت بالغرابة والخروج عن سنّة الله في الفطرة[3].

2– في الأثر الذي ذكرَهُ البغويُّ والقُرطبيُّ: (أنَّ آدمَ احتَلمَ ذاتَ يومٍ وامتَزَجَت نُطفتُهُ بالتُّراب؛ فَخلقَ اللَّهُ من ذلك الماء يَأجوجَ وَمأجوجَ...) معنًى غريبٌ يصادمُ صفةَ من صفات الأنبياء عليهم السلام، ولهذا قال القرطبيّ عقبه:"وهذا فيه نظرٌ، لأنّ الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه لا يحتلمُون..."[4]. وقال ابن كثير: "... وهذا قول غريب جدّا، ثمّ لا دليل عليه لا من عقلٍ ولا مِن نقلٍ، ولا يجوزُ الاعتمادُ هَاهُنا على ما يحكيه بعضُ أهل الكتاب، لِمَا عندَهُم مِن الأحاديث المفتَعَلَة، والله أعلم"[5].

---

[1]– البداية والنهاية، لابن كثير، 2/ 552– 553.

[2]– تفسير القرآن الكريم (سورة الكهف)، للشيخ العثيمين، ص132.

[3]– الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 245.

[4]– الجامع لأحكام القرآن، 11/ 56. ومسألة احتلام الأنبياء مختلف فيها، وقد نقل الحافظ ابن كثير عن النّوويّ تصحيحه القول بمنعه في حقّ نبيّنا ﷺ، ينظر: الفصول في سيرة الرسول، لابن كثير، ص 302– 303. أمّا حديث الطّبرانيّ عن ابن عباس قال:**(ما احتلم نبيٌّ قطُّ، إنّما الاحتلام من الشّيطان)**، فقد ضعفه الهيثميُّ في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، 1/ 267. وضعّفه الألباني موقوفًا، وأبطله مرفوعًا، في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، 3/ 624.

[5]– تفسير القرآن العظيم، 5/ 195، وينظر: البداية والنهاية، له، 2/ 552.

المحاضرة الرابعة عشرة

المجال السادس: الدخيل في مجال فضائل السّور: وقد اختير –نموذجا– للدراسة النقدية في هذا المجال الحديث الطويل الموضوع عن أُبَيّ بنِ كعبٍ ﷺ، في فضائل سور القرآن سورةً سورةً.

لقد كانت أحاديث فضائل سور القرآن بابًا واسعًا من أبواب الدّخيل في التفسير، فقد نقل كثيرٌ مِنَ المفسِّرينَ أحاديث موضوعة، وروايات مكذوبة، يُرَادُ بها التّرغيب في قراءة القرآن والاشتغال به، وغيرها من الأغراض...

ومهما كانت نوايا أولئك الوضّاعين، فإنّ نقل موضوعاتهم في كتب التّفسير يُشينُ درس التّفسير، ويُكَدّرُ صفوَهُ، ويعرّضُهُ للتّحريف، ويَخرُجُ به عن الغرض منه، ويُغَرِّرُ القارئ بما لا أصلَ لَهُ في القرآن ولا في السّنّة.

وكان من أشهر الموضوعات في باب فضائل سُور القرآن، ذلك الحديثُ المشهُورُ الموضُوعُ عن أُبَيّ بنِ كعبٍ ﷺ، فقد اشتمل على فَضلِ قِراءَةِ السُّور كُلِّهَا سُورةً سُورةً.

قال الإمام ابن تيمية:"وفي التّفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة، مثل الحديث الذي يرويه الثّعلبيّ والواحديّ والزّمخشريّ في فضائل سور القرآن سورةً سورةً؛ فإنّه موضوعٌ باتّفاق أهل العلم"[1].

والحديث الذي يرويه الثعلبيّ والواحديّ (في الوسيط) والزّمخشريّ هو المشهور بحديثِ أبيّ بن كعب ﷺ الطّويل في فضائل السّور، وهو الذي اخترناهُ مثالاً ونموذجًا للدراسة هنا، لشهرته من جهة، ولاشتماله على فضائل كلّ السور من جهة أخرى. وهو مرويٌّ في كتب التّفسير من طرق أربعة: طريق أبي أمامة الباهليّ، وطريق عبد الله بن عبّاس، وطريق عبد الرحمن بن أبزى، وطريق زرّ بنِ حبيش ﷺ[2].

ومن أَجلِ أنَّ هَذا الحديث طويلٌ جدًّا، حيث استغرقَ نَصُّهُ كَامِلاً حوالي سبع صفحاتٍ في فضائل القرآن للمستغفريّ، فإنّنا نكتفي بذكر أجزاء منه وقطع، بيانًا للمقصود، ونشير إلى مظنّته لمعرفة باقي أجزائه وجمله.

أوّلاً: عرض نصّ الحديث[3]:

قال المستغفريّ في فضائل القرآن: (أخبرنا أبو الفضل أحمد بن محمد بن كلثوم الغياثيّ الصّائغ بمَرْو، أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن حاتم الدّراورديّ، أخبرنا عبد الله بن روح المدائنيّ، حدّثنا شبابة بن سوار الفزاري، حدّثنا مخلد بن عبد الواحد البصريّ عن عليّ بن زيد وعن عطاء بن أبي ميمونة عن زرّ بن حبيش، عن أبيّ بن كعبٍ: أنّ رسول الله ﷺ كان يقرأ عليّ القرآن في كلّ سنةٍ مرّةً، فلمّا كان في السّنة التي مات فيها أتاهُ جبريلُ – صلوات الله عليه– فقال له: اقرأ القرآن على أُبيّ مرّتينِ، وهو يُقرئُكَ السّلامَ، وما أرى ذلك إلاّ اقتراب أجلي، فلمّا قرأ عليَّ

[1]– مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، ص 70.

[2]– تنظر هذه الطرق مدروسة في بحث: (حديث أبي بن كعب في فضائل السور وموقف المفسرين منه)، للدكتور ناصر محمد المنيع، ص 91– 104، وبعضها في فضائل القرآن الكريم، الدكتور عبد السلام الجار الله، ص 209– 210، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 307– 309.

[3]– ينظر في تلك الطرق نقد العلماء لها على وجه التفصيل: بحث: (حديث أبي بن كعب في فضائل السور وموقف المفسرين منه)، للدكتور ناصر محمد المنيع، ص 91– 110، وبعضها في : الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 307– 310.

القرآنَ قُلتُ: يا رسول الله، كَمَا كانت خاصّة لي قراءةُ القرآن؛ فخُصَّنِي بثوابِ القرآن ممّا علّمَكَ اللهُ، وأَطْلَعَكَ عليهِ، قال: نَعَمْ يَا أُبَيّ، أيّمَا مُسلمٍ قَرَأَ بفَاتحة القرآن أُعطيَ من الأجر كأنّما تَصدّق على كلّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ. وقال رسول الله ﷺ: مَن قرأ سُورة البقرة أُعطيَ من الأجر كالمرابط في سبيل الله سنةً لا تسكنُ روعته. وقال: يا أُبيّ مُرِ المسلمينَ أن يتعلّموا سُورة البقرة؛ فإنّ تَعلُّمَهَا بركةٌ وتَركَهَا حَسرَةٌ، ولا تَستطيُعها البَطلَةُ، قلتُ: يا رسول الله وما البطلةُ؟ قال: السّحرة. وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة آل عمران أُعطيَ بكلّ آية منها أَمَانًا على جسر جهنَّم. وقال رسول الله ﷺ: ...وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة الأنفال وبراءة فأنا شفيعٌ له يوم القيامة، شاهدٌ أنّهُ بريءٌ من النّفاق، وأُعطيَ مِن الأجر عشر حسناتٍ بعدَدِ كُلِّ منافقٍ ومنافقةٍ، وكان العرشُ وحملةُ العرشِ يستغفرون له أيّامَ حياته في الدّنيا... وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة الكهف فهو معصوم ثمانيةَ أيّامٍ مِن كلّ فتنةٍ تكونُ، فإن خَرجَ الدّجّالُ في تلك الثّمانية الأيّام عَصَمَهُ اللهُ تعالى من فتنة الدّجّال...وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة مريم أُعطيَ من الأجر عشر حسنات بعدَدِ من كَذّبَ بزكرياءَ وصَدَّقَ به، وبيحيى،ومريم، وعيسى، وإبراهيم، وإسحاق، ويعقوب، وموسى، وهارون، وإسماعيل، وإدريس، وبعدَدِ من دَعَا لله ولدًا، وبعدَدِ مَن لم يَدْعُ للهِ ولدًا. وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة طه أُعطيَ يَومَ القيامة ثواب المهاجرين... وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة الحجّ أُعطيَ من الأجر حَجَّةً حجَّهَا وعُمرةً اعتمرَهَا بعدَدِ من حجّ واعتمرَ فيما مَضَى وفيما بَقيَ.... وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة الشّعراء كان له عشر حسنات بعدَدِ من صدَّقَ بموسَى – صلواتُ الله عليه– وكذّب به، وإبراهيم، ونوح، وهود، وصالح، ولوط، وشعيب، وبعدَدِ من صدَّقَ بعيسى – صلوات الله عليه– وكذَّبَ به، وبمحمّد ﷺ وكذَّب به... وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة العنكبوت كان له من الأجر عشر حسنات بعدَدِ كلّ المؤمنين والمنافقين... وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة (حم الأحقاف) كَتَب الله له عشر حسنات بعَدَدِ كلّ رَمل في الدنيا ...وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة الفتح كأنّما كان ممن بَايَعَ محمدا تحت الشجرة. وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة الحجرات أعطي عشر حسنات بعدد من أطاع الله، ومن عصاهُ... وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة النّجم أعطاه الله تعالى عشر حسنات بعدد من صدّق بمحمد ﷺ وجحد به بمكة... رسول الله ﷺ: من قرأ (إنّا أنزلناهُ في ليلة القدر) أُعطيَ من الأجر كمن صام رمضان وأحيَا ليلة القدر. ... وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة (والعاديات) أُعطى من الأجر عشر حسنات بعدَدِ من بَاتَ بالمزدلفة أو شهد جمعا... وقال رسول الله ﷺ: من قرأ (لإيلاف قريش) أعطاهُ الله تعالى عشر حسنات بعدَدِ من طَافَ حول الكعبة واعتكف بها...وقال رسول الله ﷺ: من قرأ (إذا جاء نصر الله) أُعطى من الأجر كمن شهد مع محمد ﷺ فتحَ مكّة. وقال رسول الله ﷺ: من قرأ (سورة تبّت) أرجو أن لا يَجْمَعَ الله تعالى بَيْنَهُ وبينَ أبي لهبٍ في دارٍ واحدةٍ. وقال رسول الله ﷺ: من قرأ (قل هو الله أحد) أُعطيَ من الأجر كأنّمَا قَرَأَ ثُلثَ القرآن ،وأُعْطِيَ عشر حسنات بعدَدِ مَنْ أَشرَكَ بالله، ومَنْ آمن به. وقال رسول الله ﷺ: من قرأ (قل أعوذ بربّ الفلق) و (قل أعوذ بربّ الناس) أُعطيَ من الأجر بعدَدِ مَنْ قرأَ جَميعَ الكُتُبِ))"[1].

[1]– فضائل القرآن، لأبي العبّاسِ جعفر بن محمد المسْتَغفريُّ، 2/ 775– 793، وينظر الحديث مجزّءًا في: الكشف والبيان، للثعلبي، والوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي، والكشاف للزمخشريّ.

ثانيًا: أحكام العلماء على الحديث إجمالاً:

وقد حَكَمَ على الحديث بالوضع والنكارة علماءُ الحديث ونقّادُهم وأهلُ التّفسير ومحقّقُوهم، كابن المبارك فيما نقله عنه العقيليّ والشوكانيّ، وابن الجوزي، والقرطبي، وابن تيمية، والزركشي، والسخاوي، والخطيب الشربيني، والشوكاني، وأحمد شاكر، ومحمد أبو شهبة[1]. وإليك بعض أقوال ونصوص هؤلاء وأولئك في

حكمهم على الحديث بالوضع والنكارة، دون التعرّض لتفاصيل أحكامهم على أسانيد الحديث وعلله[2]:

1- قال ابن المبارك: " أظنّ الزنادقة وضعته"[3].

2- قال ابن الجوزي: "... وهذا حديث فضائل السور مصنوع بلا شك"[4].

3- وقال ابن تيمية أيضًا: "... وهو كذب موضوع باتفاق أهل الحديث"[5]".

4- قال الزركشيّ:"...وأمّا حديث أبيّ كعب ﷺ في فضيلة سُوَرِهِ سُورةً سُورةً فَحديثٌ موضوعٌ...وعن نوح بن أبي مريم أنّه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سُورةً سُورةً؟ فقال: إنّي رأيتُ النّاس قد أَعرضُوا عن القرآن، واشتغلُوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعتُ هذه الأحاديث حِسبَةً "[6].

5- قال الشّوكانيّ:"...ولهذا الحديث طرق كلّها باطلة موضوعة... وَفِي إسناده: نوح ابن أبي مريم، وقد أَقَرّ بأنّه الواضع له، فقبّح الله الكذّابين، ولا خلاف بين الحفاظ بأنّ حديث أبيّ بن كعب هذا موضوع"[7].

ثالثًا: نقدُ العلماء لمعاني هذا الحديث:

نقد بعض العلماء متنه، ونبّهوا على أمارات الوضع فيه، كركاكة ألفاظه، وما فيه من مجازفات ومبالغات في الأجر والثواب، وكذا ما فيه من مخالفات وتناقضات[8].

1-**أمّا الحكم على ألفاظه ومعانيه بالرّكاكة،** فقد ذكرهُ الإمام ابنُ الجوزي في (الموضوعات) فقال: "وبعدَ هَذَا فَنفسُ الحديث يَدُلُّ على أنّه مصنوع، فإنّهُ قد استَنفَذَ السُّورَ، وذكرَ في كُلِّ واحدةٍ ما يُنَاسبُهَا مِن الثواب **بكلامٍ**

---

[1]- تنظر أحكامهم على الحديث على الترتيب في: الضعفاء الكبير، للعقيليّ، 1/ 156، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشّوكانيّ، ص 296، والموضوعات، لابن الجوزي، 1/ 240، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 1/ 79، ومنهاج السنة النبوية، لابن تيمية، 7/ 311، والبرهان في علوم القرآن، للزركشي، 1/ ،432، وفتح المغيث،للسخاوي، 1/ 320، والسراج المنير للخطيب الشربينيّ، 1/ 277، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، ص 296، وألفية السيوطيّ في علم الحديث، ص 47، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 307.

[2]- استرشَدتُ في معرفة هذه الأقوال والأحكام وبعض القضايا ببحث الدكتور ناصر محمد المنيع: (حديث أبي بن كعب في فضائل السور وموقف المفسرين منه)، للدكتور ناصر المنيع، ص 105- 110، وبعضها في فضائل القرآن الكريم، الدكتور عبد السلام بن صالح الجار الله، ص 210- 220، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، ص 307- 309.

[3]- الضعفاء الكبير، للعقيلي، 1/ 156، والفوائد المجموعة، للشوكاني، ص 296.

[4]- الموضوعات، 1/ 240.

[5]- منهاج السنة النبوية، 7/ 311، وينظر أيضا: 7/ 12، وينظر كلامه في: مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، ص 70.

[6]- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، 1/ 432، وينظر: فتح المغيث، للسخاوي، 1/ 320.

[7]- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، ص 296.

[8]- فضائل القرآن الكريم، الدكتور عبد السلام بن صالح الجار الله، ص 254- 255.

ركيكٍ في نهايةِ البُرُودة، لا يُنَاسبُهُ كلامُ الرّسُول ﷺ"[1].

2- **وأمّا اشتماله على المجازفات والمبالغات في تقدير الأجر والثواب الدّنيوي والأخرويّ**، فقد ذكر الدكتور عبد السّلام بن صالح الجار الله جملةً منها في كتابه: (فضائل القرآن الكريم)، من ذلك:

- ما جاء في فضل قراءة سورتي الأنفال والتوبة:(من قرأ سورة الأنفال وبراءة فأنا شفيع له يوم القيامة شاهد أنه بريء من النفاق وأعطي من الأجر عشر حسنات بعدد كل منافق ومنافقة وكان العرش وحملة العرش يستغفرون له أيام حياته في الدنيا).

- وما جاء في فضل قراءة هود:(من قرأ سورة هود أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد من صدّق بنوح وكذّب به، وبهود، وصالح، وشعيب، ولوط، وإبراهيم، وموسى صلوات الله عليهم، وكان يوم القيامة إن شاء الله من السعداء)، وكذلك ما جاء في فضل قراءة الحجرات:(من قرأ سورة الحجرات أعطي عشر حسنات بعدد من أطاع الله، ومن عصاهُ).

- وما جاء في فضل قراءة الحشر:(وقال رسول الله ﷺ: من قرأ سورة الحشر لم تبق جنّة، ولا نار، ولا عرش، ولا كرسيّ والحجب، والسّماوات السّبع، والأرضون السّبع، والهواء، والرياح، والطير، والشجر، والجبال، والشمس، والقمر، والملائكة إلاّ صلّوا عليه واستغفروا له فإن مات يَوْمَهُ أو لَيْلَتَهُ كان شهيدًا)[2].

3- إنّ كثيرًا من الأجر والفضل الذي ذُكر في قراءة بعض السُّوَر يخالِفُ ما صحّ عن النّبيّ ﷺ في ذلك، ويُصادِمُ بعض المعاني المتقـرّرة في شرعنا، من ذلك:

– ما جاء في فضل قراءة سورة طه:(من قرأ سورة طه أعطي يوم القيامة ثواب المهاجرين)، فهو مناقض لما ثبت عن رسول الله ﷺ فيما أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدريّ في فضل المهاجرين: (لو أنّ أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا ما بلغَ مُدّ أحدهم ولا نصيفه) ، فجعل هذا الكذّاب ثواب قراءة سورة يعدل ثواب المهاجرين كلّهم!.[3]

– ما جاء في فضل قراءة (المنافقون): (من قرأ: (إذا جاءك المنافقون) برئ من النّفاق)، فهذا القطع بالبراءة من النّفاق مخالفٌ لما اشتهر من خوف الصحابة ﷺ من النّفاق على أنفسهم، مع شرف صحبتهم لنبيّهم ﷺ، وصدقهم وإخلاصهم، وصحّة إيمانهم، وسداد فهمهم، وعلوّ مكانتهم، وكثرة أعمالهم، ووفرة فضائلهم، وكلّ ذلك لا يتأتّى لهم بدون علمهم بالقرآن وفضله، وإقبالهم عليه تلاوةً وتدبّرا وعملاً، ورجاء ثوابه ووعده، والخوف من وعيده، فقد روى ابن بطّة في الإبانة بسنده عن ابن أبي مليكة أنّه قال: (واللهِ لقد أَدركتُ من أصحابِ رسول الله ﷺ رِجَالاً مَا مَاتَ منهم أحدٌ إلاّ وهُو يخشَى النّفاقَ على نَفسِهِ)[4] .

– ما جاء في فضل قراءة التغابن: (من قرأ سورة التغابن دفع عنه موت الفجأة)، وفيه القطع بدفع موت الفجأة،

---

[1]- الموضوعات لابن الجوزي، 1/ 240.

[2]- ينظر: فضائل القرآن الكريم، للدكتور عبد السلام بن صالح الجار الله، ص 254- 257.

[3]- ينظر: فضائل القرآن الكريم، للدكتور عبد السلام بن صالح الجار الله، ص 256- 257.

[4]- الإبانة الكبرى، لابن بَطَّة العُكْبَرِي، 2/ 755، وينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائيّ، 5/ 1039.

وهو محـضُ غيبٍ تفرّدَ الله سبحانه بعلمه.

وهذا قليلٌ مِن كثير من معاني هذا الحديث المخالفة لما ثبت في الأحاديث الصّحيحة وما تقرّر في الاعتقاد في النّفاق والموت والحساب، وَصَدَقَ ابنُ القيم في كتابه: (المنار المنيف في الصحيح والضّعيف) في وصف الأحاديث الموضوعة بقوله:" الأحاديثُ الموضوعةُ عليها ظُلمةٌ وركاكةٌ ومجازفاتٌ باردةٌ تُنادي على وَضعِهَا واختلاقِهَا على رسول الله ﷺ"[1].

رابعًا: مواقف المفسّرين من هذا الحديث: يفيدُ الدكتور ناصر بن محمد المنيع أنّ المفسّرين إزاء هذا الحديث ثلاثة أقسام[2]، وذلك بالنظر والتّتبع لهذا الحديث في أكثر كتب التّفسير التي أوردته، وهي كالآتي:

القسم الأول: من حذّر من هذا الحديث ونبّه عليه تصريحا أو تلميحًا:

القسم الثاني: من أورد الحديث بأسانيده المتعددة ولم يتعقبوهُ بالتّنبيه عليه والتحذير منه:

القسم الثالث: من أورد الحديث دون إسناد ولم ينبّه عليه:

خامسًا: اعتذارُ بعض العلماء لمن أورد هذا الحديث بأسانيده ولم يتعقّبُوهُ ببيان وضعه وكذبه: اعتذر بعض الأئمّة لمن أورد هذا الحديث بأسانيده ولم يتعقّبُوهُ ببيان وضعه وكذبه بجملة من الاعتذارات، وقد نقل الدكتور ناصر المنيع جملةً منها في بحثه: (حديث أُبيّ بن كعب في فضائل السّور وموقف المفسّرين منه)[3]، ممّا يلي:

1- قال الزّركشيّ بعد أن صَرَّحَ بأنّ حديث أبيّ بن كعب موضوعٌ، ونقلَ مقالة ابن الصّلاح في تخطئة الواحديّ في إيراده هذا الحديث، قال عَقبهُ:"قلتُ: وكذلك الثّعلبيّ؛ لكنّهم ذكرُوهُ بإسنَادٍ، **فاللّومُ عليهم يَقِلُّ بخلاف مَن ذَكَرَهُ بلا إسنادٍ وَجزَم به كالزّمخشريّ؛ فإنّ خَطَأَهُ أَشَدُّ"**[4].

2- وقال العراقيّ بعد أن أفاد بأنّ الحديث موضوع: " وكلّ من أَودَعَ حَديثَ أُبيّ – المذكور– تَفسيرَهُ، كالواحديّ، والثّعلبيّ والزّمخشريّ **مُخطئٌ في ذلك؛ لكن مَن أَبْرَزَ إسنَادَهُ منهم، كالثّعلبيّ، والواحديّ فهو أَبسَطُ لِعُذره، إِذْ أَحال ناظِرَهُ على الكشف عن سندِهِ، وإن كان لا يجوزُ له السّكوت عليه مِن غير بيانه، كما تقدّم، وأمّا مَن لَمْ يُبْرِز سندَهُ، وأَوردَهُ بصيغة الجزم فَخطؤهُ أفحشُ، كالزّمخشريّ"**[5].

3- وثمّة اعتذارٌ عامّ لكلّ من أسندَ ممّن روى الموضوع والضعيف من المرويات، وتلك مقالة الحافظ ابن حجر العسقلانيّ عند ترجمته للإمام الطبرانيّ، فقد دافع عنه فيما عِيبَ عليه من إيراده الأحاديث المنكرة، فهو يقول: "وقد عَابَ عليه إسماعيلُ بنُ محمد بنُ الفضل التيميّ جَمْعَهُ الأحاديثَ الأَفرَادَ مَع ما فيها من النّكارةِ الشّديدة والموضوعاتِ، وفي بعضها القدحُ في كثيرٍ من القُدماء من الصّحابة وغيرهم.

---

[1]– المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، 1/ 50.

[2]– استفدتُ – مُختصِرًا– في هذا الموضع من بحثه: (حديث أبي بن كعب في فضائل السور وموقف المفسرين منه)، ص 125– 143.

[3]– بحث: (حديث أبي بن كعب في فضائل السور وموقف المفسرين منه)، ص 135.

[4]– البرهان في علوم القرآن، 1/ 432.

[5]– شرح التبصرة والتذكرة، لزين الدّين العراقيّ، 1/ 312– 313، وينظر تعليق الشّيخ العثيمين على كلام ابن تيمية في تفسير الثعلبيّ والبغويّ والواحديّ وحديثه عن الموضوعات في شرحه مقدمة التفسير لابن تيمية، (إعداد وتقديم الدكتور عبد الله الطيار)، ص 91– 92.

وهذا أمرٌ لا يختصّ به الطّبرانيّ فلا معنى لإفرَادِهِ باللّومِ، بل أكثرُ المحدّثين في الأَعصَارِ الماضيةِ مِن سنةِ مائتين وَهَلُمَّ جَرًّا إذا سَاقُوا الحديثَ بإسنَادِهِ اعتقَدُوا أنهم بَرِئُوا مِن عُهدَتِهِ، والله أعلم"[1].

4- وقال القاسميّ في الذّبّ عن الإمام الثعلبيّ:"...وقد رأيتُ ممّن يدّعي الفضلَ الحطَّ مِن كَرامَةِ الإمام الثّعلبيّ – قَدّس الله سِرّهُ العزيز–، لِروايته الإسرائيليّات، وهذا؛ وأَيمُ الحقّ مِن جحدِ مزايَا ذوي الفضل ومُعاداة العلم، عَلى أنّه – قُدِّسَ سِرُّهُ– نَاقلٌ عن غيره، وَرَاوٍ مَا حَكاهُ بالأسانيد إلى أئمة الأخبار، **ومَا ذَنبُ مَسبُوقٍ بِقَولٍ نَقلَهُ باللّفظ وعزَاهُ لِصاحِبِهِ؟ فَمَعَاذًا بِكَ، اللّهمّ! مِن هَضِيمَة السّلف"**[2].

تنبيهات:

1– لا يعني أنّ أحاديث فضائل القرآن والسّور لا يصحّ منها شيءٌ، بل الصحيح منها كثير، مظنّته كتب الصّحاح، وما صحّ منها في الصحاح والمسانيد وغيرها من المصنفات الحديثية.

2– وذلك لا يعني أنّ الأحاديث الموضوعة في فضائل القرآن والسور لا تتعدّى حديث أبيّ بن كعب، بل منها شيءٌ كثير أيضًا، يُعرف بالرجوع إلى مظانّها، ككتاب الموضوعات لابن الجوزي، واللآلئ المصنوعة للسيوطي، والفوائد المجموعة للشوكاني، وغيرها.

3– لا بدّ أن يستفاد من الجهود المبذولة – قديما وحديثًا– في تمييز الصّحيح من الضّعيف في هذا الباب، كتلك الأعمال التي اعتنت بتخريج أحاديث التّفسير، وفيها أحاديث في فضائل السور يذكرها المفسرون في كتبهم، من ذلك:

– كتاب (تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري)، للحافظ الزيلعي.

– الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشاف، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

– الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير البيضاوي، للإمام عبد الرؤوف المناوي.

– كتاب: (تخريج أحاديث وآثار كتاب: (في ظلال القرآن)) لسيد قطب، لعلوي بن عبد القادر السّقّاف (معاصر).

– الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي حكم عليها الحافظ ابن كثير في تفسيره، لمحمود بن محمد الملاح.

وغيرها من الجهود المعاصرة المقدّمة في تخريج أحاديث كتب فضائل القرآن، ككتاب فضائل القرآن، للإمام النسائي، وكتاب فضائل القرآن لابن الضّريس، وكتاب فضائل القرآن للمستغفري، وكلّها مطبوعاتٌ.

[1]– لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، 4/ 128.

[2]– محاسن التأويل، 1/ 32.

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم:

أولا: المصدر الأساس :

1– الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لمحمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة (الدار السلفية لنشر العلم)، القاهرة، ط 4 (1418 هـ).

ثانيا: المصادر والمراجع الأخرى:

2– الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم – دوافعها ودفعها– للدكتور محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3 (1406 هـ/ 1986م).

3– الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د، ط)،(1394هـ/ 1974 م)، (وطبعة مجمع الملك فهد)، و(طبعة دار ابن كثير، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا).

4– أحكام القرآن، لأبي محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم المعروف بابن الفرس الأندلسيّ، تحقيق صلاح الدين بوعفيف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 (1427 هـ/ 2006م).

5– أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط3 (1424 هـ/ 2003 م).

6– إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لمحمد بن محمد بن مصطفى أبي السعود العمادي، دار الفكر للطبعة والنشر والتوزيع، خرج أحاديثه وعلق عليه وضبط نصه ووضع فهارسه الشيخ محمد صبحي حسن حلاق، إشراف مكتب البحوث والدراسات، بيروت– لبنان، ط1 (1421 هـ/ 2001 م).

7– الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي حققه علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1 (1412 هـ / 1992 م).

8– أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد عز الدين ابن الأثير، دار الفكر – بيروت، (د، ط)، (1409هـ / 1989م).

9– الإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور محمد حسين الذهبي، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط4 (1411 هـ/ 1990م).

10– الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 (1415 هـ).

11– أصول الدخيل في تفسير آي التنزيل، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد عبد الوهاب النجار، (د، ن)، ط 4 (1428 هـ/ 2007م).

12– أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكنيّ الشنقيطي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، (1415هـ - 1995 م).

13– أضواء على السنة المحمدية (أو: دفاع عن الحديث)، لمحمود أبو رية، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت– لبنان، ط5 (د، ت).

14– أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1 (1418 هـ).

15– الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة، للعلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت، (د، ط)، (1402 هـ/ 1982م).

16– البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، حققه صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط (1420 هـ)، (وطبعة أخرى: تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الرسالة العالمية، الجمهورية العربية السورية، فرع بيروت، ط1 (1436 هـ/ 2015م).

17– البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1 (1424هـ / 2003م)، وطبعة أخرى: (تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1 (1408 هـ /1988 م).

18– البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1 (1376 هـ / 1957 م).

19– بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لأبي طاهر محمد بن يعقوب مجد الدين الفيروز آبادى، تحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

20– تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزّبيدي، تحقيق إبراهيم الترزي، مصطفى حجازي، راجعته لجنة فنّيّة من وزارة الإعلام دار إحياء التراث العربي ، بيروت– لبنان، (د، ط)، (1405 هـ/ 1985م). وطبعة أخرى:(تحقيق الدكتور محمود محمد الطّناحي، راجعه عبد السلام محمد هارون ولجنة فنّيّة من وزارة الإعلام، (التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت)، (د، ط)، (1413 هـ/ 1993م)).

21– تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1(1414هـ).

22– التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط1 (1416 هـ).

23– التّفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن علي الواحدي، تحقيق مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1 (1430 هـ).

24– تفسير البغوي (معالم التنزيل)، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغويّ، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2 (1414 هـ/ 1993م).

25– تفسير التابعين للدكتور محمد بن عبد الله الخضري، دار الوطن للنشر، الرياض– المملكة العربية السعودية، ط 1 (1420 هـ/ 1999م).

26– تفسير التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر – تونس، (د، ط)، (1984 م).

27– تفسير الصّافي، للمولى محسن الملقّب بالفيض الكاشاني، منشورات مكتبة الصدر، طهران، صحّح وقدّم له وعلق عليه حسين الأعلمي، ط3 (1379 شمسية).

28– التفسير الصحيح (موسوعة التفسير المسبور من التفسير بالمأثور)، للأستاذ الدكتور بشير حكمت ياسين، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام، السعودية،ط1 (1423 هـ).

29– تفسير العياشي، لأبي النصر محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي المعروف بالعيّاشي، تصحيح وتعليق السيد هاشم الرسولي المحلاّتي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت– لبنان، ط1 المحققة، (1411 هـ/ 1991م).

30– تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، للإمام عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن أبي حاتم الرازي، تحقيق أسعد محمد الطّيّب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة –الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1 (1417 هـ/ 1997م).

31– تفسير القرآن العظيم، للحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير عماد الدين الدمشقي، تحقيق سامي السلامة، دار طيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض– المملكة العربية السعودية، ط1 (1418 هـ/ 1997 م).

32– تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السّمعانيّ، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط1 (1418هـ/ 1997م).

33– تفسير القمّي، لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمّي، تحقيق وتصحيح وتعليق وتقديم السيد طيب الموسوي الجزائري مطبعة النجف، (د، ط) (1387 هـ).

34– التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3 (1420 هـ).

35– تفسير الماوردي (النكت والعيون)، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البغدادي، الشهير الماوردي، حققه السّيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، (د، ط)، (د، ت).

36– تفسير فرات الكوفي، لأبي القاسم فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي، تحقيق محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر (وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ط 2 (1416/ 1995م هـ).

37– التّفسير والمفسّرون، للدكتور محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1 (1381 هـ/ 1961م).

38– تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، اعتنى به تحقيقًا ومقابلةً عبد الرحمن بن معلاّ اللويحق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط1 (1423 هـ/ 2002م).

39– الثّقات، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي، طبع وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، نشر دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1 (1393 هـ / 1973م).

40– جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1 (1420 هـ – 2000 م). وطبعة أخرى: (تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1 (1424 هـ/ 2003م)).

41– الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط1 (1427 هـ/ 2006م).

42– الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1 (1271 هـ/ 1952 م).

43– الدخيل في التفسير، أصوله وضوابطه، للدكتور عماد يعقوب حمتو، نسخة وورد على الشابكة .

44– الدّخيل في التفسير، للدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن خليفة، مطبعة دار البيان، مصر، (الجزء الأوّل) (ط، د)(د، ت).

45– الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1 (1415هـ/ 1994م).

46– الدّرّ المنثور في التّفسير بالمأثور، لعبد الرحمن جلال الدين للسّيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط1 (1403 هـ/ 1983م).

47– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 (1415 هـ).

48– زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط 1 (1422 هـ).

49– سبيل الرشاد في هدي خير العباد، لمحمد تقي الدين الهلالي المغربي، قرأه وعلق عليه وقدم له وخرج أحاديثه مشهور حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الأردن، ط1، (1427هـ/2006م).

50– سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السّيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار لمعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1 (1412 هـ / 1992 م).

51– سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذّهبيّ، حققه مجموعة من الباحثين، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3 (1405 هـ / 1985 م).

52– شرح مقدمة التفسير لابن تيمية، لمحمد بن صالح العثيمين، إعداد وتقديم الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، دار الوطن، الرياض، ط1 (1415 هـ / 1995 م).

53– الشّفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل القاضي عياض اليحصبي، مذيّلًا بالحاشية المسمّاة: مزيل الخفاء عن ألفاظ الشّفاء، لأحمد بن محمد بن محمد الشّمنّي، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، (1409 هـ / 1988 م)

54– الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكّي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط1 (1404هـ / 1984م).

55– عقود المرجان في تفسير القرآن، للسّيّد نعمة الله الجزائريّ، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، إيران قمّ المقدسة، (د، ط)، (1388 هـ).

56– علم القراءات، نشأته، أطواره، أثرهُ في العلوم الشرعية، تأليف نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، تقديم سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1 (1421 هـ/ 2000م).

57– عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، لأحمد محمد شاكر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، ط2 (1426 هـ/ 2005م).

58– غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، (د، ط)، عني بنشره لأوّل مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر.

59– فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، علق عليه العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة – بيروت، (1379هـ)، (وطبعة دار السلام، الرياض).

60– فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية في علم التفسير، لمحمد على بن محمد الشوكاني، حققه وخرج أحاديثه الدكتور عبد الرحمن عميرة، ووضع فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء، للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، ط2، (1418 هـ/ 1997م).

61– فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب (حاشية الطّيبيّ على الكشاف)، للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطّيبيّ، حقّقه مجموعة من الباحثين، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبيّ الدولية للقرآن الكريم- وحدة البحوث والدراسات، دبي- الإمارات العربية المتحدة، ط1 (1434 هـ/ 2013م).

62– فضائل القرآن، لأبي العبّاسِ جعفر بن محمد المستغفريّ، تحقيق وتخريج الدكتور أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1 (1427هـ/ 2006م).

63– الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).

64– القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أباديّ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2 (1407 هـ/ 1987م).

65– قواعد التفسير – جمعا ودراسة-، خالد عثمان السبت، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر- المملكة العربية السعودية، ط1 (1417 هـ/ 1997م).

66– الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي، تحقيق جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1 (1428 هـ / 2007 م).

67– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1 (1418 هـ/ 1998م).

68– الكشف والبيان في تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، (1425 هـ/ 2004م)، (وطبعة دار التفسير، جدة).

69– اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي، حققه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1(1417 هـ / 1996م).

70– لباب التأويل في معاني التنزيل، لأبي الحسن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم المعروف بالخازن، تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 (1415 ه).

71– اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، حققه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان، ط1 (1419 ه / 1998م).

72– لسان العرب للإمام العلامة ابن منظور، اعتنى بهذه الطبعة أمين محمد بن عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت– لبنان، ط2 (1417 ه/ 1997م).

73– مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي، دار المرتضى، بيروت– لبنان، ط1 (1427 ه/ 2006م)، 10/ 301، والتبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطّوسي، تحقيق وتصحيح أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي،بيروت،(د، ط)، (د، ت).

74– محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، ضبطه وصححه وخرّج آياته وأحاديثه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه – بيروت، ط1 (1418 ه).

75– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق الرحالة فاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، التنفيذ الطباعي دار الخير، بيروت، لبنان، ط2 (1428 ه/ 2007م)، وطبعة أخرى:(تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1422 ه)).

76– مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، تحقيق ج. برجستراسر، تقديم ومراجعة آرثر جفري، شركة دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1 (2012م).

77– المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن الكريم، أجنتس جولد زيهر، نقله إلى العربية علي حسن عبد القادر، مطبعة العلوم بشارع الخليج، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1 (1363 ه / 1944م).

78– المسند، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، إشراف الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1 (1421 ه / 2001 م).

79– معالم في أصول التفسير، إعداد الأستاذ الدكتور ناصر بن محمد بن عثمان المنيع، دار الصّميعيّ للنشر والتوزيع، الرياض– المملكة العربية السعودية، ط1 (1433 ه/ 2012م).

80– معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د، ط)، (1399ه / 1979م).

81– المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية، حققه عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1 (1390ه/ 1970م).

82– الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 (1403 ه / 1983 م).

83– نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، (1417 ه/ 1996م).

84– الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش القيسي القيرواني، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي، نشر مجموعة بحوث الكتاب والسنة –كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط 1 (1429 ه / 2008 م).

85– الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض والدكتور أحمد محمد صيرة والدكتور أحمد عبد الغني الجمل والدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1 (1415 هـ/ 1994م).

86– الوضع في الحديث، تأليف عمر بن حسن عثمان فلاته، مكتبة الغزالي، دمشق، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، (د، ط)، (1401 هـ/ 1981م).

ثالثا: المقالات والأبحاث:

87– إبطال قصة هاروت وماروت، للدكتور جمال مصطفى عبد الحميد النجار، بحث منشور على صفحة التعريف به وبأعماله في موقع جامعة أم القرى، وهو على الرابط: https://old.uqu.edu.sa/page/ar/160078

88– تفسير القرآن بالإسرائيليات – نظرة تقويميّة–، للدكتور مساعد بن سليمان الطيار، بحث منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبيّ للدراسات القرآنية، العدد (14، ذو الحجة (1433 هـ).

89– حديث أبي بن كعب في فضائل السور وموقف المفسرين منه، للدكتور ناصر بن محمد المنيع الموسوم وهو بحث منشور بمجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية بجدّة، العدد السادس،(ذو الحجة 1429 هـ).

موقف الصحابة رضي الله عنهم من رواية الإسرائيليات في التفسير – دراسة وتحليل–، إعداد الطالبة نور بنت محمد باصمد، رسالة ماجستير في تخصص التفسير وعلوم القرآن، تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد بن عمر بن بازمول، بقسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى،(1428 هـ).

فهرس مفردات المادة

العنوان	الصفحة
القسمُ النظريُ	
المحاضرة الأولى	**7-3**
أوّلاً: معنى الدّخيل في التّفسير	**3**
ثانيًا: معنى الأصيل في التّفسير	**4**
ثالثًا: بيان علاقة القرآن الكريم بغيره من الكتب السّماوية، ومنزلته منها، وهيمنته عليها	**5**
المحاضرة الثانية	**16-8**
أولا: معنى الإسرائيليات	**8**
ثانيا: كيف تسرّبت الإسرائيليات إلى التّفسير؟	**9**
ثالثا: معنى الموضوعات	**11**
رابعا: كيف نشأ الوضع وتسرّبت الموضوعات إلى التّفسير؟	**12**
خامسا: خطورة الإسرائيليات والموضوعات على عقائد المسلمين وقدسيّة الإسّلام	**16**
المحاضرة الثالثة	**22-17**
أولا: حكم رواية الإسرائيليات	**17**
ثانيا: أقسام الإسرائيليات	**19**
المحاضرة الرابعة	**36-23**
أولا: أشهرُ من عُرف برواية الإسرائيليات من الصّحابة ﷺ	**23**
ثانيا: أشهر من عُرفَ برواية الإسرائيليات من التابعين	**29**
ثالثا: أشهر من عُرِفَ برواية الإسرائيليات من أتباع التابعين	**33**
المحاضرة الخامسة	**39-37**
أولا: الإسرائيليات في كتب التّفسير	**37**
ثانيا: اعتذار بعض العلماء عن المفسّرين الذين أدخلوا الإسرائيليات في تفاسيرهم	**38**
المحاضرة السادسة	**44-40**
أولا: ما يجب أن يلتزم به من يفسّرُ كتاب الله تعالى بالنّسبة للرّوايات الإسرائيليّة والأحاديث الموضوعة	**40**
ثانيا: دراسة نقدية تحليلية لنماذج من الإسرائيليات في كتب التفسير تعود إلى القدح في عصمة الأنبياء وفي ذات الله تعالى	**41**
ثالثا: نماذج للتفاسير المنحرفة	**41**

القسمُ التطبيقيّ: (تدرَسُ طائفة من الرّوايات الإسرائيلية والموضوعة حسب مجالاتها)	
المحاضرة السابعة	**53-46**
المجال الأوّل: الدّخيل في تفسير الألفاظ أو تأويل المعاني	**46**
النّموذجُ الأوّل: الدّخيل في تفسير همِّ يوسف- عليه السلام- بامرأة العزيز	**46**
النّموذج الثاني: الدّخيل في تفسير (الهادي) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: 07]	**50**
المحاضرة الثامنة	**61-54**
المجال الأوّل: الدّخيل في تفسير الألفاظ أو تأويل المعاني: (تابع)	**54**
النموذج الثالث: الدّخيل في قصّة هاروت وماروت	**54**
المحاضرة التاسعة	**74-62**
المجال الثاني: الدّخيل في تفسير قصص الأنبياء	**62**
النّموذج الأوّل: الدّخيل في تفسير قصّة فتنة داود عليه السلام	**62**
النّموذج الثاني: الدّخيل في قصة سليمان مع ملكة سبأ	**69**
النموذج الثالث: قصة نوح عليه السلام وسفينته	**72**
المحاضرة العاشرة	**79-75**
المجال الثالث: الدّخيل في مجال أسباب النزول	**75**
النموذج الأوّل: إبطالُ ما وَرَدَ في قصّة زواج النّبيّ ﷺ بزينب بنت جحش رضي الله عنها	**75**
المحاضرة الحادية عشرة	**89-79**
النّموذج الثاني: قصة الغرانيق	**79**
النموذج الثالث: حديث: (أنا ابن الذّبيحين) عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ ...﴾[الصافات: 102]	**84**
النموذج الرابع: الدّخيل في سبب نزول سورة القدر	**87**
المحاضرة الثانية عشرة	**95-90**
المجال الرابع: الدخيل في مجال القراءات القرآنية	**90**
النّموذجُ الأوّل: قراءة :(فَاليَوْمَ نُنَحِّيكَ) – بالحاء المكسورة- بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَفَكَ - بفتح اللّام- عند قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: 92]	**90**
النّموذجُ الثّاني: القراءة الموضوعة عن الإمام أبي حنيفة - برفع لفظ الجلالة ونصب (العلماءَ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾ [فاطر: 28]	**92**

المحاضرة الثالثة عشرة	**105–96**
المجال الخامس: الدّخيل في مجال قصص الأمم السّابقة وأخبار الماضين	**96**
النموذج الأوّل: إسرائيليّة في المسُوخ من المخلوقات	**96**
النموذج الثاني: إسرائيليّاتٌ في عظم خلق الجبارين، وفي قصّة عُوج بن عُوق:	**98**
النموذج الثالث: إِسرائيلياتٌ في قصّـة عُوج بنِ عُنُق	**99**
النموذج الرابع: إسرائيلياتٌ في بناء البيت الحرام (الكعبة المشرّفة)	**101**
النّموذج الخامس: إسرائيليّاتٌ في قصة يأجوج ومأجوج	**103**
المحاضرة الرابعة عشرة	**111–106**
المجال السادس: الدخيل في مجال فضائل السّور	**106**
الحديث الطويل الموضوع عن أُبَيّ بنِ كعبٍ ﷺ في فضائل سور القرآن سورةً سورةً	**106**
فهرس المصادر والمراجع	**117–112**
فهرس مفردات المادة	**120–118**